

أثر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات
إدارة الأرباح كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية
"دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية"

إعداد

أ/ إسلام محمد رفعت على يونس موسي

٢٠٢٤م - ١٤٤٦هـ

ملخص البحث

تمثل الهدف الرئيس للبحث في قياس مستوى التزام البنوك التجارية المصرية بمتطلبات الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية للرقابة المصرفية، والمعايير التنظيمية ذات العلاقة، وقياس مدى تأثير تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح وعلى تحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، بالإضافة إلى دراسة وتحليل انعكاسات العلاقة بين تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال وممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية بالإعتماد على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (٦) بنوك تجارية عاملة في مصر، من خلال سلسلة زمنية مكونة من خمس سنوات تبدأ من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢١، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة ببرنامج (SPSS) لإختبار فروض البحث من أهمها نماذج المعادلات الهيكلية لتحليل المسار (Path Analysis).

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: هناك إلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال بشكل كاف من قبل البنوك التجارية المصرية محل الدراسة، ووجود أثر إيجابي معنوي لمستوى تطبيق الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية للبنوك المصرية محل الدراسة، حيث بلغ معامل الانحدار (0.061) بمستوى معنوية (0.039). وتحول ذلك إلى أثر غير مباشر سلبي في حالة وجود الإستحقاقات غير الإختيارية (ممارسات إدارة الأرباح) كمتغير وسيط بين مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال وجودة التقارير المالية حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (-0.001) بمستوى معنوية (0.039)، كما جاء الأثر الكلي ذات تأثير إيجابي بمعامل إنحدار (0.060). لذا نستنتج أهمية الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال كمتغير مستقل في تحسين جودة التقارير المالية وتأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط، بالإضافة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لمستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية في ظل وجود الإستحقاقات غير الإختيارية كمتغير وسيط. ويعني ذلك وجود أثر غير مباشر طردي معنوي لمستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية في ظل الإستحقاقات غير الإختيارية (ممارسات إدارة الأرباح) كمتغير وسيط.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي المصري بمزيد من التوعية للبنوك التجارية المصرية بشأن تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال، وأن الإفصاح السليم والكاف عن آليات مكافحة غسيل الأموال يحسن من جودة التقارير المالية وبالتالي يوفر الملاءمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف، والعمل على جلب الطرق والوسائل المستحدثة والمتبعة لمكافحة عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية من نظم وبرمجيات توفر الحماية الكافية من المخاطر التي تصاحب استخدام التكنولوجيا المصرفية، الأمر الذي بدوره يعمل على الرقابة والسيطرة على حركة الأموال مما يساعد على الحد من عمليات غسيل الأموال، وضرورة عقد دورات تدريبية وورش عمل بشكل مستمر لموظفي البنك من أجل تنمية مهاراتهم وخبراتهم للكشف عن ممارسات غسيل الأموال، ومعرفة الوسائل والطرق المستحدثة المتبعة في تمرير عمليات غسيل الأموال، بالإضافة إلى استقطاب الخبراء لتقديم المزيد من البيانات والمعلومات، وذلك في إطار المساعدات الفنية التي تقدم في مجال ممارسات غسيل الأموال.

■ **الكلمات الدالة:** الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال، ممارسات إدارة الأرباح، جودة التقارير المالية.

Abstract

The main objective of the research was to measure the level of commitment of Egyptian commercial banks to the requirements for disclosing anti-money laundering mechanisms in light of the professional and regulatory issues of banking supervision and relevant regulatory standards, and to measure the extent of the impact of activating anti-money laundering mechanisms on earnings management practices and improving financial reporting quality (FRQ) in Egyptian commercial banks. in addition to studying and analyzing the implications of the relationship between activating anti-money laundering mechanisms and earnings management practices on financial reporting quality (FRQ) in the Egyptian commercial banks under study, To achieve this goal, the researcher conducted an empirical study based on the content analysis approach in examining the annual reports of a sample of (6) commercial banks operating in Egypt, through a time series consisting of five years starting from the year 2017 until the year 2021, and a set of statistical methods were used. The appropriate SPSS program to test research hypotheses, the most important of which is structural equation models for path analysis.

The research concluded some results, some of them; There is a commitment to adequately apply the requirements for disclosing anti-money laundering mechanisms by the Egyptian commercial banks under study, and there is a significant positive impact of the level of application of disclosure of anti-money laundering mechanisms on financial reporting quality (FRQ) of the Egyptian banks under study, as the regression coefficient reached (.061) level. Significant (.039). This turned into a negative indirect effect in the case of the presence of earnings management practices as an intermediary variable between the level of disclosure of anti-money laundering mechanisms and the quality of financial reports, where the value of the regression coefficient reached (-.001) with a significance level of (.039). The overall effect became a positive effect with a regression coefficient of (.060). Therefore, we conclude the importance of disclosing anti-money laundering mechanisms as an independent variable in improving financial reporting quality (FRQ) and the impact of earnings management practices as an intermediary variable, in addition to the presence of a significant effect of the level of disclosure of anti-money laundering mechanisms on financial reporting quality (FRQ), in the presence of earnings management practices as an intermediary variable. This means that there is a significant positive indirect effect of the level

of disclosure of anti-money laundering mechanisms on financial reporting quality (FRQ) in light of earnings management practices as an intermediary variable.

The research recommended the need for the Central Bank of Egypt to raise awareness among Egyptian commercial banks regarding activating anti-money laundering mechanisms, and that proper and adequate disclosure of anti-money laundering mechanisms improves financial reporting quality (FRQ) and thus provides relevance and reliability of the information contained therein and thus makes sound decisions by all parties. And work to bring new methods and means used to combat money laundering operations in commercial banks, including systems and software that provide adequate protection from the risks that accompany the use of banking technology, Which in turn works to monitor and control the movement of money, which helps reduce money laundering operations, and the necessity of holding training courses and workshops on an on-going basis for bank's employees in order to develop their skills and experience to detect money laundering practices, and to know the modern means and methods used in passing money laundering operations, In addition to attracting experts to provide more data and information, as part of the technical assistance provided in the field of money laundering practices.

- **Keywords:** Disclosure of Anti-money Laundering Mechanisms, Earnings Management Practices, Financial Reporting Quality (FRQ).

القسم الأول الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة:

مع تزايد الترابط بين الأسواق العالمية الناتج عن العولمة والإبتكار التكنولوجي، هناك خطر عالمي متزايد لعمليات غسيل الأموال، مما يشكل تأثيراً سلبياً كبيراً على الاقتصاد والمساواة الاجتماعية (Ghulam & Szalay, 2023)، ويعد القطاع المصرفي المحور الرئيسي لغسيل الأموال حيث أنه يمثل القنوات الرئيسية لتحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال نظيفة، في حين تزدهر البنوك والمؤسسات المالية والنظام المالي بأكمله بفضل ثقة العملاء ويمكن أن يكون للانخفاض الكبير في مستوى ثقة العملاء في النظام المالي آثار سلبية على استقرار القطاع المصرفي (Issah et al., 2022).

وعلى الجانب الآخر، تهدف التقارير المالية إلى توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تفيد المستثمرين في اتخاذ القرارات. وتعتبر من أهم المصادر التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالبنوك للحصول على المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ قراراتهم. وعلى الرغم من أهمية تلك التقارير إلا أن الظروف التي حدثت للعديد من البنوك في نهاية القرن العشرين أدت إلى اهتزاز الثقة في تلك التقارير، الأمر الذي أدى إلى تزايد المطالبات بشأن توفير تقارير مالية تتسم بالجودة (البيلي وآخرون، ٢٠٢٣).

واتساقاً لما سبق، فقد كان لظاهرة التلاعب بالتقارير المالية وإحتمالية الإفلاس دائماً موضوع اهتمام بين الباحثين حيث يمكن أن يكون لدى مديري الشركات الدافع للتنازل عن جودة التقارير المالية لإخفاء الوضع المالي المتدهور للشركات، ومع ذلك، إذا استمرت هذه الممارسات، فيمكن أن تتعرض هذه الشركات لنتائج خطيرة في شكل احتمالية إفلاس متزايدة مما يمثل أكثر تهديداً في القطاع المصرفي نظراً لطبيعتها المتأصلة (Hundal & Eskola, 2023)، وفي هذا الصدد إستحوذت ظاهرة المحاسبة الإبداعية على إهتمام الباحثين منذ عقود، وخاصة في القطاع المصرفي لإنعكاساتها على جودة التقارير المالية، لذلك تم وضع عدة إجراءات من قبل الباحثين والممارسين لتحديد أي تلاعب في التقارير المالية، وعلى الرغم من ذلك فقد لا تزال ممارسة المحاسبة الإبداعية سائدة مما يؤدي إلى ضعف جودة التقارير المالية (Abed et al., 2022).

وتزامناً مع العولمة والإبتكار التكنولوجي، تتمتع البنوك بتطبيق تنظيمي عالٍ لبعض الحد الأدنى من المتطلبات التي تفرضها الجهات التنظيمية والسياسة الداخلية ولكنها لا تزال قيد التقدم للوصول إلى المستوى الدولي. وقد كتبت معظم البنوك الخاصة سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال لمراقبة المخاطر والأداء ولكن هناك بعض الضعف في استجابة المديرين لتحديث القوانين واللوائح والوعي بقوانين ولوائح التحديث حيث أن القليل منها فقط متاح على قاعدة البيانات العامة وقلة قليلة من البنوك حددت بوضوح أدوار ومسؤوليات خط الدفاع الثاني والثالث والتي تعتبر حيوية بناء ثقافة امتثال قوية لمكافحة غسيل الأموال (Tun, 2022).

ويسعى البحث إلى التعرف على تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال من حيث (مفهوم غسيل الأموال – خصائص وأشكال عمليات غسيل الأموال – مراحل وأساليب عمليات غسيل الأموال – دور الهيئات والمنظمات المهنية في تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال)، وبيان تأثير ذلك على ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية، مع تقديم دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية.
ثانياً: مشكلة البحث:

تعد جودة التقارير المالية مفهوماً واسعاً يتضمن الإفصاحات المالية وغير المالية (Tran, 2022)، حيث تمثل التقارير المالية أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها في اتخاذ قراراتهم، وعلى الرغم من أهمية تلك التقارير، إلا أن الخيارات التي حدثت للعديد من الشركات العالمية العملاقة في نهاية القرن العشرين أدت إلى اهتزاز الثقة في تلك التقارير، الأمر الذي أدى إلى تزايد المطالبات بشأن توفير تقارير مالية تتصف بالجودة.

ومن ناحية أخرى، توفر التقارير المالية معلومات موثوقة ودقيقة في الوقت المناسب، وهو ما يحتاج إليه أصحاب المصلحة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات الفعالة للبنك، ويتمثل الهدف الأساسي من التقارير المالية في تقديم المعلومات المالية لمستخدميها لتحسين الوعي والتحديث المستمر حول الوضع المالي للبنك (Abed et al., 2022).

ووفقاً للتقارير المؤقتة للجنة الأمم المتحدة والشفافية والنزاهة للمساءلة المالية، يخسر العالم أكثر من تريليون دولار أمريكي بسبب غسيل الأموال، وهو ما يمثل ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وهذا العدد قد يتضاعف بعد ٥-١٠ سنوات، الأمر الذي يفرض ضرورة وجود آليات مختلفة لمكافحة غسيل الأموال تعمل على تحسين الأنظمة وتوحيدها، ومعرفة العميل الذي يعمل مع الشركة المالية، واستخدام بعض أساليب تحليل البيانات (Sintayehu, 2023).

ويعتبر غسيل الأموال من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي، وقد حظيت هذه المشكلة باهتمام كبير من العديد من الباحثين والمؤسسات حيث أصبحت أهمية إنشاء إطار مؤسسي يهدف إلى تحديد المشكلة ومعالجتها من خلال خطوات محددة ومنظمة لمكافحة الفساد بكافة أشكاله، ضرورة لتسريع التنمية الاقتصادية (Shbeilat & Alqatamin, 2022)، وفي هذا الصدد، تزايدت الجرائم المالية والأنشطة الاحتيالية وخلقت العديد من التحديات أمام الاقتصاد العالمي، وذلك لأن ممارسات الاحتيال والفساد تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني والأمن الاجتماعي على حد سواء. وتشمل الجرائم المالية الرشوة، والنهب، وغسيل الأموال، والاحتيال، والتهرب الضريبي، وسوء التصرف في صرف العملات الأجنبية (Tarmiziet al., 2023)، الأمر الذي جعل مكافحة هذه الظاهرة تمثل التحدي الحقيقي أمام القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة.

وغالباً ما يستخدم المديرون إدارة الأرباح عند إعداد وعرض القوائم المالية لأغراض محددة، وهناك وجهتا نظر حول إدارة الأرباح. يرى المنظور الانتهازي أن المديرين يسعون إلى تضليل المستثمرين من خلال التلاعب بالأرباح الدورية. على العكس من ذلك، يرى منظور المعلومات أن التقدير الإداري هو وسيلة للمديرين لتوصيل توقعاتهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة أو ربحيتها (Mensah & Boachie, 2023)، تعتبر إدارة الأرباح هي الطريقة الأكثر شيوعاً للتلاعب بالتقارير المالية لأنها لا تخالف أي معايير وقوانين، مما يجعلها الممارسة الأكثر أماناً وقانونية.

في هذا السياق، تقتزن ممارسات إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون الحكم في التقارير المالية وفي هيكلة المعاملات لتغيير التقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المبلغ عنها (Mangala & Singla, 2023).

وتولدت ظاهرة غسيل الأموال في البنوك التجارية لعدة أسباب من بينها (الهاشمي، ٢٠١٩؛ Elbastawisy & Mousa, 2022):

- عدم وجود قوانين صارمة لمكافحة غسيل الأموال في القطاع المصرفي وتقديم تسهيلات بنكية مما يشجع على عمليات غسيل الأموال فيها.
- المخاطر الأخلاقية المتولدة عن الفساد السياسي والاجتماعي والأخلاقي في أنظمة الدول، مثل شيوع الرشوة، والوساطة في تسيير مختلف الأنشطة، وغياب الشفافية، والتلاعب في التقارير المالية.
- عدم الإهتمام الكافي بتطوير وتعديل وتطبيق ميثاق السلوك الأخلاقي للبنوك والمنافسة بين البنوك لجذب الأيداعات، الأمر الذي ساعد على إنتشار غسيل الأموال في القطاع المصرفي.
- عمليات الرقمنة نتيجة تطور تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي وتعدد العمليات المصرفية.
- عدم وجود إتفاق دولي على مفهوم موحد للمال ذات المصادر غير الشرعية ومكافحته مما يشكل عائقاً في سبيل التعاون الدولي لمكافحة هذه العمليات.

ومما سبق تتمثل جوانب المشكلة البحثية في تدنى مستوى جودة التقارير المالية بالمؤسسات المصرفية وأهمية تفعيل آليات مختلفة لمكافحة غسيل الأموال من أجل تحسين أداء البنوك التجارية المصرية وكوسيلة للحد من ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم ينعكس بدوره على تحسين جودة التقارير المالية لهذه البنوك خاصة في ظل التقدم في تنوع قنوات غسيل الأموال في القطاع المصرفي بشكل كبير في الآونة الأخيرة، الأمر الذي شكل العديد من التهديدات للقطاع المصرفي مما يعرض إستقراره وأمنه للخطر.

ومن ثم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في مجموعة الأسئلة البحثية التالية:

- (١) ما مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال من قبل البنوك التجارية المصرية في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية للرقابة المصرفية؟
- (٢) إلى أي مدى يؤثر تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة؟
- (٣) إلى أي مدى يؤثر تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة؟
- (٤) ماهي إنعكاسات العلاقة بين تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال وممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة؟

ثالثاً: عرض وتحليل الدراسات البحثية السابقة:

يُمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث من حيث تركيزها على عمليات غسيل الأموال وآليات مكافحتها، ودور هذه الآليات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة التقارير المالية للبنوك التجارية من خلال تناول المحاور الأساسية التالية

- دراسات تناولت عمليات غسيل الأموال وآليات مكافحتها في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية.
- دراسات تناولت ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية.
- دراسات تناولت جودة التقارير المالية.

١. دراسات تناولت عمليات غسيل الأموال وآليات مكافحتها في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية

سعت دراسة (Handajani (2022 إلى وصف الإفصاح عن نظام الإبلاغ عن المخالفات في البنوك العامة المدرجة في بورصة إندونيسيا من خلال تحليل المحتوى على المعلومات المتعلقة بالإفصاح عن نظام الإبلاغ عن المخالفات في التقرير السنوي للبنك ٢٠١٨-٢٠٢٠، هذا وقد قام القطاع المصرفي بنشر عدد متزايد من أنظمة الإبلاغ عن المخالفات على مدى السنوات الثلاث الماضية، من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠، ووفقاً لنتائج الدراسة. يمكن تصنيف الكشف عن هيكل تقسيم العمل في القطاع المصرفي إلى مجالات: التزامات البنك بتنفيذ هيكل تقسيم العمل، وآلية الإبلاغ عن الانتهاكات وأنواع الانتهاكات المبلغ عنها، وحماية سرية المبلغين عن المخالفات، والتحقيق في فعالية هيكل تقسيم العمل وتقييمها. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن سياسة نظام الإبلاغ عن المخالفات في البنك هي آلية حوكمة كإشارة إنذار مبكر للكشف عن مؤشرات المخالفات الأخلاقية المزعومة والإحتيال.

في حين قامت دراسة Çemberci & Yurtsever (2022 بتحليل تأثير مبادئ حوكمة الشركات (CG) على تصورات فعالية مكافحة غسيل الأموال (AMLE) بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها من المؤسسات المالية المدرجة وغير المدرجة في بورصة إسطنبول من خلال توزيع قائمة إستقصاء للمشاركين العاملين في المؤسسات المالية مقسمة إلى مجموعتين وذلك في أبريل ٢٠٢١ من أجل دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وتصورات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتظهر نتائج إختبار الفروض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات و مكافحة غسيل الأموال عبر أبعاد فرعية متعددة، ومع ذلك، فيما يتعلق بتصورات مكافحة غسيل الأموال ، لم يتم العثور على فرق كبير بين المؤسسات المالية بناءً على ما إذا كانت مدرجة في البورصة أم لا.

كما هدفت دراسة Barros et al., (2022 إلى التحقيق في اتجاه الارتباط بين الشركات ذات العلاقات السياسية البرازيلية ومستوى المعلومات التي تم الإفصاح عنها في مكافحة الفساد، وقد تم إجراء هذه الدراسة في دولة نامية ذات نظام قضائي ضعيف حيث يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أو المديرين ذوي العلاقات السياسية العمل دون أي رقابة من خلال إجراء تحليل محتوى ل ٣٠ شركة تنتمي إلى القطاعات الأكثر عرضة لخطر الفساد، بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، وتم استخدام عينة مكونة من ٩٠ ملاحظة مع القوائم المجمعة من التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة ساو باولو للأوراق المالية في البرازيل. وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مستوى الإفصاح الطوعي في مجال مكافحة الفساد والارتباط السياسي للشركات، وأوصت الدراسة بتبسيط الضوء على هذا

الموضوع الذي يستحق اهتماماً أكبر ليس فقط من الباحثين بل من المجتمع الأكثر تضرراً من الفساد.

وقد استعرضت دراسة (Abdi & Soroushyar (2022) تأثير لوائح مكافحة غسيل الأموال (AML) على إدارة الأرباح المتراكمة (AEM) وإدارة الأرباح الحقيقية (REM) في سوق رأس المال الناشئة في إيران، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار لعينة مكونة من ٢٠٢ شركة مدرجة في بورصة طهران لسلسلة زمنية مكونة من عشر سنوات خلال الفترة من (٢٠١٢-٢٠٢١)، وأظهرت نتائج الدراسة أن الإمتثال للوائح مكافحة غسيل الأموال يؤدي إلى انخفاض في إدارة الأرباح المتراكمة وإدارة الأرباح الحقيقية وبعبارة أخرى، تميل الشركات ذات معدلات غسيل الأموال المرتفعة إلى إدارة أرباحها، وهو ما يتماشى مع نظرية الوكالة.

في حين ناقشت دراسة (Perera et al., (2022) التهديدات المحتملة لعمليات غسيل الأموال على ممارسات محاسبة القيمة العادلة مع إعطاء إهتمام خاص لقائمة الجرائم الأصلية بموجب توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية (FATF)، ويكشف التحليل الناتج عن هذه المناقشات أن الإجراءات القانونية المتعلقة بالفصائح المحاسبية الكبرى تظهر أن الإجراءات القانونية قد تم تقييدها بسبب نقص الأدلة بسبب الطابع الفني لعمليات الاحتيال. وفي كثير من الأحيان، فشلت السلطات في إثبات الحالات ضمن قائمة الجرائم الأصلية الحالية التي يمكن أن تكون مرتبطة بالممارسات المحاسبية الخاطئة، أي الاحتيال. ولذلك، يتعين على صناع السياسات إعادة النظر في قائمة الجرائم الأصلية وجدوى اعتبار الممارسات المحاسبية الخاطئة كجريمة أصلية لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في المؤسسات الخاضعة للرقابة. إذ أن اعتماد ممارسات محاسبة القيمة العادلة يوفر فرصاً للمديرين لتبني ممارسات إدارة الأرباح في ظل نظام محاسبة القيمة العادلة للحفاظ على أداء مستقر، وتعترف ممارسة القيمة العادلة بالمكاسب غير المحققة التي لا تستند إلى معاملات مما يمنح مديري البنوك فرصة لتكرار نتائج الفصائح المحاسبية. ولذلك، فمن الضروري تجريم الممارسات المحاسبية الخاطئة لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في الصناعة المصرفية ومنع الفصائح المحاسبية المحتملة.

وقد حاولت دراسة (Siddique et al., (2022) قياس إفصاحات مكافحة غسيل الأموال من قبل مقدمي خدمات الصرافة في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال إجراء تحليل المحتوى على المواقع الإلكترونية للشركات لمقارنة إفصاحها عن مكافحة غسيل الأموال مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) ويستخدم المؤلفون اختبار t لعينة واحدة لفحص الدرجة من هذه الإفصاحات. في حين أظهرت نتائج الدراسة أنه بشكل عام، لا يُظهر مقدمو خدمات الصرافة في دول مجلس التعاون الخليجي درجة عالية من الإفصاح عن مكافحة غسيل الأموال (٢٧,٢٠٪). وتمثلت مستويات الإفصاح على مستوى الدولة هي: قطر ٣١٪، الإمارات العربية المتحدة ١٩٪، الكويت ١٧,١٪، عمان ٢٦,٢٧٪، البحرين ٢٣,٢٧٪ والمملكة العربية السعودية ٦,١٪.. بناءً على ذلك، تظهر النتائج ضعف الإفصاح عن مكافحة غسيل الأموال وإمتثال مقدمي خدمات الصرافة، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي إلى زيادة اللوائح من قبل صناع السياسات والمزيد من الإفصاح من قبل الممارسين. وأوصت الدراسة بضرورة مساعدة الجهات التنظيمية على تحديد المجالات المعرضة للخطر في أنشطة غسيل الأموال، ومقارنة إفصاحات الشركات في بلدانها مع تلك الموجودة في البلدان الأخرى وتحديد مجالات التحسين. كما ينبغي على المنظمين وصانعي السياسات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي النظر في هذه الإفصاحات الضعيفة وإيجاد طرق لتحفيز/تقويض

الشركات لاتتبع تشريعات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتقديم إفصاحات كافية عنها.

في حين ناقشت Minchao et al., (2022) توجيهات التنظيم الحالي لمكافحة غسيل الأموال (AML) القائم على المخاطر، حيث يتعرض أداء موظفي البنك في عمل مكافحة غسيل الأموال لضغوط، وتم إجراء إستطلاع شمل ٦٠٨ موظفين في البنوك التجارية المشاركة في أعمال مكافحة غسيل الأموال في الصين من خلال تطبيق نظرية تحديد الأهداف على سياق مكافحة غسيل الأموال في القطاع المصرفي، تستخدم هذه الورقة نموذج SEM للتحقيق في العلاقات بين وضوح هدف مكافحة غسيل الأموال، وتحدي الهدف، والتغذية الراجعة للعمل، وأداء مهام مكافحة غسيل الأموال للموظفين. وتشير النتائج إلى أن وضوح هدف مكافحة غسيل الأموال وتحدي الهدف يرتبطان بشكل إيجابي بأداء مهمة مكافحة غسيل الأموال. علاوة على ذلك، تعد التغذية الراجعة أيضاً وسيطاً مهماً يجب تعيينه لنظام الرقابة الداخلية في البنك الأمر الذي يعزز أداء مهام مكافحة غسيل الأموال للموظفين.

وقد قامت دراسة Issah et al., (2022) بتحليل الأنظمة الاقتصادية القياسية لمكافحة غسيل الأموال وإستقرار القطاع المصرفي في أفريقيا. وتم إستخدام بيانات جماعية عن ٥١ دولة أفريقية خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٩. كما تم الحصول على البيانات الثانوية من مؤشرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومعهد بازل للحوكمة والمواقع المالية الأخرى على شبكة الإنترنت. تم استخدام طريقة اللحظة المعممة ذات المرحلتين لتحليل تأثير لوائح مكافحة غسيل الأموال على إستقرار القطاع المصرفي وتأثيرات المستويات المختلفة لفعالية مكافحة غسيل الأموال وتأثيرها على إستقرار القطاع المصرفي في أفريقيا. واكتشفت الدراسة أن لوائح مكافحة غسيل الأموال كان له أثر إيجابي كبير على إستقرار القطاعات المصرفية في البلدان الأفريقية. ويشير هذا إلى أنه سواء كانت فعالية لوائح مكافحة غسيل الأموال عالية أو منخفضة، فسيظل لها تأثير إيجابي على إستقرار القطاع المصرفي في البلاد.

في حين سعت دراسة Ilma (2022) إلى التعرف على تأثير الإفصاح عن مكافحة غسيل الأموال والأمن السيبراني على أداء البنك وإختبار ما إذا كان رأس المال الفكري يعزز أو يضعف تأثير الإفصاح عن مكافحة غسيل الأموال والأمن السيبراني على أداء البنك. إستخدمت الدراسة عينة من الشركات المصرفية المدرجة في بورصة إندونيسيا. والعينة المستخدمة هي ٤١ شركة مصرفية مدرجة في البورصة الإندونيسية. وتوصلت هذه الدراسة إلى (١) وجود تأثير للإفصاح عن مكافحة غسيل الأموال على أداء البنك. (٢) لا يوجد تأثير للأمن السيبراني على أداء البنوك. كما لا تغطي قيود هذا البحث جميع أنواع الخدمات المصرفية في إندونيسيا، فلا يزال هناك العديد من الشركات المصرفية في إندونيسيا ولكنها غير مدرجة.

وفي ذات السياق هدفت دراسة Ofoeda (2022) التعرف على تأثير لوائح مكافحة غسيل الأموال (AML) على الشمول المالي باستخدام مقياس شامل للوائح مكافحة غسيل الأموال التي وضعها معهد بازل للحوكمة. وإستخدمت الدراسة بيانات عبر ٢١٢ إقتصاداً في جميع أنحاء العالم الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩، وتشير النتائج إلى أن لوائح مكافحة غسيل الأموال تعمل على تعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن لوائح مكافحة غسيل الأموال تحفز الشمول المالي تحت عتبة لوائح مكافحة غسيل الأموال، علاوة على ذلك، يرى الباحث أن لوائح مكافحة غسيل الأموال لها تأثير ضار على الشمول المالي في الاقتصادات المتقدمة. وفي المقابل، تعمل لوائح مكافحة غسيل الأموال على تعزيز الشمول المالي على جميع مستويات لوائح مكافحة غسيل الأموال في البلدان الأفريقية.

في حين أكدت دراسة (Tarmizi et al., 2023) بأن جرائم غسيل الأموال تحدث في جميع أنحاء العالم حيث تضمنت المناقشات الأخيرة قضايا تتعلق بانخفاض مستويات الالتزام بين المحاسبين المحترفين تجاه نظام مكافحة غسيل الأموال وبموجب هذا النظام، يُطلب من المحاسبين المحترفين تنفيذ برامج الامتثال (اعرف عميلك، والعناية الواجبة بالعملاء، وحفظ السجلات) وتقديم أي تقرير عن المعاملات المشبوهة إلى السلطات. ونظراً لقلة الأبحاث في هذا القطاع، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة محددات الالتزام تجاه أنظمة مكافحة غسيل الأموال بين المحاسبين المهنيين في ماليزيا، وتم توزيع ١١٠٠ قائمة إستقصاء على المحاسبين، وأظهرت النتائج أن خطر عدم الإمتثال المتصور والوعي بقانون مكافحة غسيل الأموال لعام ٢٠٠١ ومعياري فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية مرتبطين بشكل كبير بمستوى الإمتثال لأنظمة مكافحة غسيل الأموال. وفي الوقت نفسه، لم تؤثر تكلفة الإمتثال على سلوك الإمتثال لدى المحاسبين المهنيين. علاوة على ذلك، أظهرت النتائج ضرورة تعزيز برامج التوعية بين المؤسسات المبلغة، وتحديد المحاسبين المهنيين، في حين أوصت الدراسة الهيئات المهنية وخاصة المحاسبين المهنيين في ماليزيا بوضع مخطط كمبدأ توجيهي للإفصاح عن غسيل الأموال.

في حين هدفت دراسة (Amara et al., 2023) فحص العلاقة بين غسيل الأموال وجودة البنية التحتية وما إذا كانت قوة معايير المراجعة والإفصاح تخفف من هذا الارتباط، بالتطبيق على عينة مكونة من ٣٤٨ ملاحظة على مستوى الدولة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ وباستخدام تقارير بازل لمكافحة غسيل الأموال للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ لجمع البيانات المتعلقة بغسيل الأموال حيث يتم جمع جودة البنية التحتية والمتغيرات المتبقية من تقارير التنافسية العالمية لنفس السنوات. أظهرت النتائج أن غسيل الأموال يرتبط سلباً بجودة البنية التحتية. ويظل هذا الارتباط السلبي مستقراً بالنسبة للبلدان التي تتميز بانخفاض معدل السارس، في حين يصبح أقل وضوحاً بالنسبة للبلدان ذات معدل السارس المرتفع. تؤكد الاختبارات الإضافية للتأثير المعتدل للسارس، باستخدام مصطلح التفاعل بين غسيل الأموال والمتغير الوهمي للسارس، أن ارتفاع معدل السارس يخفف من التأثير السلبي لغسيل الأموال على جودة البنية التحتية.

وقد بحثت دراسة (Hendeniya et al., 2023) تأثير الفساد وغسيل الأموال على الربحية المصرفية وإستقرار البنوك التجارية المرخصة في سريلانكا، وذلك باستخدام بيانات ٢٤ بنكاً تجارياً مرخصاً من ٢٠١٥-٢٠٢١ في سريلانكا، وتم جمع بيانات هذه الدراسة من مصادر البيانات الثانوية. وفي الدراسة، تم الحصول على بيانات الفساد وغسيل الأموال من منظمة الشفافية الدولية ومعهد بازل للحوكمة، على التوالي. وقد اتبعت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد. علاوة على ذلك، إستخدمت هذه الدراسة تقنيات التأثير الثابت وإنحدار التأثير العشوائي لتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أدلة تتفق مع الدراسات السابقة حيث تشير إلى أن الفساد له علاقة سلبية وأن لغسيل الأموال علاقة إيجابية بالربحية المصرفية. علاوة على ذلك، توصلت الدراسة أيضاً إلى أن حجم البنك وكفاءة الإدارة لهما أيضاً تأثير إيجابي على ربحية القطاع المصرفي وإستقراره. وبناءً على نتائج الدراسة، يمكن للحكومة إتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع مستوى المعرفة حول الفساد وغسيل الأموال وفقاً لنتائج هذا البحث. علاوة على ذلك، ستكون نتائج هذه الدراسة مفيدة للباحثين المستقبليين لتعزيز معرفتهم في هذا المجال من الدراسة.

بينما هدفت دراسة (Hernández, 2023) تحليل سياسات وإدارة مكافحة الفساد التي تم الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) لمكافحة الفساد، ففي تقارير الاستدامة للشركات البيروفية في إطار النظرية المؤسسية. استخدمت هذه الدراسة الاستكشافية تصميم البحث الوصفي الكمي والنوعي لتحليل محتوى تقارير الاستدامة الطوعية للأعوام ٢٠١٨-٢٠١٩ وفقاً لمعيار المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم الشركات أخذت في الاعتبار الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد في نهجها لإدارة الاستدامة، على الرغم من عدم الوصول إلى مستوى عالٍ من الالتزام بفئات الأداء للمعيار. وأوصت الدراسة بضرورة أن الحكومات والجهات التنظيمية تقوم بتعزيز معايير الإبلاغ عن مكافحة الفساد للشركات كجزء من أهداف الاستدامة للشركات.

٢. دراسات تناولت ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية

هدفت دراسة آل حسن (٢٠١٨) إلى تحديد مدى ممارسة الإدارة في الشركات السعودية في قطاع البتروكيماويات لأساليب إدارة الأرباح للأعوام من ٢٠١١-٢٠١٥، وقد استخدم الباحث نموذج جونز المعدل لدراسة فروض البحث، وتوصلت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود ممارسة إدارة الأرباح الشركة رابع للبتروكيماويات خلال الأعوام (٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣)، بينما أظهرت نتائج نموذج جونز أن ممارسة الأرباح لدى الشركة كانت إيجابية خلال عامي (٢٠١٤، ٢٠١٥).

بينما سعت دراسة حمد الله وآخرون (٢٠٢٠) إلى التعرف على محددات توزيعات الأرباح النقدية في الشركات المساهمة المصرية، ومن أجل اختبار فروض الدراسة، تم دراسة العلاقة المحتملة لأحد عشر متغيراً مقسمة إلى هيكل الملكية الملكية الحكومية، الملكية الإدارية، الملكية الأجنبية، ملكية كبار المساهمين، والخصائص المالية للشركات، السيولة، فرص الاستثمار التدفق النقدي الحر، إدارة الأرباح، حجم الشركة، وخصائص مجلس الإدارة، (حجم) مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة وتوزيعات الأرباح النقدية للشركات المساهمة المصرية معبراً عنها بـ (إجمالي التوزيعات النقدية وعائد التوزيعات النقدية)، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (٩٣) شركة مساهمة مفيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦ بإجمالي مشاهدات ٣٧٢ كما تم التشغيل الإحصائي بالاعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين كل من الملكية الحكومية، ملكية كبار المساهمين وتوزيعات الأرباح النقدية (معبراً عنها بإجمالي التوزيعات النقدية وعائد التوزيعات النقدية)، ووجود علاقة سلبية بين كل من السيولة، إستقلالية مجلس الإدارة وتوزيعات الأرباح النقدية (معبراً عنها بإجمالي التوزيعات النقدية) ووجود علاقة موجبة بين الملكية الإدارية الملكية الأجنبية وتوزيعات الأرباح النقدية (معبراً عنها بإجمالي التوزيعات النقدية وعائد التوزيعات النقدية)، ووجود علاقة موجبة بين فرص الاستثمار و توزيعات الأرباح النقدية معبراً عنها بإجمالي التوزيعات النقدية)، وعدم وجود علاقة بين كل من التدفق النقدي الحر إدارة الأرباح، حجم الشركة، حجم مجلس الإدارة وتوزيعات الأرباح النقدية (معبراً عنها بإجمالي التوزيعات النقدية وعائد التوزيعات النقدية)، وعدم جود علاقة بين كل من فرص استثمار السيولة وإستقلالية مجلس الإدارة وتوزيعات الأرباح النقدية (معبراً عنها بعائد التوزيعات النقدية).

وقد ناقشت دراسة (Jayasekara et al., 2022) كيفية استخدام شركات التمويل الفاشلة في سريلانكا لممارسات محاسبة القيمة العادلة كممارسة إنتهازية لإدارة الأرباح لغسيل الأموال في ظل هياكل حوكمة الشركات الضعيفة. وإستخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي للتحقيق في كيفية استخدام محاسبة القيمة العادلة في غسيل الأموال، في حين أظهرت النتائج

أن النوايا غير الصادقة لكبار المساهمين ومجلس الإدارة قد أجبرت الشركات الفاشلة على إساءة استخدام محاسبة القيمة العادلة للتلاعب بالأداء وإستخدامه لتحقيق منافع شخصية مما يضر بالمودعين وإستقرار الشركات. وكانت هياكل حوكمة الشركات الضعيفة التي تم تطويرها بسبب التحمل التنظيمي مؤثرة في التلاعب. وقد أدت الملكية المركزة إلى تقليل صراعات الوكالة بين المساهمين والمديرين لأن المساهمين الرئيسيين كانوا أعضاء في مجلس الإدارة. ولم تكن اللجان المعنية فعالة بسبب عدم كفاية عدد المديرين المستقلين ذوي الخبرة الكافية. وقد أدى انخفاض صراع الوكالة بين المساهمين والمديرين إلى تضخيم صراع الوكالة مع المودعين. ولذلك، يوصى الباحثون بتخفيف تركيز الملكية لإنشاء هياكل حوكمة جيدة للشركات وإنشاء مؤسسات مستقرة.

وفي ذات السياق تناولت دراسة (Biswas et al., 2022) دور حوكمة الشركات في إدارة الأرباح في البنوك التجارية الهندية. بالإضافة إلى ذلك، تبحث الدراسة في دور التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات باستخدام بيانات من ٢٢ بنكاً تجارياً متداولاً علناً في الهند من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩. وتستخدم الدراسة تحليل المكونات الرئيسية لتطوير مقياس شامل لحوكمة الشركات. وخلصت الدراسة إلى أن نهج الخطأ المعياري المصحح له تأثير سلبي كبير على الأسواق الناشئة في البنوك التجارية الهندية. وكشفت النتائج أيضاً عن وجود ارتباط إيجابي بين التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة والأسواق الناشئة، مما يشير إلى أن الإفتقار إلى التنوع بين الجنسين في مجلس إدارة البنك يفوق فوائد مجالس الإدارة المتنوعة بين الجنسين، وتظهر الدراسة أيضاً أن آليات حوكمة الشركات تكون أكثر فعالية عندما يتم دمجها معاً مقارنة بآليات الحوكمة الفردية.

وقد سعت دراسة (Li et al., 2022) إلى تقديم رؤى إضافية حول العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية (REM) ومخاطر الإنهيار، لا سيما من منظور إقتصاد السوق الناشئة. كما يدرس الدور المعتدل الذي يمكن أن تلعبه حوكمة الشركات الداخلية والخارجية في هذا المجال. بالاعتماد على البيانات الثانوية على مدى إطار زمني من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨ للشركات المدرجة في الصين، يختبر الباحثون الفروض من خلال المقاييس الشائعة لمخاطر الاصطدام كما يقدم الباحثون أيضاً الضوابط الداخلية كإدارة داخلية والملكية المؤسسية كإدارة خارجية وتقييم مدى فعالية الإدارة الداخلية والخارجية في تخفيف العلاقة بين حركة العين السريعة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم. وتشير النتائج إلى أن الشركات التي لديها نسبة إدارة أرباح حقيقية أعلى لديها مخاطر أكبر بكثير لانهايار أسعار الأسهم، وأن هذا الارتباط يتم تخفيفه من خلال المراقبة الخارجية.

كما هدفت دراسة (Afifah et al., 2022) إختبار تأثير إدارة الأرباح وحوكمة الشركات على المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتم إجراء البحث على الشركات الصناعية الأولية والثانوية المدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX) باستخدام البيانات من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠. وتم إجراء تحليل البيانات عن طريق تحليل البيانات الكمية مع تحليل الانحدار. وأظهرت النتائج أن إدارة الأرباح لها تأثير سلبي على المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما أن حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي على المسؤولية الاجتماعية للشركات. ولنتائج الدراسة إنعكاساتها على المستوى الأكاديمي والعملية. وس يوفر هذا البحث مؤلفات إضافية مفيدة لتطوير علم المحاسبة، وخاصة موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات. من الناحية العملية، يمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة بمثابة إعتبار في اتخاذ القرارات لمديري الشركة واعتبارات في صنع السياسات لوضع اللوائح من قبل الحكومة.

وقد إستعرضت دراسة (Alhmood et al., (2023) الدور المعتدل لتركيز الملكية على خصائص الرئيس التنفيذي (CEO) وعلاقة إدارة الأرباح الحقيقية (REM) في الأردن، عن طريق تحليل الانحدار باستخدام بيانات من ٣٤٨ ملاحظة سنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨ وأظهرت نتائج انحدارات دريسكول-كراي أن خبرة الرئيس التنفيذي، ومنصبه، يقلل تركيز الملكية ويحد من ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية عندما يقترن بخبرة الرئيس التنفيذي، وحيازة منصبه، وعلاقاته السياسية، حيث أن جميعهم لديهم ارتباط سلبي وهام مع إدارة الأرباح الحقيقية.

وأخيراً هدفت دراسة (Mangala & Singla, (2023 التعرف على دور ممارسات حوكمة الشركات في تقييد إدارة الأرباح في البنوك التجارية الهندية. ويعتمد تقدير إدارة الأرباح على مخصص خسائر القروض التقديرية والمكاسب والخسائر المحققة التقديرية باستخدام نموذج (Beatty et al. (2002. يتم فحص تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح من خلال إجراء الانحدار المتغير الوهمي ذي المربعات الصغرى، وقد تم جمع البيانات لمدة خمس سنوات (٢٠١٦-٢٠٢٠) من قاعدة بيانات مركز مراقبة الاقتصاد الهندي، والموقع الإلكتروني لبنك الاحتياطي الهندي، والتقرير السنوي للبنوك، والبورصة الوطنية، والموقع الإلكتروني للبنك، وأظهرت نتائج الانحدار أن عدد لجان مجلس الإدارة وحجم وإستقلالية لجنة المراجعة والمراجعة المشتركة فعالة بشكل كبير في الحد من إدارة الأرباح. إن المتغيرات الأخرى المتعلقة بمجلس الإدارة (الحجم والإستقلالية والإجتماعات والعناية) ومتغيرات لجنة المراجعة (الإجتماعات والعناية) ليست فعالة في تقييد إدارة الأرباح في البنوك الهندية.

٣. دراسات تناولت ممارسات جودة التقارير المالية:

إستهدفت دراسة الحناوى (٢٠١٩) اختبار أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية، بإستخدام عينة من ٥٠ شركة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري عن فترة ثلاث سنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. وقد اعتمد الباحث على ثلاثة أنماط لهيكل الملكية هي؛ تركيز الملكية، والملكية الإدارية والملكية المؤسسية. كما تم إستخدام نموذج جونز المعدل (Modified Jones (١٩٩١ لتقدير الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. وبإستخدام طريقة الانحدار المتعدد، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية معنوية بين تركيز الملكية والإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية. يضاف إلى ذلك، وجود علاقة سلبية ولكنها غير معنوية بين الملكية الادارية والإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية. وبإستخدام طريقة الانحدار المتعدد، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية معنوية بين الملكية المؤسسية والإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية.

وقد هدفت دراسة السعدي وآخرون (٢٠١٩) التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وذلك باعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالإتفاق على تكنولوجيا المعلومات وممارسات المحاسبة الابداعية من التقارير السنوية، والخاصة بالشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، والبالغة عددها (١٠) شركات، ولغرض تحليل البيانات تم إستخدام الإحصاء الوصفي المتمثل بالنسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات

المعيارية، كما تم استخدام الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد لإختبار فروض الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التقارير المالية مقاساً بإدارة الأرباح وتمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية، حيث أوصت الدراسة بضرورة توفير الشركات الصناعية الأردنية للمخصصات المالية اللازمة والكافية التي تدعم قدرتها على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وبرامجها وتقنياتها وأنظمتها المختلفة، والإنفاق عليها، ومواكبة التقدم والتطور الحاصل فيها والإستفادة منها وأيضاً ضرورة زيادة الوعي بأهمية ودور تكنولوجيا المعلومات في الحد من ممارسة الشركات الصناعية الأردنية وممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والمشاركة فيها.

وقد أوضحت دراسة (Houcine et al., 2022) التحقق مما إذا كانت جودة التقارير المالية (FRQ) وحوكمة الشركات والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تؤثر على كفاءة الإستثمار في الشركات الفرنسية المدرجة بالبورصة إستناداً إلى عينة مكونة من ١٢٥ شركة فرنسية مدرجة في البورصة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٧، وتستخدم الدراسة إنحدارات المربعات الصغرى المعممة لفحص العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة إستثمار الشركات. وأظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية تلعب دوراً في الحد من الإفراط في الإستثمار ولا تؤثر على نقص الإستثمار، وتكشف النتائج أيضاً أن العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الإستثمار تزداد مع تحسين حوكمة الشركات ومع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومع ذلك، فإن النتائج لا تقدم أي دليل بين الحوافز لتقليل الأرباح للأغراض الضريبية ونقص إستثمار الشركات، ولا تزال سلبية بالنسبة للشركات المفرطة في الإستثمار التي لديها المزيد من الحوافز لإدارة أرباحها للأغراض الضريبية.

وقد بحثت دراسة (Abed et al., 2022) الدور المعتدل للشفافية والإفصاح فيما يتعلق بتعزيز تأثير محددات المحاسبة الإبداعية وجودة التقارير المالية في سياق الخدمات المصرفية التجارية. تم استخدام أسلوب البحث الإستنباطي القائم على استبيان المسح لفحص الفروض المقترحة وتحقيق الأهداف. توفر البيانات التي تم تحليلها تصوراً نظرياً وتحققاً عملياً لتكامل الوسيط في العلاقة بين محددات المحاسبة الإبداعية وجودة التقارير المالية. في البنوك، مع مزايا كبيرة. كما أظهرت نتائج البحث الحالي أن درجة تأثير محددات المحاسبة الإبداعية ترتبط بجوانب الشفافية والإفصاح. وأخيراً، تقدم النتائج دليلاً متزامناً على مرونة محددات المحاسبة الإبداعية مع ما يترتب على ذلك من آثار على الشفافية والإفصاح وجودة التقارير المالية.

بينما تناولت دراسة (Tarighi et al., 2022) آثار مخاطر الضائقة المالية (FDR) ومعاملات الأطراف ذات الصلة (RPT) على جودة التقارير المالية (FRQ) في السوق الإيرانية. في هذه الدراسة، تم استخدام طريقة إنحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) لإختبار الفروض؛ علاوة على ذلك، تم استخدام نموذج الإستحقاق التقديري لجونز لتقييم جودة التقارير المالية (FRQ). وأظهرت النتائج أن الشركات المتعثرة مالياً لديها إنخفاض في جودة التقارير المالية لأنها تحاول تضليل أصحاب المصلحة الآخرين بشأن الأداء الفعلي للشركة لجذب المزيد من المستثمرين والمقرضين. وإتساقاً مع إفتراض "معاملة تضارب المصالح"، تؤكد نتائجنا أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين معاملات الأطراف ذات الصلة من خلال إدارة القروض والأرباح على أساس الإستحقاق. وبعبارة أخرى، يشارك المديرون الإيرانيون في معاملات مع أطراف ذات صلة بالقروض لمصادرة موارد شركاتهم ثم التلاعب بالبيانات المالية لإخفاء مثل هذه المصادرة. وأخيراً، يشير التحليل الإضافي إلى أن جودة التقارير المالية

تظهر بشكل جيد بين الشركات التي تتمتع بنمو أعلى في المبيعات وعدد أكبر من المؤسسات المالكة، في حين أن متغيرات العائد على الأصول والرفع المالي تؤثر سلباً على جودة المعلومات المالية.

في حين هدفت دراسة (Elbastawisy & Mousa (2022) التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الأخلاقية في ظل رقمنة العمليات المصرفية على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية مما قد يؤثر على مستوى فاعلية القطاع المصرفي ككل، وذلك بالتطبيق على فئتين من البنوك العامة والخاصة من خلال توزيع ١٣٠ قائمة إستقصاء بالإدارات العليا والمالية والمخاطر وإدارة الإلتزام والحوكمة وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن ضوابط وآليات الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الأخلاقية في ضوء المعايير الرقابية، كما توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول إنعكاسات الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الأخلاقية في ضوء رقمنة العمليات المصرفية على جودة التقارير المالية في المؤسسات المصرفية وأوصت الدراسة بضرورة زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر للوصول الى الشفافية الأمر الذي يؤدي إلي زيادة جودة التقارير المالية بشكل عام والحد من المخاطر الأخلاقية، وكذلك عقد دورات لموظفي البنك للتدريب على التقنيات المستحدثة نتيجة التحول الرقمي ومنح حوافز للموظفين الذين يطبقون مدونة السلوك الأخلاقي للبنك، وأخيراً ضرورة قيام البنوك بتطوير آليات دولية متوافقة مع التطور التقني اليوم لمكافحة غسيل الأموال.

وأخيراً سعت دراسة غريب وآخرون (٢٠٢٣) إختبار مستوى جودة التقارير المالية في القطاع البنكي للبلدان النامية، من خلال التحقق مما إذا كان المديرين يقومون بالتلاعب بالمكونات التقديرية المتعلقة بأكبر المستحقات البنكية وأكثرها أهمية مخصص خسائر القروض (Loan Losses Provision (LLP). وبما أن عملية التقدير المحاسبي يحكمها الحكم المهني والمرونة الممنوحة من قبل معايير المحاسبة المطبقة، فقد افترض البحث أن تبني معايير المحاسبة الدولية يحسن من جودة التقارير المالية لدى البلدان النامية من خلال الحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح إلا أن النتائج أظهرت أن البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة المحلية في البلدان النامية تتفوق في جودة التقارير المالية على البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية.

ومن استقراء وتحليل أهداف ونتائج الدراسات السابقة ، يتضح ما يلي

- ركزت معظم الدراسات (Handajani, 2022; Çemberci & Yurtsever, 2022; Perera et al., 2022; Minchao et al., 2022; Ilma, 2022; Ofoeda, 2022; Amara et al., 2023; Hendeniya et al., 2023; Hernández, 2023) على عرض وتحليل متطلبات الإفصاح عن عمليات غسيل الأموال وآليات مكافحتها من خلال إجراء تحليل محتوى للتقارير السنوية للبنوك محل الدراسة وربط آليات مكافحة غسيل الأموال إما بالحوكمة أو ممارسات القيمة العادلة أو الأمن السيبراني أو الشمول المالي أو جودة البنية التحتية وما إذا كانت قوة معايير المراجعة والإفصاح تخفف من هذا الارتباط أو أثر ذلك على الربحية المصرفية أو تحليل سياسات مكافحة عمليات غسيل الأموال في ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI-G4)، وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية المدرجة بالبورصة من خلال التقارير السنوية أو توزيع قائمة إستقصاء على مسؤولي الإدارات بالبنوك.

■ في حين تناولت بعض الدراسات (حسن، ٢٠١٨؛ حمدالله وآخرون، ٢٠٢٠؛ Jayasekara et al., 2022; Biswas et al., 2022; Li et al., 2022; Afifah et al., 2022; Mangala & Singla, 2023; Alhmood et al., 2023) ممارسات إدارة الأرباح من خلال تحديد مدى ممارسة الإدارة لها أو دور حوكمة الشركات في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية أو تحديد العلاقة بين هذه الممارسات ومخاطر إنهيار أسعار الأسهم، في حين ناقشت بعض الدراسات (الحناوي، ٢٠١٩؛ السعدي وآخرون، ٢٠١٩؛ Houcine et al., 2022; Abed et al., 2022; Tarighi et al., 2022; Elbastawisy & Mousa, 2022) جودة التقارير المالية وطرق القياس والإفصاح في ظل الحوكمة وذلك باستخدام نماذج كمية أو وصفية للتعرف على مدى جودة التقارير المالية بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية لسلسلة زمنية معينة.

■ ومما سبق نجد أن غالبية الدراسات السابقة قامت باختبار آليات مكافحة غسيل الأموال إما على ممارسات القيمة العادلة أو الأمن السيبراني أو الشمول المالي أو من منظور عملية المراجعة لكنها لم تتناول أثر تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية كما تم تطبيق الدراسات السابقة في بيئات تختلف في طبيعتها عن البيئة المصرية وما شهدته من تطورات سريعة ومتلاحقة خاصة في العقود الأخيرة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- **من حيث الهدف:** قياس أثر تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح من أجل تحسين جودة التقارير المالية وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية، حيث إنه لا توجد دراسة (في حدود علم الباحث) تربط بين الثلاث متغيرات.
- **من حيث المتغيرات:** تتمثل متغيرات البحث في آليات مكافحة غسيل الأموال كمتغير مستقل و ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط وجودة التقارير المالية كمتغير تابع.
- **من حيث مجال التطبيق:** سوف ينحصر التطبيق على التقارير المالية والسنوية للبنوك التجارية المصرية المسجلة بالبورصة المصرية نظراً لتوافر القوائم والتقارير المالية المنشورة.

رابعاً: أهداف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس مدى تأثير تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح من أجل تحسين جودة التقارير المالية وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية ويمكن عرض الأهداف الفرعية علي النحو التالي:
- ١- الكشف عن مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال من قبل البنوك التجارية المصرية في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية للرقابة المصرفية.
 - ٢- قياس مدى تأثير تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.
 - ٣- قياس مدى تأثير تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على تحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.
 - ٤- دراسة وتحليل إنعكاسات العلاقة بين تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال وممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

خامساً: أهمية ودوافع البحث: يستمد هذا البحث أهميته من تزايد إهتمام الأكاديميين والممارسين والقائمين على التنظيم بضرورة الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال المستخدمة بالبنوك التجارية المصرية، لتوفير معلومات ملائمة وموضوعية تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وكمركز لتحسين جودة التقارير المالية، ولكونه يلقي الضوء على موضوع جريمة من الجرائم الخطيرة المنتشرة في هذا الوقت ألا وهي غسيل الأموال، حيث تعتبر جريمة غسيل الأموال من أكثر الأنشطة الإجرامية التي تساهم في إبطاء العملية التجارية وإيقاف النشاط الدولي التجاري ويمكن تناول أهمية هذا البحث من المنظورين العلمي والعملي على النحو التالي:

١/٥ الأهمية العلمية:

- يعتبر موضوع غسيل الأموال من المواضيع الهامة والتي زاد الإهتمام بها في السنوات الأخيرة بعد إزدياد طرق ووسائل القيام بها ولكون أن آليات مكافحة غسيل الأموال مصدر أساسي لبقاء المؤسسات المالية.
- تسليط الضوء على دور آليات مكافحة غسيل الأموال للبنوك التجارية المصرية في ظل الإصدارات المهنية والتنظيمية يساعد على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية.
- ندرة الدراسات العربية والأجنبية وتحديداً في البيئة المصرية التي تناولت قصور الإفصاح عن عمليات غسيل الأموال وبالتالي أهمية إضافة بعد جديد وذلك من خلال دراسة تأثير تفعيل مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية.

٢/٥ الأهمية العملية:

- يمثل تنشيط أسواق الأوراق المالية مطلباً أساسياً لمجتمع المال والأعمال، وهذا يرتبط بشكل أساسي بتوفير تقارير مالية جيدة، الأمر الذي يؤكد على أهمية التوصل إلى إطار مقبول للحكم على تلك الجودة.
- حداثة مفهوم آليات غسيل الأموال، وخاصة في ظل إتجاه كثير من البنوك لإستخدام هذه الآليات للحد من ممارسات غسيل الأموال بعد التزايد الكبير لها في الفترات الأخيرة.
- أهمية القطاع المصرفي الذي يعتبر عجلة الإقتصاد، بما يقوم به من عمليات دعم، وتمويل، وتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية، إضافة إلى تسهيل العمليات المصرفية بإستخدام وسائل الدفع الإلكترونية لمواكبة التطور التكنولوجي.
- يعد موضوع البحث مساهمة علمية تشغل الفكر المحاسبي حيث زاد إهتمام البنوك بتطبيق آليات مكافحة غسيل الأموال في ظل الإصدارات المهنية والتنظيمية وتوجيه الإهتمام بتطبيق الممارسات الجيدة للحوكمة.

وتكمن الدوافع الأساسية لدى الباحث لإجراء هذا البحث في كل من:

- ندرة البحوث العربية- في حدود علم الباحث- التي تناولت العلاقة بين آليات مكافحة غسيل الأموال وممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية على مستوى القطاع المصرفي ككل.
- تقديم دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك التجارية العاملة في مصر لقياس أثر تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية.

سادساً: فروض البحث: تتمثل فروض البحث في كل من:

١. هناك التزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال من قبل البنوك التجارية المصرية في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية للرقابة المصرفية.
٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.
٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.
٤. توجد انعكاسات للعلاقة بين تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال وممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

سابعاً: نطاق وحدود البحث: تتمثل حدود البحث في كل من:

- **حدود مكانية:** إقتصرت الدراسة التطبيقية على البنوك التجارية المصرية المسجلة بالبورصة المصرية نظراً لتوافر القوائم والتقارير المالية المنشورة لتسهيل جمع وتحليل البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض.
- **حدود زمنية:** سوف يتم تحليل البيانات والمعلومات التي تخدم متغيرات البحث من واقع التقارير المالية للبنوك التجارية محل الدراسة خلال سلسلة زمنية مكونة من ٥ سنوات تبدأ من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢١.
- **حدود منهجية:** سوف يقتصر البحث على تناول تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال في ظل الإصدارات المهنية والتنظيمية بالبنوك التجارية من منظور محاسبي وبالقدر الذي يخدم البحث دون التطرق للجوانب القانونية.

ثامناً: منهجية البحث: في سبيل التعرف على مشكلة البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه سوف يعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي وذلك على النحو الآتي:

١. **المنهج الاستنباطي:** يستهدف الباحث من خلال هذا المنهج تأصيل الإطار النظري للدراسة وذلك بالإطلاع على العديد من الدراسات السابقة في البيئات العربية والأجنبية في مجال عمليات غسيل الأموال ومدى التزام البنوك التجارية بمتطلبات مكافحة غسيل الأموال، الأمر الذي ينعكس على تحسين جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية.

٢. **المنهج الاستقرائي:** وفقاً لهذا المنهج سيتم جمع وتحليل البيانات التي تتعلق بآليات مكافحة غسيل الأموال وكذلك ممارسات إدارة الأرباح من واقع التقارير المتاحة لهذه البنوك عبر مواقعها الإلكترونية وموقع مباشر مصر و/أو موقع البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٧ وتنتهي ٢٠٢١، بهدف اختبار الفروض وتحديد أهم النتائج.

تاسعاً: خطة البحث: تم تقسيم خطة البحث على النحو التالي:

- القسم الأول: الإطار العام للبحث.
 - القسم الثاني: طبيعة ومحددات عمليات غسيل الأموال في ظل الإصدارات المهنية والتنظيمية.
 - القسم الثالث: محددات ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية وفقاً للمعايير والأطر التنظيمية.
 - القسم الرابع: دور تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح كمرتکز لتحسين جودة التقارير المالية.
 - القسم الخامس: الدراسة التطبيقية.
 - القسم السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.
- وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور البحث.

القسم الثاني

طبيعة ومحددات عمليات غسيل الأموال في ظل الإصدارات المهنية والتنظيمية

لقد أصبح غسيل الأموال آفة عالمية، ويرجع ذلك أساساً إلى تأثيره على الأنظمة والإقتصادات المالية العالمية للدول. وبالتالي فإن له عواقب بعيدة المدى على سلامة وبقاء الأنظمة المالية في البلدان، وتمثل التدفقات الرأسمالية الكبيرة الداخلة والخارجة التي تفاقمت بشكل مصطنع بسبب غسيل الأموال تهديداً كبيراً لاستقرار النظام المالي. ومن الممكن أن تؤدي هذه التدفقات الداخلة والخارجة غير المخططة من الأموال إلى خلق تحديات تتعلق بالسيولة بالنسبة للمؤسسات المالية، مما يؤثر بالتالي على استقرارها. على سبيل المثال، يقدر صندوق النقد الدولي ما بين ٢,١٧ و ٣,٦١ تريليون دولار، في حين تقدر الأمم المتحدة ما بين ١,٦ و ٤ تريليون دولار من عائدات الأنشطة الإجرامية التي يتم غسيلها كل عام (Ofoeda, 2022)، لذلك يشكل غسيل الأموال تهديداً كبيراً للنظام المالي العالمي، مما يعرض استقراره وأمنه للخطر. وقد نفذت الحكومات في جميع أنحاء العالم، تدابير مختلفة لمواجهة هذه التهديدات من خلال عمل إطار شامل لمكافحة غسيل الأموال (Jong, 2023).

أولاً: مفهوم وخصائص وأسباب عمليات غسيل الأموال:

ازدادت ظاهرة غسيل الأموال، واتسع نطاق انتشارها في الآونة الأخيرة سواء على المستوى العالمي أو المحلي والتي إنتشرت بصورة كبيرة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بدورها على كافة الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات، فقد إستفادت بدورها من التطور المتزايد للتكنولوجيا لخدمة أغراضها المشبوهة دون النظر إلى نتائجها السلبية (Mathias & Wardzynski, 2023; Alsalmi & Rafique, 2023).

ويعرف غسيل الأموال بأنه عبارة عن عملية تحويل الأموال من الأنشطة غير القانونية إلى أموال مشروعة ونظراً للظهور وكأنها نشأت من أنشطة قانونية (Nobanee & Ellili, 2018)، لذلك ترى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) بأن غسيل الأموال يقوم بمعالجة العائدات الإجرامية لإخفاء مصدرها غير القانوني. وتكتسب هذه العملية أهمية بالغة لأنها تمكن المجرم من الإستمتاع بهذه الأرباح دون تعريض مصدرها للخطر (FATF, 2019).

على الجانب الآخر، يرى (Al-Suwaidi & Nobanee, 2021) غسيل الأموال بأنه عملية تحويل رسمي أو غير رسمي عبر النظام المصرفي للوصول إلى مستلم نهائي غير معروف لإخفاء مصدر الأموال عن طريق خلطها بأموال رسمية أو لتمويل الإرهابيين والجماعات المتطرفة أو مجموعات إجرامية منظمة أخرى من مختلف البلدان، لذلك تشكل أنشطة غسيل الأموال تهديداً عالمياً ليس من السهل الحد منه، حيث يتم إستخدامها بشكل تدريجي من قبل غاسلي الأموال كأسلوب لتحويل الأموال الفكرة إلى أموال مشروعة (Tarmiziet al., 2023).

وفي هذا الصدد يرى (Shbeilat & Alqatamin, 2022) مصطلح غسيل الأموال هو مصطلح حديث وهو بديل للإقتصاد الخفي أو الإقتصاد الأسود أو إقتصاد الظل، فغسيل الأموال يعني كسب الأموال من مصادر غير مشروعة، وفي بعض الأحيان تختلط هذه الأموال غير المشروعة بأموال أخرى مشروعة ويتم إستثمارها في أنشطة مشروعة لإخفاء مصدرها والخروج من المساءلة القانونية بعد تضليل الجهات الأمنية والرقابية. وقد أكدت دراسة (Elaiyarajah & Hagevik, 2022) بأن غسيل الأموال هو عمل غير قانوني يهدف إلى

تأمين عائدات نشاط إجرامي والغرض من ذلك هو إخفاء المصدر غير المشروع وملكية عائدات الأنشطة الإجرامية.

بينما يعرف (Ilma, 2022; Tun, 2022) غسيل الأموال بأنه عملية تمويه أو حجب أو إخفاء الأموال أو الأصول الناشئة وملكية الفوائد المستمدة من السلوك الإجرامي بحيث تبدو وكأنها نشأت من مصادر مشروعة. وفي ذات السياق، يرى (Sintayehu, 2023) غسيل الأموال بأنه عبارة عملية تحويل مبالغ كبيرة من الأموال من الأنشطة والجرائم غير القانونية إلى أموال قانونية.

كما عرّفت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) غسيل الأموال بأنه تحويل أو نقل الممتلكات، المعروفة بأنها ذات أصل إجرامي، بغرض إخفاء أو تمويه ذلك المصدر، أو مساعدة المجرمين على الهروب من العواقب القانونية لأفعالهم؛ إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية أو الموقع أو الحركة أو ملكية الممتلكات المعروفة بأنها تم الحصول عليها من خلال الجريمة؛ وحيازة الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها، مع العلم الكامل بأنها مشتقة من نشاط إجرامي (FAFT, 2023)، وعلى الرغم من وجود العديد من التعريفات الأكثر شمولاً لـ "غسيل الأموال" التي تستخدمها دول مختلفة، إلا أن تعريف مجموعة العمل المالي يجسد بشكل مناسب جوهر العملية حيث يقوم غاسلو الأموال، على وجه الخصوص، بتطوير إستراتيجيات جديدة لإخفاء أصولهم، وهي ممارسة تطويرية لغسيل الأموال. وبسبب الإفتقار إلى الرقابة التنظيمية المالية، يتم في كثير من الأحيان غسيل الثروات التي يتم الحصول عليها من خلال وسائل فاسدة وإجرامية. ونتيجة لعدم كفاية الإطار التنظيمي، يتم إستغلال القطاع المصرفي لغسيل الأموال (Hussain et al., 2022).

وتعرف مكافحة غسيل الأموال بنظام يتكون من السياسات والإجراءات والتقنيات التي يتم تنفيذها من خلال الأنظمة الحكومية والمؤسسات المالية الحاكمة والشركات المسؤولة لمكافحة غسيل الأموال (Corporate Finance Institute, 2022)، في حين عرف (Sintayehu, 2023) مكافحة غسيل الأموال بأنها مجموعة من القواعد واللوائح التي يمكن إستخدامها لمكافحة غسيل الأموال في النظام المالي. في القطاع المالي، تحدث قضايا مختلفة في جميع أنحاء العالم، وتعد مكافحة غسيل الأموال جزءاً مهماً من برامج مكافحة الجريمة المالية حيث إن بيئة غسيل الأموال في جميع أنحاء العالم تحتاج إلى معايير عالمية ومن أجل الحد من قدرة المجرمين على غسيل عائداتهم والقيام بأنشطة إجرامية وتم تصميم أنشطة مكافحة غسيل الأموال لمنع قدرة المجرمين على إستخدام مكاسبهم غير القانونية

وقد وضع الاتحاد الدولي للمحاسبين تعريفاً لمفهوم غسيل الأموال، حيث تم وصفها بأنها عملية الإخفاء أو التمويه للنقدية أو الأصول الأخرى الناتجة عن أنشطة غير قانونية وذلك من خلال منظمات مالية وشركات شرعية لإخفاء مصدر تلك الأموال (IFAC, 2023)، ومن ناحية أخرى عرف قانون غسيل الأموال المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ غسيل الأموال بأنه سلوك ينطوي على إكتشاف الأموال أو حيازتها أو التصرف في إدارتها أو حفظها أو إستبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو إستثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها بغرض إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون إكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلي شخص مرتكب الجريمة المتحصل منها المال.

وفي عام ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون غسيل الأموال بإضافة عبارة تمويل الإرهاب بعد عبارة غسيل الأموال " حيث استهدفت تلك التعديلات مواجهة المستجدات الإجرامية في تلك العمليات ومن بينها تجريم تمويل الشخص الإرهابي، وعدم إقتصار ذلك على تمويل الجماعات أو الجمعيات أو المنظمات التي

تستهدف تعطيل أحكام الدستور والقانون عبر استخدام الإرهاب كوسيلة لتعليق اغراضها (سعودي، ٢٠١٥).

ويرى الباحث أن غسيل الأموال عبارة عن عملية يلجأ إليها القائمون على الإتجار غير المشروع، لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع أو لإستخدام الدخل في وجه غير مشروع فضلاً عن تمويه ذلك الدخل وكأنه دخل مشروع.

وفي سياق ما سبق، يمكن ذكر مجموعة من الخصائص العامة المرتبطة بعمليات غسيل الأموال والتي من أهمها ما يلي (Chung et al., 2023; Shbeilat & Alqatamin, 2022; Tun, 2022; Çemberci & Yurtsever 2022)

- ترتبط عمليات غسيل الأموال بممارسات الفساد بصورة كبيرة لأن ممارسات الفساد المالي لأحد الأشخاص يؤدي بالتأكيد إلى إحتياجه لغسيل هذه الأموال لتحويلها إلى أموال شرعية وإخفاء مصدرها الأصلي الغير شرعى.
- تعتبر ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر السلبية والتي لها آثار سلبية على الافراد والمؤسسات المالية والغير مالية بشكل عام.
- غسيل الأموال ينطوي على معاملات تهدف إلى إخفاء المصدر الحقيقي للأموال لتمكين الأصول التي تم الحصول عليها خارج الوسائل القانونية من الظهور كما لو تم الحصول عليها من مصادر مشروعة.
- ظاهرة غسيل الأموال ذات صلة وثيقة بالجريمة لأنها أموال ناتجة عن مصادر غير مشروعة وعمليات الفساد ثم يتم إدخالها فى قنوات مشروعة لإضفاء الشرعية عليها.
- وتولدت ظاهرة غسيل الأموال فى البنوك لعدة أسباب من بينها (الهاشمى، ٢٠١٩ ; Elbastawisy & Mousa, 2022):
- عمليات الرقمنة نتيجة تطور تكنولوجيا المعلومات فى القطاع المصرفي وتعدد العمليات المصرفية.
- المخاطر الأخلاقية المتولدة عن الفساد السياسي والإجتماعي والأخلاقي فى أنظمة الدول، مثل شيوع الرشوة، والوساطة فى تسيير مختلف الأنشطة، وغياب الشفافية، والتلاعب فى التقارير المالية.
- عدم الإهتمام الكافي بتطوير وتعديل وتطبيق ميثاق السلوك الأخلاقي للبنوك والمنافسة بين البنوك لجذب الأيداعات، الأمر الذى ساعد على إنتشار غسيل الأموال فى القطاع المصرفي.
- عدم إتفاق دولي على مفهوم موحد للمال ذات المصادر غير الشرعية ومكافحته مما يشكل عائقاً في سبيل التعاون الدولي لمكافحة هذه العمليات.
- عدم وجود قوانين صارمة لمكافحة غسيل الأموال في القطاع المصرفي وتقديم تسهيلات بنكية مما يشجع على عمليات غسيل الأموال فيها.
- بحث مالكي الأموال غير الشرعية بطرق خفية لإضفاء الشرعية على أموالهم المغسولة خوفاً من الشبهة والمتابعة القانونية.

ثانياً: مراحل وأساليب عمليات غسيل الأموال:

تمارس البنوك دوراً رئيسياً في عملية غسيل الأموال، وذلك عبر المراحل المختلفة لتلك العملية سواء كان ذلك في مرحلة الإيداع أو التغطية أو الدمج، وسواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، فهناك أساليب مختلفة إما بإيداعها في أحد البنوك أو عن طريق تحويل هذه النقود إلى عملات أجنبية، أو عن طريق عمليات شراء ثم بيعها والتصرف فيها بعد ذلك وفي مرحلة التغطية والتي تبدأ بعد دخول الأموال في قنوات شرعية، ويقوم غاسل الأموال بمجموعة معقدة من العمليات المصرفية والتي تتخذ نمط العمليات المصرفية المشروعة، وبالتالي تصبح تلك البنوك بمثابة الملاذات المصرفية الآمنة، وفي مرحلة الدمج يتم دمج الأموال المغسولة في الدورة الاقتصادية لكي تبدو وكأنها عوائد أو مكتسبات طبيعية، وقد يدخل هنا تواطؤ البنوك الأجنبية. وإذا كانت الوسائل التقليدية لغسيل الأموال عبر البنوك قد ضيقت عليها الخناق، فقد تكون شبكة الإنترنت هي البديل (عزالدين، ٢٠١٨).

وفى هذا السياق، يعتمد منظمو الصناعة المصرفية نظام ترخيص صارم ومتطلبات مناسبة لمنع المجرمين من امتلاك وشغل مناصب إدارية رئيسية في البنوك. ومن ناحية أخرى، يتعين على البنوك أيضاً تطوير آلية شاملة للعناية الواجبة بالعملاء لمنع المجرمين من استخدام النظام المالي لبلد ما. يعتبر هذان الجانبان القوى الخارجية للبنك يمكنها استغلال المؤسسات المالية في الأنشطة الإجرامية، أي لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، يمكن لبعض القوى الداخلية أيضاً التأثير على البنوك في الأنشطة الإجرامية حيث تظهر أكبر فضائح الأعمال العالمية أن إحدى هذه القوى هي الممارسات المحاسبية الخاطئة (Perera et al., 2022)، و تتم عمليات غسيل الأموال عن طريق تحويل الأموال غير القانونية إلى بيئة أخرى عن طريق المعاملات والمشتريات، وغالباً ما يستهدف غاسلو الأموال ويستغلون السلطات القضائية الدولية التي لا تتعاون في تحقيقات مكافحة غسيل الأموال مع بعضها البعض، مما يوضح أن فعل غسيل الأموال هو أحد الاهتمامات العالمية (FAFT, 2023). وهناك ثلاث مراحل عادةً ما تتضمنها عملية غسيل الأموال، وهي الإيداع أو الإحلال (Placement)، التغطية أو الفصل (Layering)، الإدماج (Integration) والتي يمكن توضيحها كما يلي: (Mathias & Wardzynski, 2023; Tarmizi et al., 2023; Jong, 2023; Zakaria et al., 2022; Sudarmadi, 2022; Ilma, 2022; Ahiauzu, 2022).

■ الإيداع أو الإحلال (Placement):

حيث يتم إيداع العائدات الإجرامية في مؤسسة مالية أو استخدامها لشراء أصل (على سبيل المثال، إيداع في حساب مصرفي)، لذلك يتم بذل جهد لوضع الأموال والأصول التي تم الحصول عليها من أعمال إجرامية في نظام مالي يعتبر قانوني، ويمكن أن يكون النظام المالي بمثابة استثمار في أحد البنوك أو توفير مبلغ معين من رأس المال لشركة معينة. الأنشطة التي يتم جعلها تبدو مشروعة، مثل منح الائتمان أو التمويل عن طريق تحويل نقدي على شكل ائتمان، على سبيل المثال، تنطوي عملية وضع الأموال في جريمة غسيل الأموال على شراء البضائع بأسعار مرتفعة للغاية لتلبية الاحتياجات الشخصية.

■ التغطية أو الفصل (Layering):

حيث تُستخدم مخططات معقدة لإخفاء مصدر التمويل وإخفاء المسار المالي (على سبيل المثال، التحويلات البنكية المتعددة والمعقدة)، حيث يتم فصل الأموال المغسولة عن المصدر من خلال شبكة معقدة من المعاملات المالية لإخفاء مصادر الأموال وملكيته، وتؤدي هذه الخطوة إلى إرباك مسار المراجعة في الوقت نفسه. علاوة على ذلك، يمكن للقائمين بغسيل

الأموال أيضاً تجنيد الأفراد أو إنشاء شركات واجهة لشراء العملة الإلكترونية أو النقد ضمن حدود الإبلاغ لتجنب إثارة متطلبات تحديد الهوية أو الإبلاغ حيث يتم تفرغ المبلغ الذي يقل عن الحد الأدنى، من خلال التحويلات البنكية، والسحب النقدي، والإيداع النقدي في حسابات بنكية أخرى، والتقسيم أو الدمج بين حسابات البنوك، إلى جانب عمليات البيع على أساس الأصول أو التجارة.

■ الإدماج (Integration):

في هذه المرحلة يتم دمج العائدات الإجرامية في الاقتصاد الرسمي (على سبيل المثال، شراء عقار فاخر)، حيث يتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة عن طريق إعادة إدخال المبلغ في النظام المالي القانوني من خلال طرق مثل العقارات والسلع الكمالية والأسهم وخطابات الاعتماد والسندات والأوراق النقدية ومخصصات القروض، إلى جانب سندات الشحن والسندات. وفي هذه المرحلة يتم تنظيف الأموال غير المشروعة بشكل كامل، وذلك من خلال إخفاء مصدرها. ومع ذلك، فقد تطور اتجاه غسيل الأموال الآن من خلال إشراك محاسب محترف كقناة من خلال إنشاء شركات جديدة أو في إدارة الحسابات. وهنا يمكن أيضاً الاستعانة بالمحاسب المحترف من قبل غاسلي الأموال بشكل مباشر أو غير مباشر دون علمه.

وتستخدم عملية الإدماج هذه الأصول كشكل من أشكال الجهد لإستخدام الأصول والأموال التي يُنظر إليها على أنها قانونية من غسيل الأموال. ويمكن استغلال هذه الثروة من خلال الاستثمار بها مباشرة، أو الاستثمار في عدة أدوات، أو في شكل أصول مادية أو مالية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تنفيذ أنشطة التكامل من قبل الجهات الفاعلة في غسيل الأموال بإستخدام الأموال التي تم الحصول عليها لتمويل مختلف الأنشطة التجارية.

وقد أدى التقدم في القطاع المصرفي إلى تنويع قنوات غسيل الأموال. في الوقت الحاضر، وبغض النظر عن المؤسسات المالية والبنوك التي كانت تاريخياً القنوات الرئيسية لغسيل الأموال، يمكن غسيل الأموال من خلال قنوات أخرى تسهل نقل الأموال أو الأصول من مكان إلى آخر، وتتخذ شكل تطبيقات الهاتف المحمول والمواقع الإلكترونية (Issah et al., 2022)، ويمكن تقسيم أساليب غسيل الأموال إلى أساليب تقليدية وحديثة، والتي يمكن تناولها على النحو التالي (الهاشمي، ٢٠١٩؛ Elbastawisy & Mousa, 2022):

- ❖ **الأساليب التقليدية لغسيل الأموال** والتي تتمثل الحسابات السرية حيث غالباً ما يستخدم أصحاب الأموال غير المشروعة الحسابات السرية في البنوك لتسهيل التستر على عملية غسيل الأموال، الخزائن الحديدية والتي تمثل ملاذاً آمناً لغسيل الأموال فهذه الخزائن لا تفتح إلا بمعرفة البنك والعميل، والإيداع وذلك عن طريق إيداع غاسلي الأموال أموالهم المكتسبة من أنشطة غير مشروعة في أحد الحسابات البنكية في بنوك وبلدان مختلفة، ثم تحويلها إلى البلد الذي سيتم الإستثمار فيه.
- ❖ **الأساليب الحديثة لغسيل الأموال كما يلي:**

- **التحويلات الرأسمالية والإلكترونية:** وذلك بإيداع مبالغ مالية في بنوك أجنبية بحجة إنشاء مشروع إستثماري كبير، ثم سحب هذا المبلغ أو تحويله وإيداعه في البلد الأصلي، على أنه أرباح نشاط اقتصادي وتجاري في بلد آخر وكذلك البنوك الإلكترونية حيث تتعامل مع عملائها عبر الانترنت، وتقدم خدماتها عن طريقها كذلك، بالإضافة إلي إستعمال بطاقات الإنتمان والتي تضم أنواعاً متعددة مثل بطاقات الحسم، والبطاقات الذكية.

■ العملة الرقمية (الذهب الإلكتروني، والفضة الإلكترونية، والبلاطين الإلكتروني) حيث يعتبر الذهب الإلكتروني E-Gold عملة ذهبية رقمية ونظام مدفوعات إلكتروني تديره شركة E-Gold المحدودة، التي تتيح للمستخدم الإستثمار في الذهب والمعادن الثمينة. وعادة يتم فتح حساب للمستخدم لدى الشركة يمكن له من خلاله تحويل العملة إلى ذهب إلكتروني، وفي مقابل ذلك يؤدي للمستخدم ما يستحق عليه بإستخدام وسائل متنوعة مثل الشيكات أو النقد أو الحوالة البريدية أو الشيك المصرفي، ويمكن للمستخدم أن يسترد رصيده من الذهب الإلكتروني على شكل سبيكة ذهبية أو أن يحولها إلى عملة ورقية أو إلى أحد الحسابات المصرفية.

ثالثاً: دور الهيئات والمنظمات المهنية في تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال:

يمثل الفساد وغسيل الأموال مصدر قلق شديد لكل من البلدان النامية والمتقدمة، ووفقاً للمنظمات الدولية، مثل منظمة الشفافية الدولية ومعهد بازل للحوكمة والدليل الدولي للمخاطر القطرية، فإن الفساد وغسيل الأموال موجودان في كل بلد (Hussain et al., 2022)، وكنتيجة لتزايد عمليات غسيل الأموال، ظهر العديد من الهيئات والمنظمات المهنية في تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال لإحكام الرقابة، ومن الأمثلة البارزة على هذه المبادرات إتفاقية فيينا، وإتفاقية مجلس أوروبا في عام ١٩٩٠، وبيان مبادئ لجنة بازل، وتوجيهات الاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وقرار المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ومجموعة العمل المالي (FATF) (Hendeniya et al., 2023).

هذا وقد تمثلت أول الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ١٩٨٨، حيث صدرت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة أنشطة ترويج المخدرات وسميت بإتفاقية فيينا وتعد أهم إتفاقيات الأمم المتحدة حيث أنها لفتت الإنتباه بمخاطر أنشطة غسيل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات وأثارها الخطيرة على النظم الإقتصادية والإجتماعية للدول، وهذه الإتفاقية لا تعد من حيث محتواها إتفاقية خاصة بغسيل الأموال إذا هي في الأساس إتفاقية خاصة بمكافحة المخدرات حيث أنها تناولت أنشطة الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات، باعتبار أن المخدرات تمثل أكثر المصادر أهمية لعمليات غسيل الأموال وصدرت الإتفاقية في أربعة وثلاثين مادة، تضمنت أحكاماً موضوعية وأخرى إجرائية Hendeniya et al., (2023).

ويعطي الإصدار العام من دليل بازل لعام ٢٠٢٠ لمكافحة غسيل الأموال ١٤١ دولة مع بيانات كافية وموثوقة لحساب درجة مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتتوفر قائمة شاملة بالدرجات والمؤشرات الفرعية لـ ٢٠٢ دولة في إصدار الخبراء وهي خدمة قائمة على الإشتراك تستخدمها الشركات والمؤسسات المالية كإداة تصنيف مخاطر بلدان غسيل الأموال وتمويل الإرهاب للإمتثال وتقييم المخاطر، وتشمل هذه المبادئ تحديد العملاء ومعرفة هويتهم معرفة كاملة، والامتثال للقوانين واللوائح الخاصة بالمعاملات المالية، ورفض المعاونة في المعاملات التي يتضح ارتباطها بتمويه مصدر الأموال، وكذلك التعاون مع سلطات القضاء والشرطة وغيرها من سلطات تنفيذ القانون إلى أقصى مدى تسمح به اللوائح المتعلقة (Basel Institute on Governance, 2020).

ويعد معهد بازل للحوكمة منظمة مستقلة غير ربحية تعمل في جميع أنحاء العالم لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد والجرائم المالية الأخرى، ويقع مقرها الرئيسي في بازل سويسرا منذ عام ٢٠٠٣، وهو معهد ملحق بجامعة بازل ولديه مكاتب وخبراء ميدانيين في أمريكا اللاتينية وأفريقيا حيث يعمل أكثر من ٨٠ موظفا يعملون مع شركاء من القطاعين العام والخاص والأكاديمي في جميع أنحاء العالم في قضايا شاملة في مجالات إسترداد الأصول،

والحوكمة العامة والإدارة المالية العامة، والعمل الجماعي لمكافحة الفساد والإمتثال (Basel).
Institute on Governance, 2020)

في هذا السياق، نشر دليل بازل لمكافحة غسيل الأموال من قبل المركز الدولي لإسترداد الأصول التابع لمعهد بازل أن المركز الدولي لإسترداد الأصول ويساعد على تعزيز ودعم قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لإستعادة الأصول العامة المسروقة، هذا وقد توصلت لجنة بازل إلى وضع القواعد الرقابية الفعالة التي يجب الإلتزام بها كحد أدنى للضوابط الرقابية الواجب توافرها وهي (Basel AML Index, 2021):

- وضع معايير معينة عند منح الترخيص والهياكل المطلوبة للبنوك.
- الإلتزام بأساليب الرقابة المصرفية المستمرة.
- وضع الشروط الواجب توافرها لتطبيق النظام الرقابي الفعال.
- التأكد على ضرورة توافر البيانات وتحديد السلطات الرسمية للمراقبين وتنظيم العمليات المصرفية عبر الحدود.

وقد وضعت مجموعة العمل المالي سلسلة من التوصيات التي تعتبر بمثابة المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أنها تشكل الأساس لاستجابة عالمية منسقة لمنع الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب. هذا وتعمل المجموعة على وقف تمويل أسلحة الدمار الشامل، ومجموعة العمل المالي هي هيئة حكومية دولية تعمل على تعزيز المعايير الدولية وتشجع الدول على التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل (FATF, 2019).

وتقوم مجموعة العمل المالي بمراقبة التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في تنفيذ التدابير اللازمة للمكافحة، وتقوم بمراجعة وسائل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتدابير وتقنيات مكافحتها، وتشجع على اعتماد وتنفيذ التدابير المناسبة على الصعيد العالمي بالتعاون مع الجهات الدولية الأخرى المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ولهذا السبب تعتبر معايير مجموعة العمل المالي مهمة للغاية في مكافحة الفساد. وعلى الرغم من أنها مصممة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أنها عند تنفيذها بشكل فعال تساعد أيضاً في التحقيقات في الأنشطة الفاسدة. على سبيل المثال، عن طريق (FATF, 2023):

- زيادة شفافية النظام المالي.
- تسهيل الكشف والتحقيق والملاحقة القضائية لحالات الفساد وغسيل الأموال، وإسترداد الأصول المسروقة.
- الحفاظ على نزاهة القطاع العام.
- حماية مؤسسات القطاع الخاص المعنية من سوء الاستخدام.

وإدراكاً لأهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب، التقى مجموعة من وحدات الإستخبارات المالية في قصر إيجمونت في بروكسل، وقرر إنشاء شبكة غير رسمية من وحدات الإستخبارات المالية لتحفيز التعاون الدولي تعرف الآن باسم مجموعة إيجمونت لوحدات الإستخبارات المالية، وتجتمع المجموعة بانتظام لايجاد سبل لتعزيز تنمية وحدات الإستخبارات المالية والتعاون وخاصة في مجالات تبادل المعلومات والتدريب و تبادل الخبرات، وقد تطورت مجموعة إيجمونت على مر السنين وبناءً على آخر تحديث لتوصيات مجموعة العمل المالي في ٢٠١٢ يتوقع أن تتقدم بطلب للعضوية وحدات استخبارات مالية إضافية، وبالتالي من المتوقع أن تنمو المجموعة إلى أبعد من ذلك في السنوات المقبلة (Egmontgroup, 2023).

كما أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي في عام ٢٠٠٣ أربعون توصية لمكافحة عمليات غسيل الأموال في النظام المالي والتي أصبحت أكثر تعقيداً نتيجة لإستخدام طرق وأساليب معقدة لإخفاء مصادر الأموال الغير شرعية من خلال إحدى لجانها المتعلقة بالنواحي المالية وهي لجنة مجموعة العمل المالي (FATF) وهي لجنة تهدف للتعاون بين الحكومات في مجال مكافحة غسيل الأموال والحد من استخدام عمليات غسيل الأموال في جرائم مستقبلية أو في التأثير سلباً على الأنشطة الاقتصادية الشرعية (OECD, 2019).

وفي هذا الصدد، إهتم الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بآليات الرقابة ومكافحة غسيل الأموال من خلال تطبيق الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة (COSO) على عمليات غسيل الأموال، وقد أشار إلى علاقة الأهداف الثلاث للرقابة الداخلية بعمليات غسيل الأموال مع التركيز علي هدف الإلتزام والذي يعتبر عامل حاسم لضمان فعالية برامج مكافحة غسيل الأموال حيث يعتبر الإلتزام الخارجي مرحلة أساسية للإلتزام الداخلي المتعلق بالإلتزام بالسياسات والإجراءات، ومن ناحية أخرى إهتم الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بتطبيق المكونات الخمسة للرقابة الداخلية (بيئة الرقابة - تقدير المخاطر - أنشطة الرقابة المعلومات والاتصال - المتابعة) علي عمليات غسيل الأموال (IFAC, 2004).

ويعد غسيل الأموال القائم على التجارة إتباهاً ناشئاً في غسيل الأموال، والأهم من ذلك أنه يتطلب عادةً مساعدة متخصص مؤهل من خلال إخفاء عائدات الجريمة من خلال باستغلال المعاملات التجارية لإضفاء الشرعية على مصدرها غير القانوني. ومن خلال القيام بذلك، قد ينخرط المجرمون في مجموعة من الأنشطة الأخرى التي يحتمل أن تكون غير قانونية، مثل إعداد فواتير مزورة، وتشويه وصف البضائع للتحايل على الضوابط، وغيرها من الانتهاكات الجمركية والضريبية. وهناك العديد من مؤشرات المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال القائم على التجارة، والتي تشمل العوامل الهيكلية، وطبيعة النشاط التجاري، والمؤشرات المتعلقة بالمستندات التجارية أو السلع المتداولة، ونشاط المحاسب/المعاملات، لذلك يجب على المحاسبين المحترفين الذين يتعاملون مع العملاء المشاركين في هذا النوع من النشاط أن يتعرفوا بشكل كامل على الاتجاهات الحالية ومؤشرات المخاطر (IFAC, 2021).

القسم الثالث

محددات ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية وفقاً للمعايير والأطر التنظيمية

حظيت جودة التقارير المالية باهتمام العديد من الباحثين حول العالم، لأن كفاءة العديد من القرارات الاقتصادية للفئات المختلفة في السوق تعتمد عليها، وقد كانت المعلومات المالية عالية الجودة دائماً أحد الأعمدة الرئيسية للأسواق المالية لأنه يتم تخصيص الموارد بكفاءة من خلال النشر الصحيح للمعلومات (Tarighi et al., 2022)، لذلك فإن جودة التقارير المالية لا يمكن أن تكون مفيدة فقط لنقل المعلومات بين المجموعات المختلفة في السوق ولكن يمكن أيضاً أن تكون أداة فعالة لتقييم الأداء المالي للشركات وتحليل القرارات الإدارية، وقد تنخفض جودة التقارير المالية بشكل لافت للنظر عندما يستخدم المديرون المرونة الموجودة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لحساب الأرباح (Qawqzeh et al. 2020).

أولاً: محددات ممارسات إدارة الأرباح:

تعرف المحاسبة الإبداعية بأنها ممارسة التأثير على المؤشرات المالية باستخدام المعرفة المحاسبية دون انتهاك السياسات والقواعد المحاسبية بشكل صريح حيث تتم الممارسات المحاسبية الإبداعية لإظهار الوضع المالي كما ترغب إدارة المنشأة أن يكون؛ ويتم إبلاغ أصحاب المصلحة بما تريد الإدارة منهم أن يدركوه، وتجدر الإشارة إلى أن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا تنتهك القانون في كثير من الأحيان، ولا تعتبر غير قانونية؛ إلا أن مديري المحاسبة الإبداعية يستغلون الغموض في القانون لتصوير الوضع المالي للشركة وفقاً للتفضيلات التي تحددها الإدارة. وتساعدهم هذه الممارسات المبالغة في تقدير الوضع الاقتصادي والمالي للشركة، مما يؤدي إلى ضعف التقارير المالية (Abed et al., 2022). وفي ظل الظروف الاقتصادية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، ظهرت أساليب المحاسبة الإبداعية، ومنها إدارة الأرباح التي تمارسها شركات كثيرة بهدف تعظيم ربحيتها، وتحسين وضعها المالي الذي تعكسه تقاريرها المالية المنشورة وتلجأ الإدارات التنفيذية في تلك الشركات إلى هذه الممارسات، إما لإرضاء مساهميها أو للحد من هبوط أسعار أسهمها المتداولة في السوق المالي أو لتلافي عملية التصفية الإجبارية التي تهددها بسبب التدني الكبير والمستمر في أرباحها التشغيلية، أو لتحقيق أغراض خاصة بها (آل حسن، ٢٠١٨).

وعلى الرغم من أن الرأي السائد أن إدارة الأرباح تضيف أثراً سلبياً على القوائم المالية. إلا أن البعض الآخر عير عن إدارة الأرباح بأنها قيام المديرين باتخاذ القرارات الإدارية المعقولة والقانونية وإعداد التقارير المالية بهدف تحقيق نتائج مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها. وبذلك لا تعني إدارة الأرباح قيام المديرين بأنشطة غير قانونية، إذ يمكن للمديرين التلاعب بالأرباح من خلال الخيارات المحاسبية بالاعتماد على المرونة الممنوحة لهم في اختيار الممارسات المحاسبية (غريب وآخرون، ٢٠٢٣).

ويرى الباحث أن إدارة الأرباح عبارة عن التحريف المتعمد للأرباح، فهي محاولة من الإدارة لتأثير في إدارة الأرباح المفصح عنها من أجل تحقيق أهداف معينة للإدارة وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية بهدف الحصول على منافع خاصة، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى تضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للمنشأة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

وجدير بالذكر ضرورة الإشارة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح ترتبط بمجموعة من الحوافز التي تم تصنيفها إلى ثلاث حوافز رئيسية هم (Hosseini et al., 2016; إبراهيم، ٢٠١٦)

- حوافز تعاقدية (Contractual Incentives) حيث يتولد لدى الإدارة حافزاً نحو استخدام ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عندما تعتمد التعاقدات التي تلتزم بها الشركة مع الأطراف الأخرى (سواء الإدارة من خلال نظم المكافآت والحوافز الممنوحة بشكل نقدي أو في صورة أسهم، أو المقرضين من خلال عقود الدين وما تستلزمه من اشتراطات المديونية) على النتائج المحاسبية وخاصة رقم الأرباح.
 - حوافز السوق (Market Incentives): يعد التأثير على السوق الذي يستجيب بصورة إيجابية للأرباح من أهم الحوافز التي قد تضطر إدارة الشركات إلى تطبيق ممارسات إدارة الأرباح، وذلك نتيجة لإدراك الإدارة العلاقة بين الأرباح المفصح عنها والقيمة السوقية للشركة، وكذلك قد تقوم الإدارة باستخدام ممارسات إدارة الأرباح عند طرح الأسهم للإكتتاب العام، أو مقابلة توقعات المحللين الماليين.
 - حوافز تنظيمية (Regulatory Incentives): تعد التكاليف السياسية والمدفوعات الضريبية من أهم الحوافز التنظيمية التي قد تدفع الإدارة نحو تطبيق ممارسات إدارة الأرباح حيث أن التقلبات الكبيرة في أرباح الشركات قد تلفت إنتباه الحكومة، حيث أن زيادة الأرباح ربما تشير إلى الاحتكار، بينما انخفاضها قد يشير إلى تعسر الشركة واضطرابها، بما قد يدفع الدولة للتدخل في كلا الأمرين.
- هذا وقد ترتب على فشل الشركات المرموقة، على سبيل المثال، إنرون، وآرثر أندرسن، وورلدكوم، التركيز على نزاهة التقارير المالية وكذلك كفاءة إجراءات الرقابة الخارجية والداخلية (Ghaleb et al., 2021)، لذلك تثير ممارسات إدارة الأرباح المخاوف بشأن جودة المعلومات. فعندما تتلاعب الشركات بأرباحها، يمكنها استخدام ليس فقط إدارة الأرباح المستحقة، والتي تتم من خلال تطبيق أساليب محاسبية مختلفة، ولكن أيضاً إدارة الأرباح الحقيقية، والتي يتم تحقيقها من خلال أنشطة أو معاملات تشغيلية حقيقية (Shoaib & Siddiqui, 2022).

وهناك العديد من الأساليب التي تستخدم في إدارة الأرباح يمكن توضيح النماذج الآتية (إبراهيم، ٢٠١٦):

- أسلوب إدارة الأرباح عن طريق إدارة أساس الاستحقاق ومن أمثله استخدام المديرون للتقارير المضللة الخاصة بعقود الإنشاءات طويلة الأجل وتتعلق تلك التقديرات بهدف التقدم في إنجاز الأعمال وتكلفتها فيتم استخدامها بغرض تضخيم الأرباح.
- اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة الحماسية الرامية: عندما يصدر معيار محاسبي جديد فإنه يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبدائية للتطبيق، ومع ذلك فإنه العادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار من المعايير المحددة ويتاح للشركات الفرصة أن تقوم بالتطبيق المبكر أو الانتظار حتى الميعاد المحدد للتطبيق.
- التغيرات المحاسبية الاختيارية: من خلال التحول من طريقة محاسبية إلى طريقة محاسبية أخرى.

كما يمكن أن يستخدم المديرون إدارة الأرباح المستحقة وإدارة الأرباح الحقيقية لتحقيق أهدافهم كما يمكن للمديرين استخدام ممارسات محاسبة القيمة العادلة لإدارة الأرباح بدلاً من الإستحقاقات (Li et al., 2022)، وتأكيداً على ذلك، يمكن أن تتم إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالإستحقاقات، وهو ما ليس له أي نتيجة مباشرة للتدفق النقدي. ومع ذلك، قد

يقوم المديرون أيضاً بإدارة الأرباح من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية، الأمر الذي له آثار على التدفق النقدي (Li et al., 2022). ويرى بعض الباحثين أن إدارة الشركة تطبق ممارسات إدارة الأرباح من خلال إحدى المدخلين التاليين: (Franz et al., 2014; Li et al., 2022; Venganzones et al., 2023)

- مدخل الأنشطة الحقيقية حيث تعتمد ممارسات إدارة الأرباح من خلال مدخل الأنشطة الحقيقية على إحداث تغييرات حقيقية في أنشطة التشغيل، أو الإستثمار، أو التمويل، وتحدث تلك الممارسات تأثيراً حقيقياً على التدفقات النقدية للشركة سواء الحالية أو المستقبلية، بما قد يؤدي إلى إظهار الأداء الاقتصادي للشركة على غير حقيقته.
- مدخل الإستحقاقات حيث يطلق على ممارسات إدارة الأرباح التي تتم من خلال مدخل الإستحقاقات بإدارة الأرباح المحاسبية والتي تعتمد على المرونة التي يتبعها أساس الاستحقاق في حدود المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، إما من خلال الإعراف بالإيرادات، أو تأخير الإعراف بالمصروفات، أو إحداث تغيير في الطرق والسياسات المحاسبية أو تعديل التقديرات المحاسبية.

في هذا الصدد، تعتبر الأرباح جزءاً مهماً من المعلومات التي يستخدمها المساهمون لإتخاذ قرارات الإستثمار، كما أنها معيار لتقييم أداء المديرين وأساس لتحديد مبلغ مكافآت المديرين الواجب دفعها. وبناءً على ذلك، يتم تحفيز المديرين للتحكم في الأرباح باستخدام أساليب وتلاعبات مختلفة يمكن أن تخدم المستثمرين بشأن جودة أرباح الشركة (Alhmood et al., 2023).

ويعتبر مدخل جودة المستحقات نموذجاً مهماً لقياس جودة التقارير المالية، إذ يفترض أن الأرباح هي أهم عنصر في التقارير المالية، ويستخدم هذا النموذج مستوى إدارة الأرباح لقياس جودة التقارير المالية، حيث يفترض النموذج أن المديرين يستخدمون المستحقات الاختيارية لإدارة الأرباح، ويستخدم المحللون الماليون هذا النموذج عند تحليل أداء المنشأة، ويفترض أن إدارة الأرباح تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية من خلال تخفيض منفعتها في عملية اتخاذ القرارات (Mbobbo & Ekpo, 2016)

ويتكون رقم الربح وفقاً لأساس الاستحقاق من جزئين الأول يعبر عن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة والثاني يعبر عن المستحقات والتي يمكن تقسيمها إلى:

- **المستحقات الاختيارية:** وهي التي تتميز بوجود عدة بدائل لقياسها وتقوم الإدارة بالاختيار بين هذه البدائل لتحديد قيمة هذه الحسابات وفقاً لمصلحة الإدارة، ولذلك يتم استخدامها كمقياس عكسي لجودة الأرباح.
- **المستحقات غير الاختيارية:** لا توجد مرونة في تحديد قيمتها أو التدخل المتعمد من قبل الإدارة نظراً لأنها تتميز بعدم وجود بدائل لقياسها، وبالتالي لا يمكن التلاعب فيها، وغالباً ما تكون ثابتة على مدار الفترات المالية.

وفيما يلي يعرض الباحث خطوات استخدام هذا النموذج في حساب جودة التقارير المالية للبنوك:

١- حساب المستحقات الكلية (الاختيارية وغير الاختيارية) Total Accruals:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

➤ $TACC_{i,t}$ هي المستحقات الكلية للبنك i عن الفترة t

➤ $ONI_{i,t}$ هو صافي الدخل قبل البنود غير العادية (الدخل من الأنشطة التشغيلية) للبنك i عن الفترة t

➤ $CFO_{i,t}$ التدفق النقدي التشغيلي للبنك i عن الفترة t

٢- تقدير معالم نموذج حساب المستحقات غير الاختيارية من خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة بنوك العينة في كل سنة على حده:

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3$$

$$PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

➤ $A_{i,t-1}$ إجمالي أصول البنك i في السنة السابقة $t-1$.

➤ $\Delta REV_{i,t}$ التغير في إيرادات البنك i بين السنة t والسنة $t-1$.

➤ $\Delta REC_{i,t}$ التغير في صافي حسابات تحت التحصيل للبنك i بين السنة t والسنة $t-1$.

➤ $PPE_{i,t}$ إجمالي أرصدة الأصول الملموسة لدى البنك i في السنة t .

➤ $\varepsilon_{i,t}$ الخطأ العشوائي للبنك i في السنة t .

➤ $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ معالم النموذج المراد تقدير قيمتها.

٣- حساب المستحقات غير الاختيارية **Non-discretionary Accruals** لكل بنك

خلال سنوات الدراسة باستخدام معالم النموذج السابق تحديدها في المعادلة السابقة:

$$NDACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} +$$

$$\alpha_3 PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

➤ $NDACC_{i,t}$ المستحقات غير الاختيارية للبنك i في السنة t .

٤- حساب المستحقات الاختيارية **Discretionary Accruals** لكل بنك بالفرق بين

المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية:

$$DACC_{i,t} / A_{i,t-1} = TACC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDACC_{i,t} / A_{i,t-1}$$

حيث أن:

➤ $DACC_{i,t}$ المستحقات الاختيارية للبنك i في السنة t .

ويرى الباحث أن بعض المنشآت تفضل تطبيق مدخل الإستحقاقات عند تطبيق ممارسات إدارة الأرباح خاصة بعد انتهاء للسنة المالية عندما تتضح الحاجة إليها من عدمه، بينما تفضل بعض المنشآت تطبيق ممارسات إدارة الأرباح عن طريق مدخل الأنشطة الحقيقية؛ لصعوبة ملاحظة من قبل المراجعين، وذلك بالمقارنة بالممارسات التي تتم من خلال مدخل الإستحقاقات.

ثانياً: جودة التقارير المالية - الطبيعة والمحددات وطرق القياس:

تعد التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي ويتمثل الهدف الرئيسي للتقارير المالية في توفير معلومات مفيدة تمكن أصحاب المصالح باتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، بما يؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، هذا وقد نالت جودة التقارير المالية قدراً كبيراً من الاهتمام خاصة بعد الإنهيارات الكبيرة لعدد كبير من الشركات العالمية مما أدى إلى إثارة الشكوك لدى المستثمرين حول القوائم المالية المنشورة ومدى تعبيرها بصدق عن المركز المالي ونتائج أعمال الشركة، ولذلك تزايد الاهتمام بدراسة جودة التقارير المالية (Casey et al., 2018).

وعرفت دراسة (Tang et al., 2016) جودة التقارير المالية بأنها المدى الذي تقدم فيه البيانات والمعلومات المالية معلومات حقيقية حول الأداء الاقتصادي والمركز المالي، ويعكس هذا التعريف أهداف إعداد التقارير المالية المحددة في العديد من بيانات الهيئات المهنية ووكالات وضع المعايير المحاسبية مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB)، في حين ترى دراسة (Renkas et al., 2016) أن جودة التقارير المالية هي انعكاس منظم للحالة المالية والأداء المالي للمنشأة، وبالتالي يمكن اعتبارها مجموعة من المكونات تتمثل في جودة المعلومات المالية، وجودة عرض المعلومات المالية والإفصاح عنها.

في هذا الصدد أكدت دراسة (Siriya, & Norah, 2017) على أن الجودة تعني مجموعة الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها مثل: (القابلية للفهم والمصادقية والملائمة والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب) وترتبط بشكل رئيسي بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمي تلك التقارير وبالتالي، ينصب التركيز على وجود تقارير مالية شفافة، وعدم وجود تقارير مالية مضللة للمستخدمين بالإضافة إلى أهمية الدقة والقدرة على التنبؤ كمؤشرات على جودة التقارير المالية، وفي هذا السياق، وأشارت دراسة (مسعود، ٢٠٢٠) أن هناك مؤشرات للإستدلال على جودة التقارير المالية من أهمها مدى منفعة المحتوى المعلوماتي للتقارير وخلوها من التحريفات بالإضافة إلى الإلتزام بالتشريعات والمعايير المحاسبية خاصة في ظل تبني البيئة المصرية معايير التقارير المالية الدولية، وانخفاض عمليات إدارة الأرباح، وأخيراً تفعيل متطلبات حوكمة الشركات.

وتعتبر التقارير المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج المؤسسة الاقتصادية خلال دورة محاسبية معينة، حيث تفصح فيها المؤسسة عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها ونتائجها المتحققة خلال الفترة (طبيي، ٢٠٢٠)، كما ترى دراسة (Shuraki et al., 2021) أن جودة التقارير المالية تشير إلى التقارير التي هي أكثر اكتمالا وحيادية وخالية من الخطأ وتوفر معلومات أكثر تنبؤية وأتأكديدية مفيدة حول المركز الاقتصادي الأساسي للشركات والحدث والأداء. لذلك تعتبر التقارير المالية طريقة مفيدة لتوصيل المعلومات المالية للمستخدمين المحتملين، ويرجع ذلك إلى عدم التوازن في المعلومات المقدمة وإختلاف المصالح بين المديرين والمستخدمين الخارجيين.

في هذا السياق، تتحقق جودة التقارير المالية من خلال توفر عدد من المعايير وهي: (طبيي ٢٠٢٠)

- **المعايير القانونية:** تتمثل هذه المعايير في القوانين والأنظمة والتشريعات التي تحكم وتضبط أداء المؤسسات وتحقق هيكل تنظيمي كفؤ ذو مرونة عالية يتوافق مع المتطلبات القانونية والتشريعية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح عن أدائها ومركزها المالي.

- **المعايير الرقابية:** تعتمد على قياس مدى صحة وصدق الالتزام بالإجراءات والأنظمة الموضوعية وتقييمها ليتم تعزيز نقاط القوة والقضاء على نقاط الضعف، وهذا يزيد من كفاءة وفاعلية الأداء في المؤسسة في سبيل الوصول لثقة مستخدمي التقارير المالية.
- **المعايير المهنية:** تتضمن كل الوسائل والممارسات المحاسبية المتفق عليها والمحددة من قبل معايير المحاسبة والمراجعة للسيطرة على أداء العمليات المحاسبية في الشركة، وتقديم تقارير مالية ذات مصداقية ونزاهة عالية.
- **المعايير الفنية:** هي المعايير التي تساعد في تحسين وتطوير المعلومات، وهذا بدوره يؤثر على التقارير المالية بحيث يتم إعدادها بالجودة والكفاءة المطلوبة مما يقلل من حالة عدم التأكد وبالتالي يساعد في كسب ثقة المساهمين وأصحاب العلاقة وهذا يؤدي إلى رفع الإستثمار.

هذا وقد إتفقت معظم الدراسات على أهمية جودة التقارير المالية، ولكن لا يوجد إتفاق موحد حول مفهوم جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى أن كلا من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) رغم تأكيدهما على أهمية أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، إلا أنهما لم يحددا ما هو المقصود بجودة التقارير المالية، ولذلك فإن مفهوم جودة التقارير المالية مازال مفهوما غامضا ولا يوجد تعريف متفق عليه حتى الآن (الحناوي، ٢٠١٩؛ حسونه، ٢٠٢٠).

ويرى الباحث أن جودة التقارير المالية هي تلك التقارير المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية بكل شفافية وموضوعية وبدون تحيز أو تلاعب من قبل الإدارة في المعلومات التي تتضمنها، لضمان تقديم معلومات موثوقة وملائمة لمستخدمي التقارير المالية عن المركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

وتجدر الإشارة إلى وجود أكثر من مدخل لتحديد مفهوم جودة التقارير المالية، حيث تشير دراسة (Jonas & Blanchet, 2000) إلى وجود مدخلين يمكن من خلالهما تحديد مفهوم جودة التقارير المالية.

ويركز **المدخل الأول** على إحتياجات المستخدمين، حيث يعتمد جودة التقارير المالية وفقاً لهذا المدخل على مدى منفعة المعلومات المالية للمستخدمين، ويعد الإطار المفاهيمي الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في عام ١٩٨٠ أحد الأمثلة الرئيسية على هذا التوجه

ويركز **المدخل الثاني** على حماية المستثمرين وحملة الأسهم. ووفقاً لهذا المدخل فإن جودة التقارير المالية ترتبط بالإفصاح العادل والكامل. ويميل هذا المدخل إلى التركيز بصورة أكبر على حوكمة الشركات والقضايا المتعلقة بالرقابة وهو ما تتبناه هيئة الاشراف والرقابة على تداول الاوراق المالية الأمريكية، ووفقاً لهذا المدخل يمكن تعريف جودة التقارير المالية بالمعلومات المالية الكاملة التي تتصف بالشفافية ولا تضلل مستخدميها. وتوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية، ويمكن عرضها كالتالي (Suriyama & Norah, 2017; Xu-dong & et al, 2017; بدر، ٢٠٢٣؛ خليل، ٢٠١٩):

- **لجنة المراجعة:** تساهم لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية، حيث أنها تعمل علي التأكد من تطبيق القوانين واللوائح المنظمة للمنشأة، وتطبيق المبادئ المحاسبية، والاشراف على إعداد التقارير، ومساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه بإسقاطية، وفحص فاعلية نظم الرقابة الداخلية، مما ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية.

- **هيكل الملكية:** يمثل آلية من آليات حوكمة المنشآت، وأن المستثمرين المؤسسين يمكنهم القيام بدور رقابي ومتابعة تصرفات الإدارة مما يؤدي إلى تخفيض مشكلات الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة، وأيضاً زيادة جودة الأرباح، مما ينعكس بدوره على قيمة الشركة وجودة التقارير المالية.
 - **خصائص المنشأة:** تؤثر خصائص المنشأة على جودة التقارير المالية، ومنها **حجم المنشأة:** فكلما كبر حجم الشركة كلما قامت الشركة بعرض تقارير مالية ذات جودة عالية و**النمو المستقبلي:** فكلما زادت فرص النمو المستقبلي للشركة كلما قامت بعدم تقديم إفصاحات كبيرة خوفاً من المنافسين في السوق مما ينعكس على انخفاض جودة التقارير، و**أداء الشركة:** فكلما إنخفض أداء الشركة كلما لجأت إلى التلاعب في الأرباح وبالتالي إنخفاض الجودة، و**نسبة المديونية:** فكلما زادت هذه النسبة كلما لجأت الشركة للتلاعب في التقارير المالية ومن ثم انخفاض جودة التقارير المالية.
 - **جودة المعايير المحاسبية المطبقة:** يتم استخدام المعايير المحاسبية في إعداد وعرض التقارير المالية، وكلما زادت جودة المعايير المحاسبية كلما زادت جودة التقارير المالية، حيث أن جودة المعايير المحاسبية تنعكس على التقارير المالية التي سيتم إعدادها في ضوء تلك المعايير.
 - **نظام الرقابة الداخلية:** يؤثر في تحسين جودة الأرباح، ومن ثم جودة التقارير المالية، والشركة التي لديها نظام رقابة داخلية ضعيف تكون تقاريرها ذات جودة منخفضة والعكس.
 - **آليات حوكمة الشركات:** تعرف بأنها الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال الإرتكاز على القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح، ولاشك أن آليات حوكمة الشركات لها دور فعال ومؤثر على جودة التقارير المالية، حيث أن تطبيق آليات الحوكمة يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية.
 - **أسواق رأس المال:** أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة أن أسواق رأس المال في الدول المتقدمة أفادت بارتفاع جودة التقارير المالية مقارنة بما أفادت به الأسواق الناشئة؛ حيث تتمتع أسواق رأس المال في الدولة المتقدمة بحماية قوية للمستثمرين، وإجراءات قانونية صارمة ينتج عنها جودة عالية في إعداد التقارير المالية.
- كما يوجد العديد من المداخل لقياس جودة التقارير المالية ومن أهم هذه المداخل مايلي (Mailey, 2017; García-Sánchez & García-Meca, 2019; Arther et al., 2019; خليل, ٢٠١٩)
- **جودة الإفصاح المحاسبي:** هناك العديد من الدراسات السابقة ترى أن جودة التقارير المالية يمكن تحقيقها من خلال التوسع في الإفصاح المحاسبي وزيادة جودته، وذلك من خلال الإفصاح والشفافية عن كافة الأحداث والعمليات التي تحدث داخل المنشأة والتوقعات المستقبلية لها، الأمر الذي بدوره ينعكس على جودة التقارير المالية.
 - **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** حيث يتم قياس جودة التقارير المالية من خلال خصائص جودة المعلومات المحاسبية كالملائمة والمصداقية والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم والتوقيت المناسب والتعبير الصادق وغيرها ولكن تلك الخصائص من الصعب قياسها بشكل كمي للتحقق من جودة التقارير المالية حيث تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مجموعة من الصفات الوصفية التي يتعين توافرها في المعلومات المحاسبية الموجودة بالتقارير المالية والتي تجعلها مفيدة لمستخدميها.
 - **جودة لجنة المراجعة:** استخدمت بعض الدراسات الخصائص المتعلقة بلجنة المراجعة كأسلوب لقياس جودة التقارير المالية، من خلال قياس تأثير خصائص لجنة المراجعة على

جودة التقارير المالية، حيث أن خصائص لجنة المراجعة وتوافر الخبرات يساعد على تحسين جودة التقارير المالية.

■ **جودة الأرباح:** حيث يتم قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الأرباح عن طريق قيمة الاستحقاق، أو مجموعة من المؤشرات المالية وتعتبر جودة الأرباح واحدة من أهم خصائص التقارير المالية، وتستخدم جودة الأرباح لإظهار التغيرات على مر الزمن ولتقييم التغيرات في معايير المحاسبة وتطبيق آليات حوكمة الشركات ولمقارنة أنظمة إعداد التقارير المالية في مختلف الدول.

■ **جودة المعايير المحاسبية:** حيث يعتمد هذا المدخل على تطبيق معايير محاسبية عالية الجودة في إعداد التقارير المالية، ولقد حددت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية مجموعة من الشروط الواجب توافرها حتى يمكن اعتبار أي مجموعة من المعايير المحاسبية ذات جودة عالية، ومن أهمها وجود تنظيم جيد لهيئة إصدار المعايير يرتبط به أجهزة ولجان عالية المستوى ووجود لجان قوية لمراقبة التزام الشركات بهذه المعايير.

وقد تم استخدام العديد من النماذج المختلفة لقياس جودة التقارير المالية في العديد من الدراسات السابقة، حيث يتطلب قياس وتقييم جودة التقارير المالية نطاق واسع من المقاييس، هذا ومازالت عملية تطوير أساليب جديدة للقياس مستمرة، ويعرض الباحث أهم نماذج القياس والمتمثلة فيما يلي-García-Sánchez & García-Di-Fabio et al., 2021; Meca, 2017; خليل، ٢٠١٩; Tarjo, 2015)

■ **تمهيد الدخل (IS) Income Smoothing:** يعتبر من أكثر النماذج القابلة للتطبيق على البيانات المتاحة في البيئة المصرية، والذي يعد بمثابة عملية تستهدف الإدارة من خلالها توجيه إشارات معينة بانخفاض درجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار في الوحدة الاقتصادية، أو هو تقليل حدة التفاوت والتقلب في أرقام الدخل الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة وذلك بغرض التأثير على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية. ويعتبر تمهيد الدخل عملاً متعمداً من قبل إدارة البنك لأغراض تخفيض تقلبات الدخل من خلال استخدام أدوات محاسبية معينة، ويقلل ذلك من جودة المحاسبة عندما تستغل البنوك تمهيد الدخل لإنتاج إنطباع عن التوافق مع الأهداف الإشرافية ويقلل بشكل إنتهازي من مخاطر الأعمال.

■ **نموذج الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** يتميز هذا النموذج بأنه مقياس مباشر لجودة التقارير المالية ويعتمد على خصائص جودة المعلومات المحاسبية وذلك طبقاً للإطار المفاهيمي الجديد للمحاسبة المالية الصادر في ٢٠١٠ عن كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وهي الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية أكثر منفعة لمستخدميها في اتخاذ القرارات وتتمثل في الخصائص النوعية الأساسية (الملاءمة والمصادقية) وخصائص نوعية معززة والتي تعزز من منفعة المعلومات المحاسبية مثل القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق والقابلية للفهم.

■ **نموذج "M- Score" Beneish:** هو نموذج إحصائي تم إنشاؤه بواسطة Messed Beneish عام ١٩٩٩ ويعتمد على استخدام ثمانية متغيرات لها صلة بالنسب المالية وتعتمد على مقاييس محاسبية كمية بهدف التحقق مما إذا كانت إدارة المنشأة تقوم بالتلاعب في التقارير والقوائم المالية، وتحدد مستوى هذا التلاعب. ويعتبر هذا النموذج من النماذج الاحتمالية ويكون لدى المنشآت التي لها مجموع أعلى من نقاط (M) ميل أكبر الممارسة الاحتيال والتلاعب.

■ **نموذج النقاط المعيارية (Standardized Scores):** يعتمد هذا النموذج على حساب نقاط قياسية للخصائص النوعية الأساسية لجودة المعلومات؛ وذلك من خلال إعطاء أوزان

نسبية للخصائص النوعية الأساسية، وكذلك للخصائص النوعية المعززة أو الثانوية ويتميز هذا النموذج بطريقة فريدة في قياس جودة التقارير؛ حيث يعتبر أداة مركبة وشاملة لتقييم جودة المعلومات المالية وغير المالية في التقارير المنشورة.

■ **نموذج جودة الاستحقاق (Accrual Quality):** يعتبر أحد النماذج المستخدمة في قياس جودة التقارير المالية، ويعتمد على أساس الإستهقاق في المحاسبة؛ حيث الاعتراف بالإيرادات والمصروفات بشكل مستقل عن المتحصلات والمدفوعات النقدية. ومن الناحية النظرية، يجب أن تتطابق التدفقات النقدية للمنشأة مع الإيرادات والمصروفات المستحقة خلال دورة تشغيل واحدة قبل أو بعد الاستحقاق ولكن في الواقع العملي، تختلف التطابقات الفعلية بين التدفقات النقدية والمستحقات بين المنشآت وعبر الزمن، وبعبارة أخرى قد تتجاوز الإيرادات والمصروفات المستحقة مبالغ التدفق النقدي الفعلي المحصل أو المدفوع من قبل المنشأة، ويركز نموذج جودة الاستحقاق على درجة عدم اليقين في التطابق بين التدفقات النقدية والمبالغ المستحقة؛ فكلما زاد التغير في التطابق بين مستحقات الشركة وبين التدفقات النقدية خلال دورة التشغيل، كلما انخفض مستوى جودة الاستحقاق وتزايدت إدارة الأرباح، ومن ثم إنخفاض مستوى جودة التقارير المالية للمنشأة.

■ **نموذج (Ohlson, 1991) و (Feltham and Ohlson 1995):** حيث تضمنت القياسات المحاسبية الأساسية وهي القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح. ويستند إلى فكرة أن القيمة الدفترية للأسهم والأرباح يتوقع أن تكون تقديرات غير متحيزة للقيمة السوقية لأسعار الأسهم بافتراض عدم وجود عوامل أخرى ستغير العلاقة بين القيمة الدفترية وعلاقة القيمة السوقية (Feltham and Ohlson 1995)؛ وفقاً لذلك، يمكن صياغته على النحو التالي (Xu & Lu, 2017).

$$MV_{i,t} = \alpha_{it} + \beta_1 NTTA_{i,t} + \beta_2 EBIT_{i,t} + \beta_3 FS_{i,t} + \beta_4 Lev_{i,t} + \beta_5 LOSS_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

- $MV_{i,t}$ السعر السوقى للأسهم العادية للبنك في نهاية السنة المالية مضروباً في عدد الأسهم القائمة في ذلك التاريخ.
- $NTTA_{i,t}$ إجمالي الأصول المتداولة + إجمالي الأصول الثابتة باستثناء الأصول غير الملموسة - إجمالي الإلتزامات.
- $EBIT_{i,t}$ الأرباح قبل الفوائد والضرائب للبنك i في السنة t .
- $FS_{i,t}$ متغير وهمي يقاس باللوغاريتم الطبيعي.
- $Lev_{i,t}$ متغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا كان البنك مصنّف على أنه ذات رافعة مالية عالية وقيمة (٠) إذا كان على أنه ذات رافعة مالية منخفضة.
- $LOSS_{i,t}$ متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة الخسائر و (٠) في حالة الأرباح.

القسم الرابع

دور تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية

شهدت عمليات غسيل الأموال في الآونة الأخيرة وجود العديد من المنظمات التي تعمل في أكثر من دولة، لذا من الأهمية بمكان أن تكون مكافحتها عالمية في المقام الأول؛ وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أيضًا اعتماد السياسات التي تم وضعها على نطاق عالمي وتنفيذها على المستوى الوطني في كل بلد أيضًا. وإذا كان لهذه العملية أن تكون فعالة، فمن الأهمية بمكان أن تكون المعركة وطنية وعالمية في نفس الوقت. ويؤدي الافتقار إلى التعاون العالمي إلى تمكين مواقع أنشطة غسيل الأموال من الانتقال إلى البلدان التي تعاني من ثغرات في اللوائح التنظيمية وعمليات المراجعة المتعلقة بغسيل الأموال (Çemberci & Yurtsever, 2022).

جانب آخر مهم من مكافحة عمليات غسيل الأموال على المستوى الوطني هو أنه عندما تظل المعركة داخل الحدود الوطنية، يتم تنفيذ التدابير والممارسات فقط من قبل مجموعات صغيرة وأشخاص ملتزمين، وبالتالي يتم التعامل مع القضية فقط ضمن نطاق ضيق، لذا فمن المهم للغاية إدارك المخاطر التي تنتج للمؤسسات الأخرى غير المجموعات الملتزمة، والتي تشكل جزءًا من النظام المالي والتجاري، كما يجب إتخاذ التدابير اللازمة لحماية هذه المؤسسات أيضًا (Çemberci & Yurtsever, 2022).

بناءً على ذلك، فإن تطوير القوانين المتعلقة باتساق مبدأ شفافية معلومات البنك أمر ضروري لضمان ممارسة وتطوير المفاهيم التي تستخدم كوسيلة للتوجيه في الوقاية من غسيل الأموال والقضاء عليها بطريقة مستدامة. في هذا السياق، لا تؤثر شفافية المعلومات على الجهود المبذولة لمنع غسيل الأموال والقضاء عليه فحسب، بل لها أيضًا آثار على الظروف الاقتصادية، لذلك يجب ضرورة تشجيع آليات التعاون بين مؤسسات إنفاذ القانون بدعم من القوانين واللوائح المنظمة لتطبيق شفافية المعلومات عن المستفيدين الحقيقيين من الشركات (Darmaputra et al., 2023).

وتأكيداً على ما سبق، تعتمد الخدمات المصرفية والمالية بشكل كبير على الاعتقاد بأنها تعمل بنزاهة وضمن الأطر القانونية والمهنية، كما تقدر المؤسسات المالية سمعتها من حيث النزاهة، وبالتالي فإن التواطؤ في تحويلات الأموال غير المنظمة يؤدي إلى غسيل الأموال والتأثير بشكل سلبي على هذه المؤسسات المالية (Iqbal et al., 2022).

يذكر أن إدارة الأرباح تتجه أيضًا نحو وجهة نظر إنتهازية حيث يقوم المديرون بإدارة الأرباح لمصالحهم الخاصة وليس لصالح المساهمين، وتشير نظرية الوكالة أيضًا إلى أن هياكل حوكمة الشركات القوية تقلل من مشكلات الوكالة وتحسن جودة الأرباح (Thesing and Velte, 2021). ولذلك، فإن هياكل حوكمة الشركات الضعيفة تجبر المديرين على التصرف بشكل غير أمين حيث تكون نية المديرين مهمة في تحديد الجانب الإجرامي من ممارسة إدارة الأرباح، كما قد تؤدي النية غير النزاهية وإستخدام القيم العادلة إلى توليد عائدات إجرامية وإستخدام هذه العائدات المتولدة يمكن أن يكون بمثابة غسيل أموال، ويحدث غسيل الأموال عندما يتم إخفاء العائدات الإجرامية في النظام المالي الرسمي لتبدو مشروعة. وبناءً على ذلك، إذا كانت ممارسات إدارة الأرباح تنطوي على غسيل الأموال، فيجب أن تكون قد حققت عائدات إجرامية من الممارسات المحاسبية (Jayasekara et al., 2022).

كما يمكن للمحاسبين استخدام ممارسات محاسبية مختلفة، مما يؤدي إلى التلاعب في الأرباح مما يؤثر على قرارات المستثمرين والمحللين. ومع ذلك، فقد تجاهل صناع السياسات مثل مجموعة العمل المالي هذه القضية. ولذلك، يتم استخدام المحاسبين كمديرين رئيسيين للشركات وقد لا يلتزمون بلوائح غسيل الأموال بسبب تضارب المصالح (Abdi & Soroushyar, 2022)، هذا وتعتبر المعايير العالمية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT) أن مهنة المحاسبة هي حلقة وصل رئيسية لغسيل الأموال، وعلى الرغم من أن توصية مجموعة العمل المالي (FATF) لا تغطي الممارسات المحاسبية التي تؤدي إلى التلاعب بالأرباح، فوفقاً للتوصية رقم (٢١) من مجموعة العمل المالي، فإن هذه الأساليب المحاسبية يمكن أن تؤدي إلى جرائم مالية، وإعداد تقارير مالية إحتيالية، وجرائم ضريبية، والتلاعب في سوق رأس المال، والتداول من الداخل (FATF, 2023)، لذلك لا تغطي توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) بشكل مباشر أعمال الممارسات المحاسبية الخاطئة التي يمكن استخدامها للتلاعب بالأرباح. ومع ذلك، يمكن أن تكون مثل هذه الممارسات الخاطئة مرتبطة بالإحتيال والجرائم الضريبية والتزوير والتداول من الداخل والتلاعب بالسوق بموجب التوصية رقم (21) الصادرة عن مجموعة العمل المالي (Perera et al., 2022) وتتضمن توصيات مجموعة العمل المالي العناصر الرئيسية التالية (FATF, 2023):

١. **تقييم المخاطر:** يجب على الدول والمؤسسات المالية تحديد وتقييم مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها.

٢. **الغاية الواجبة تجاه العملاء:** يجب على المؤسسات المالية التحقق من هوية عملائها وفهم طبيعة أعمالهم ومراقبة معاملاتهم بحثاً عن أي أنشطة مشبوهة.
٣. **الإبلاغ:** يجب على المؤسسات المالية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى السلطات المختصة.

٤. **حفظ السجلات:** يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بسجلات لعملائها ومعاملاتهم.
٥. **برامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:** يجب على المؤسسات المالية تنفيذ برامج فعالة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تشمل السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية لمنع واكتشاف أنشطة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد بدأ إهتمام الدولة المصرية بخطر الممارسات المتعلقة بغسيل الأموال وما يرتبط بها من جرائم منظمة مع بداية الألفية الثالثة بإصدار قانون مكافحة غسيل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، والذي تم بموجبه إنشاء وحدة مكافحة غسيل الأموال بالبنك المركزي، وهي وحدة للتحريات المالية تقوم بأنشطة مكافحة غسيل الأموال في مصر، وتهدف الوحدة إلى تحسين أنظمة مكافحة غسيل الأموال الموجودة لدى كافة المؤسسات المالية العاملة في مصر حتى تحول دون إستغلالها في غسيل الأموال الناتجة عن أنشطة إجرامية، وتتولى وحدة مكافحة غسيل الأموال تلقي وتحليل الإخطارات التي ترد إليها من المؤسسات المالية وتوزيعها على الجهات المختصة (سعودي، ٢٠١٥)، وفيما يلي أهم هذه الاختصاصات لوحدة مكافحة غسيل الأموال بالبنك المركزي المصري كما يلي:

- ١- تلقي وتحليل الإخطارات والمعلومات الواردة إليها من المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية عن أي من العمليات التي يُشتبه في أنها تشكل متحصلات من الجرائم أو تتضمن غسيل الأموال، وإبلاغ النيابة العامة لدى قيام دلائل على ارتكاب أي من هذه الجرائم، ولها طلب اتخاذ التدابير التحفظية من سلطات التحقيق بالنسبة لجرائم غسيل الأموال.

- ٢- التنسيق مع جهات الرقابة في الدولة ومع الجهات المختصة في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال.
 - ٣- تبادل المعلومات مع الوحدات النظرية وغيرها من الجهات المختصة في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، والتنسيق معها فيما يخص مكافحة غسيل الأموال.
 - ٤- وضع إجراءات العناية الواجبة بالعملاء وغيرها من القواعد والضوابط والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسيل الأموال والتحقق، بالتنسيق مع السلطات الرقابية، من التزام المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بها.
 - ٥- متابعة السلطات الرقابية فيما يتعلق بقيام هذه السلطات بالتحقق من التزام المؤسسات والجهات الخاضعة لرقابتها بالأنظمة والقواعد المقررة قانوناً لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - ٦- إعداد وتنفيذ برامج التأهيل والتدريب للعاملين بالوحدة والإسهام في إعداد هذه البرامج وتنفيذها للعاملين بالجهات المعنية، وتوعية الجمهور بشأن مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية مكافحتها.
 - ٧- القيام بأنشطة الدراسات والبحوث والتحليل الاستراتيجي، لما يرد إليها من إخطارات ومعلومات، وأية معلومات أخرى يمكنها الحصول عليها بما في ذلك البيانات الواردة من جهات أخرى بهدف تحديد اتجاهات وأنماط غسيل الأموال.
 - ٨- إنشاء وتهيئة الوسائل الكفيلة بالتحقق من التزام كافة المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية التي تخضع لرقابة الوحدة في شأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالأنظمة والقواعد المقررة في هذا الشأن.
 - ٩- إنشاء وتهيئة الوسائل الكفيلة بالتنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لإعداد التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل على تحديثه.
- هذا وقد أصبحت المعايير واللوائح الدولية لمكافحة غسيل الأموال (AML) أكثر صرامة (Minchao et al., 2022)، وباعتباره جريمة مالية، فإن غسيل الأموال يتطلب تنفيذ آليات وهياكل لمكافحة المخاطر من أجل حماية سلامة الأسواق والبنية المالية العالمية. وقد تم تنفيذ العديد من المبادرات لمكافحة جريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (Hendeniya et al., 2023)، في هذا السياق، تخدم الإدارة المركزية للرقابة على التزام البنوك في مجال مكافحة غسيل الأموال ثلاثة أهداف رئيسية وتتمثل فيما يلي (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣):
- تقييم مخاطر غسيل الأموال بالمؤسسات المالية التي تخضع لرقابة البنك المركزي المصري.
 - ضمان الالتزام بالإطار القانوني والرقابي لمكافحة غسيل الأموال.
 - تحديد أوجه المخاطر وتقييم فاعلية الضوابط المطبقة والرقابة على خطط الإجراءات التصحيحية.
- كما تتم عملية التقييم من خلال تطبيق استبيان يتم استيفؤه سنوياً من قبل المؤسسات المالية لتقييم أوجه القصور في إدارة المخاطر وتقييم فاعلية نظم الرقابة والمتابعة المطبقة، ويتيح الاستبيان جمع البيانات الكمية والنوعية وتحليل المستندات الداعمة لفهم فاعلية تطبيق الضوابط، وقد حدد البنك المركزي المصري نطاق عمل الإدارة بالبنوك التجارية وذلك من حيث:



❖ الالتزام والفحص:

- وضع الخطة الرقابية السنوية القائمة على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال.
- تقييم وتحليل ومراقبة خطط الإجراءات التصحيحية للمؤسسات المالية.
- تنفيذ عقوبات فعالة ومناسبة ورادعة كلما كان ذلك ضرورياً.

❖ السياسة والتعاون:

- التعاون مع كافة القطاعات بالبنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسيل الأموال المصرية.
- التعاون مع المؤسسات المالية التي تخضع لرقابة البنك المركزي المصري.
- التعاون المحلي والدولي في نطاق الرقابة على أعمال مكافحة غسيل الأموال.

❖ البحث وتحليل المخاطر:

- جمع وتحليل البيانات المتعلقة بمخاطر غسيل الأموال من المؤسسات المالية.
 - تحليل المخاطر على مستوى المؤسسات المالية ومخاطر القطاع المالي ككل .
 - الرقابة على خطط الإجراءات التصحيحية المطبقة في نطاق أعمال غسيل الأموال.
 - التعاون مع كافة القطاعات الرقابية والإشرافية بالبنك المركزي المصري بالأخص قطاع الرقابة الميدانية ووحدة مكافحة غسيل الأموال لتبادل المعلومات.
- واستكمالاً لما سبق، تتمثل أهم الأطراف الرئيسية في منظومة مكافحة غسيل الأموال

فيما يلي:

أولاً: الجهات المبلغة: تتمثل الجهات المبلغة في منظومة مكافحة غسيل الأموال في كل من المؤسسات المالية وجهات أخرى وأصحاب المهن والأعمال غير المالية والتي يمكن توضيحها كما يلي:

❖ المؤسسات المالية:

- البنوك العاملة في مصر وفروعها في الخارج وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر.
- شركات الصرافة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي.
- الجهات التي تباشر نشاط تحويل الأموال.
- الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية والجهات العاملة في مجال الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية، وتلك التي تباشر نشاط التمويل متناهي الصغر.
- الجهات العاملة في مجال تلقي الأموال والمنوط بها تلقي الأموال من الجمهور بأية عملة أو بأية وسيلة وتحت أي مسمى لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة بها سواء كان هذا الغرض صريحاً أو مستتراً.
- الهيئة القومية للبريد فيما تقدمه من خدمات مالية.
- الجهات التي تمارس نشاط التمويل والتأجير التمويلي.
- الجهات التي تمارس أي نوع من أنشطة التأمين أو إعادة التأمين وصناديق التأمين الخاصة وأعمال السمسرة في مجال التأمين.

❖ الجهات الأخرى وتشمل:

- أية جهة أخرى تمارس على سبيل الاحتراف - لصالح عميل أو نيابة عنه- نشاطاً أو أكثر من الأنشطة المرخص بها للمؤسسات المالية.
 - الجهات الأخرى التي يصدر بتحديداتها، وبالالتزاماتها، وبالجهات التي تتولى الرقابة عليها، قرار من رئيس مجلس الوزراء.
- ❖ أصحاب المهن والأعمال غير المالية
- سمسرة العقارات عند تنفيذهم عمليات لصالح عملائهم بشراء أو بيع عقارات.



- تجار المعادن النفيسة وتجار الأحجار الكريمة عند تنفيذهم أي عمليات نقدية مع عملائهم تساوي أو تتجاوز مائتي ألف جنيه مصري أو ما يعادلها بالنقد الأجنبي.
 - المحامون والمحاسبون، سواء كانوا يزاولون المهنة بشكل منفرد أو كشركاء أو مهنيين في شركة تمارس هذه المهنة، وذلك عند قيامهم بإعداد أو تنفيذ عمليات لصالح عملائهم فيما يتعلق بالأنشطة التالية:
 - شراء وبيع العقارات.
 - إدارة الأموال أو الأوراق المالية أو غيرها من الأصول.
 - إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات التوفير أو حسابات الأوراق المالية.
 - تنظيم المساهمات بغرض إنشاء أو تشغيل أو إدارة الشركات.
 - إنشاء الشخصيات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية، أو تشغيلها أو إدارتها وشراء أو بيع الكيانات التجارية.
- ثانياً: السلطات الرقابية: تتمثل السلطات الرقابية في منظومة مكافحة غسيل الأموال في كل من:

- ❖ البنك المركزي المصري، ويراقب على المؤسسات التالية:
- البنوك العاملة في مصر وفروعها في الخارج وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر.
- شركات الصرافة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي، متى مارست هذه الجهات الأخرى على سبيل الاحتراف - لصالح عميل أو نيابة عنه - نشاطاً أو أكثر من الأنشطة المرخص بها للمؤسسات المالية.
- الجهات التي تباشر نشاط تحويل الأموال.
- ❖ الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تراقب على:
- الجهات التي تمارس أي نوع من أنشطة التأمين أو إعادة التأمين وصناديق التأمين الخاصة وأعمال السمسرة في مجال التأمين. الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية.
- الجهات العاملة في مجال تلقي الأموال.
- الجهات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي والتمويل العقاري والتمويل متناهي الصغر.
- وزارة الاتصالات والمعلومات، وتراقب على الهيئة القومية للبريد فيما تقدمه من خدمات مالية.
- ❖ بالنسبة لأصحاب المهن والأعمال غير المالية:
- وزارة التجارة والصناعة، وتراقب على سمسرة العقارات السالف ذكرهم.
- وزارة التموين والتجارة الداخلية، وتراقب على تجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة.
- نقابة المحامين والتجاربيين، وتراقب على المحامين.
- ❖ جهات إنفاذ القانون
- هي الجهات التي يدخل ضمن اختصاصها قانون القيام بأعمال مكافحة والتحري وجمع الاستدلالات في كافة الجرائم، بما فيها جرائم غسيل الأموال، ومنها على سبيل المثال:
- قطاع الأمن الوطني.
- هيئة الأمن القومي.
- هيئة الرقابة الإدارية.

ولا تزال حالات الاحتيال تحدث، على الرغم من التنفيذ الصارم لسياسات واستراتيجيات مكافحة الاحتيال المختلفة. ويرتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بحالات الاحتيال المصرفي العديدة، مثل سرقة أموال العملاء، وغسيل الأموال، والإكراهيات، وأنواع أخرى من الاحتيال التي يمكن أن يرتكبها أي شخص على أي مستوى من مستويات الإدارة، بما في ذلك مجلس الإدارة ومديري الفروع وأعضاء مجلس الإدارة وموظفو الخطوط الأمامية مثل الصرافين والعملاء وخدمات القروض (Handajani, 2022)، لذلك تم وضع بعض الضوابط الرقابية لشركات الصرافة والبنوك بشأن مكافحة غسيل الأموال والتي يمكن تقسيمها إلى (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣):

❖ **إجراءات الإخطار عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسيل أموال لشركات الصرافة**

- ١- يتعين على الشركة الإخطار عن جميع العمليات المشتبه في أنها تتضمن غسيل أموال، بما في ذلك محاولات إجراء تلك العمليات، وذلك بغض النظر عن حجم العملية.
- ٢- يتعين أن يتضمن الإخطار تفصيلاً للأسباب والدواعي التي استندت إليها الشركة في تقرير أن العملية مشتبه فيها.
- ٣- يتعين أن يتم الإخطار على النموذج المعد من قبل وحدة مكافحة غسيل الأموال لهذا الغرض والذي تم إرساله إلى الشركة مردفاً به تعليمات استيفائه، وأن ترفق به كافة البيانات وصور المستندات المتعلقة بالعملية المشتبه فيها، مع مراعاة الإلتزام بتعليمات استيفاء النموذج المشار إليها.

- ٤- يتعين على الشركة عند الإخطار عن العمليات المشتبه فيها أن ترفق بالإخطار كحد أدنى صور كل من مستند تحقيق الشخصية الخاص بالشخص المشتبه فيه ونموذج التعرف عليه.
- ❖ **المؤشرات الاسترشادية للتعرف على العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسيل أموال**
- يعتمد التعرف على العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسيل أموال على المعرفة الكافية للعاملين في الشركة بأحكام قانون مكافحة غسيل الأموال ولائحته التنفيذية ولهذه الضوابط الرقابية فضلاً عن الخبرة المكتسبة من الممارسة والمعلومات التي تتوفر من التدريب، وفيما يأتي بعض المؤشرات التي تستلزم المزيد من العناية والفحص للتعرف على مدى وجود اشتباه في غسيل أموال:

- عمليات الشراء أو البيع بمبالغ كبيرة بما لا يتناسب مع مهنة العميل.
- عمليات الشراء أو البيع المتكررة التي لا يتناسب مجموعها خلال فترة زمنية معينة مع مهنة العميل.
- عمليات الشراء أو البيع بمبالغ كبيرة أو بصفة متكررة من عملاء ينتمون إلى مناطق تشتهر بانتشار مستوى عالٍ من الفساد أو الأنشطة الأخرى غير المشروعة.
- العملاء الذين يهتمون بصورة غير عادية بالإستفسار عن النظم المطبقة للتعرف على العمليات غير العادية، أو معايير الإشتباه، أو إجراءات الإخطار الخاصة بالعمليات المشتبه فيها.

وتأكيداً على ما سبق، ترى دراسة (Tun, 2022) أن هناك شكلاً استراتيجياً لغسيل الأموال، من خلال الكيانات التجارية المشروعة ومن خلال المؤسسات المالية. في الاستراتيجية الأولى، يتم إخفاء الأموال غير المشروعة في منظمات الأعمال المشروعة وإعادة توليدها كإيرادات من هذه الكيانات، بما يغطي المصدر الأصلي للأموال. بالنسبة للاستراتيجية الثانية، استخدم المجرمون المنصة العالمية للمؤسسات المالية لتحويل عائدات الأموال غير المشروعة وغسيل الأموال غير المشروعة. وفي الحالة الثانية، يستغل غاسل

الأموال ضعف أنظمة واستراتيجيات مكافحة غسيل الأموال لدى البنوك ويقوم بعملية غسيل الأموال.

❖ إجراءات الإخطار عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسيل أموال بالبنوك التجارية:

- ١- يتعين على البنوك الإخطار عن جميع العمليات المشتبه في أنها تتضمن غسيل أموال، بما في ذلك محاولات إجراء تلك العمليات، وذلك بغض النظر عن حجم العملية.
- ٢- يتعين أن يتضمن الإخطار تفصيلاً للأسباب والدواعي التي استند إليها البنك في تقرير أن العملية مشتبه فيها.
- ٣- يتعين أن يتم الإخطار على النموذج المعد من قبل وحدة مكافحة غسيل الأموال لهذا الغرض والذي تم إرساله إلى البنك مرفقاً به تعليمات استيفائه، وأن ترفق به كافة البيانات وصور المستندات المتعلقة بالعملية المشتبه فيها، مع مراعاة الإلتزام بتعليمات استيفاء النموذج المشار إليها.
- ٤- كحد أدنى يتعين على البنوك لدى الإخطار عن العمليات المشتبه فيها أن ترفق بالإخطار صور المستندات الآتية:

▪ طلب فتح الحساب.

▪ مستند تحقيق الشخصية.

▪ المستندات المؤيدة للعملية المشتبه فيها.

تمنع لوائح مكافحة غسيل الأموال تسلل العناصر الإجرامية إلى الأنظمة المالية، وتحمي سلامة النظام المالي، وتعزز سمعة المؤسسات المالية، وتعزز الحكم الرشيد والإدارة الحكيمة للمؤسسات المالية. وبالتالي، فإن اللوائح التنظيمية الفعالة لمكافحة غسيل الأموال تعمل على تعزيز ثقة العملاء في النظام المالي، وبالتالي فهي أداة رئيسية في تعزيز الشمول المالي (Ofoeda, 2022)، كما تهدف لوائح مكافحة غسيل الأموال بشكل عام إلى تقليل السرية وفرض الشفافية من خلال مسؤوليات وواجبات "اعرف عميلك" للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة لحراس القطاع المالي مثل البنوك، ومن المفترض أن تساعد هذه المعلومات الإضافية على إكتشاف عمليات غسيل الأموال ومحاكمتها بشكل أفضل. وفي السياق الدولي، تم تنفيذ العديد من المبادرات لمكافحة غسيل الأموال وفقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) (Gerbrands et al., 2022).

وفي العلاقات الدولية، هناك مؤشر يقيس جريمة غسيل الأموال. تم إعداد هذا المؤشر من قبل معهد بازل والذي يتكون من خمس فئات و ١٤ مؤشراً تحدد ملف تعريف المخاطر في الدولة فيما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي إعداد المؤشر، لم تتحرك بازل من تلقاء نفسها، بل التزمت بقواعد أو توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، وفي المؤشر الذي طوره بازل، لم يقوموا بإنشاء البيانات بأنفسهم ولكنهم أخذوا معلومات من مصادر مختلفة مثل مجموعة العمل المالي والبنك الدولي والمندى الاقتصادي العالمي (Nobanee & Ellili, 2018). يقيس هذا المؤشر المخاطر الإجمالية للبلد. يتمثل القيد في استخدام مؤشر بازل لمكافحة غسيل الأموال في أنه يقيس فقط مخاطر الدولة وليس على المؤسسات المالية أو الشركات (Ilma, 2022).

في هذا السياق، تم جمع البيانات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال من معهد بازل للحوكمة والذي لديه مؤشر مكافحة غسيل الأموال (مؤشر بازل AML) وهو تصنيف سنوي مستقل يقيم مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (ML/TF) حول العالم، ويشمل المؤشر خمسة معايير رئيسية ويتم تخصيص درجة من ٠ إلى ١٠ لكل بلد، كما تشير قيمة المؤشر ٠

إلى أدنى مستوى مخاطر لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب بينما تشير قيمة ١٠ إلى أعلى مستوى مخاطر لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. تم جمع البيانات المتعلقة باستقرار القطاع المصرفي من عدد لا يحصى من المواقع الإلكترونية وقواعد البيانات المالية مثل قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية، ونطاق عمل البنك، والبنك الدولي (Issah et al., 2022). كما أن تنفيذ العناية الواجبة المعززة للعميل أمر بالغ الأهمية للكشف عن عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنه يحمي المحاسب المهني من التعرض للاستغلال في نشاط إجرامي ويحمي سمعة مكتب المحاسبة، ويتم تعزيز العناية الواجبة تجاه العميل عادةً ما تكون هناك حاجة إليها في المواقف عالية الخطورة التالية (IFAC, 2021):

- عندما تحدد أن هناك مخاطر عالية من خلال الأنظمة والضوابط القائمة على المخاطر لديك.

- أن يكون عميلك (أو لديه مالك مستفيد) شخصًا مكشوفًا سياسيًا.
- في أي علاقة عمل مع شخص يقيم في دولة ثالثة عالية المخاطر.
- قدم العميل وثائق مزورة أو مسروقة.
- المعاملات المعقدة أو غير العادية التي ليس لها أي غرض اقتصادي واضح.

وقد قامت لجنة بازل في عام ٢٠٠١ بإصدار وثيقة (أعرف عميلك) والتي تضمنت مجموعة من الإجراءات الرقابية والإرشادات المساعدة للعاملين في البنوك للتعرف على عمليات غسيل الأموال والكشف منها، ولعل مبدأ الإفصاح المحاسبي من أهم هذه الوسائل التي تساهم في التصدي لهذه الظاهرة، من خلال الرقابة على حركة الأموال (الداخلية والخارجية) من البنك وتتبع رؤوس الأموال غير المشروعة، حيث أن تطوير وتوسيع مجالات الإفصاح المحاسبي سيكون له الأثر الإيجابي على كفاءة المؤسسات المالية والمصرفية في تتبع أغلب المخالفات والأعمال المالية غير المشروعة وخاصة ما يرتبط منها بظاهرة غسيل الأموال.

وتأسيساً على ما سبق، يعرض الباحث فيما يلي بنود مؤشرات الإفصاح في ضوء المعايير المحاسبية والتنظيمية ذات العلاقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

النموذج العام لمؤشرات الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال

م	بنود الإفصاح
١	مستوى الالتزام بتطبيق "أعرف عميلك"
٢	تحديد وتقييم مخاطر الجرائم المالية لكافة الخدمات والمنتجات.
٣	مستوى الالتزام بالقوانين والضوابط المحلية والدولية الخاصة بمكافحة الجرائم المالية.
٤	مستوى الالتزام بقواعد التعرف على الهوية، وإجراءات العناية الواجبة، وتحديد المستفيدين الحقيقيين للحسابات.
٥	وجود خطط تدريب للعاملين بالبنك دورياً بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية في مجال مكافحة غسيل الأموال.
٦	تحديد وتقييم مخاطر العملاء ذوي المخاطر المرتفعة بحكم مناصبهم العامة.
٧	الاحتفاظ بالسجلات والمستندات الخاصة بفتح حسابات العملاء والعمليات المصرفية وفقاً للمدد القانونية المحددة.
٨	إخطار وحدة مكافحة غسيل الأموال بالعمليات غير الاعتيادية المشتبه بها وفقاً للقوانين.
٩	وضع ضوابط رقابية داخلية يتم تطويرها بشكل مستمر.
١٠	التقييم المكتبي والميداني المستمر لأعمال الالتزام بفروع ووحدات البنك.
١١	يلتزم البنك بالتعاقد مع وحدة غسيل الأموال بالبنك المركزي بالإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة.

أثر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح.....
أ/ إسلام محمد رفعت على يونس موسي

م	بنود الإفصاح
١٢	تقوم إدارة الالتزام والحوكمة بوضع مدونة السلوك الأخلاقي للبنك لتحديد الواجبات والمسؤوليات.
١٣	يفصح البنك عن الجرائم المالية والسيبرانية ومخاطر الفساد وغسيل الأموال.
١٤	يقوم البنك بإعداد تقارير عن الأنشطة والمعاملات المشبوهة وعمليات غسيل الأموال.
١٥	حظر الدخول أو الاستمرار في علاقة مراسلة مع البنوك الوهمية، وكذلك البنوك التي تقدم خدمات المراسلة لبنوك وهمية.
١٦	حظر فتح حسابات مصرفية مجهولة الهوية.
١٧	رفع التقارير لعمليات غسيل الأموال المشتبه بها وفقاً للقوانين المنظمة لهذا الشأن.
١٨	يقوم قسم مكافحة غسيل الأموال بمراقبة المعاملات ونشاط حسابات العملاء وفحص المعاملات مقابل القوائم السلبية وتلك المتعلقة بالدول الخاضعة للعقوبات لتجنب تورط البنك وحمايته من غسيل الأموال وجرائم التمويل.
١٩	تطوير نموذج للكشف عن الحالات الشاذة لتقليل الاحتيال من خلال تحديد ومراقبة سلوك العملاء الاحتمالي وفقاً لتعليمات البنك المركزي لمكافحة غسيل الأموال.
٢٠	يقوم قسم مكافحة غسيل الأموال بتطوير وتنفيذ وصيانة برنامج مكافحة غسيل الأموال في جميع أنحاء البنك.
٢١	يقوم قسم مكافحة غسيل الأموال بفحص المعاملات ضد القوائم السلبية والدول الخاضعة للعقوبات لحماية البنك من جرائم غسيل الأموال.

المصدر: من إعداد الباحث.

القسم الخامس

الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية المصرية

يستهدف هذا القسم الى التعرف على أثر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح كمرتکز لتحسين جودة التقارير المالية من خلال دراسة وتحليل البيانات المنشورة بالتقارير السنوية (البيانات الثانوية) بهدف تقديم دليل تطبيقي حول أثر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسات ذلك على تحسين جودة التقارير المالية للبنوك المسجلة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال فحص محتوى التقارير السنوية المنشورة للبنوك محل الدراسة لقياس مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال في ظل الإصدارات المهنية والتنظيمية، وقياس أهم محددات الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال في بيئة العمل المصرفي المصري، بالإضافة إلى قياس أثر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح وبيان انعكاسات هذا الأثر على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية، وسعيًا نحو إختبار فروض البحث بشكل عملي، يتناول الباحث بهذا القسم كل من:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية: يتكون مجتمع الدراسة التطبيقية من كافة البنوك التجارية العاملة في مصر، والتي يبلغ عددها ٣٨ بنك من واقع تقرير البنك المركزي المصري عام 2021، وتتمثل عينة الدراسة في عدد ستة بنوك خلال خمس سنوات وبإجمالي عدد (٣٠) مشاهدة، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢) البنوك التي تدخل في نطاق عينة الدراسة

م	إسم البنك	رأس المال السوقي في ٢٠٢١ / ١٢ / ٣١ م (القيمة بالآلف)	عمر البنك في ٢٠٢١ / ١٢ / ٣١
١	بنك التعمير والإسكان	٦٦٨٦٧٩٠	٤٢
٢	بنك قطر الوطني الأهلي	٣٨١٦١٩١٥	٤٣
٣	البنك التجاري الدولي CIB	١٠٤٤٠٣١٢٤	٤٦
٤	بنك الكويت الوطني- مصر	٩٦٤٠٠٠٠	٤١
٥	بنك قناة السويس	١٨٣٠٤٠٠	٤٣
٦	بنك أبو ظبي التجاري - مصر ADCB	٩١١٢٢٥	٤٠

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على المواقع الإلكترونية للبنوك، ديسمبر ٢٠٢١.

■ **مبررات إختيار عينة الدراسة:** تم إختيار عينة الدراسة وفقاً لمجموعة من الإعتبارات وهي:

- ✓ ضرورة توافر القوائم والتقارير المالية والسنوية بانتظام خلال الفترة محل الدراسة، عبر المواقع الإلكترونية لهذه البنوك وكذلك الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري.
- ✓ إلتزام البنوك محل الدراسة بتطبيق مبادئ مكافحة غسيل الأموال، التي أقرها البنك المركزي المصري.
- ✓ خصوع البنوك التجارية محل الدراسة للبنك المركزي المصري، كسلطة إشرافية ورقابية.
- ✓ تم إستبعاد البنوك الإسلامية لتأثرها بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، ونظراً لطبيعتها الخاصة التي تختلف عن البنوك التجارية.

ثانياً: توصيف متغيرات البحث ومؤشرات قياسها: تناول البحث ثلاثة متغيرات أساسية (مستقلة، ووسيطه وتابعة) حيث يتمثل المتغير المستقل في الإفصاح عن آليات مكافحة غسل الأموال بواقع (٢١) عنصر، كمؤشر عام للإفصاح عن آليات مكافحة غسل الأموال في ظل الإصدارات المهنية والتنظيمية. كما يتناول المتغير الوسيط ممارسات إدارة الأرباح حيث يعتبر مدخل جودة المستحقات نموذجاً مهماً لقياس جودة التقارير المالية، وأخيراً يتمثل المتغير التابع في : جودة التقارير المالية حيث يستخدم الباحث نموذج (Ohlson, 1991) و (Feltham and Ohlson 1995) حيث تضمنت القياسات المحاسبية الأساسية وهي القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح.

وإسترشاداً بما قدمته التقارير المهنية والدراسات السابقة، بشأن مؤشرات قياس هذه المتغيرات، يمكن للباحث ترميز متغيرات البحث ووصف دلالتها بشكل مختصر، كما يوضحها الجدول التالي رقم (٣)، وذلك تمهيداً لجمع البيانات من البنوك التجارية محل الدراسة، والتي تدعم اختبار الفروض وإستخلاص أهم النتائج والتوصيات وإقتراح دراسات وبحوث مستقبلية.

جدول رقم (٣) طرق قياس متغيرات البحث

المتغير	المؤشر	الرمز	طريقة القياس
المتغير المستقل			
مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسل الأموال	مستوى الإفصاح	X	■ مستوى الإفصاح (قيمة المؤشر) = إجمالي بنود الإفصاح الفعلي / إجمالي درجات بنود الإفصاح بالمؤشر ■ حيث يتم اعطاء درجة = واحد للبند المفصوح عنه ودرجة = صفر في حال عدم الإفصاح، ثم قياس مستوى الإفصاح وفقاً للمعادلة السابقة.
المتغير الوسيط			
ممارسات إدارة الأرباح	Modified Jones Model (Dekho et al., 1995)	M	المستحقات الإختيارية للبنك في نهاية الفترة ÷ إجمالي الأصول في بداية الفترة (نهاية الفترة السابقة) = (إجمالي المستحقات للبنك ÷ إجمالي الأصول في بداية الفترة - (المستحقات غير الإختيارية ÷ إجمالي الأصول في بداية الفترة). $DACC_{i,t}/A_{i,t-1} = TACC_{i,t}/A_{i,t-1} - NDACC_{i,t}/A_{i,t-1}$
المتغير التابع			
جودة التقارير المالية	(Ohlson, 1991), Feltham and (Ohlson 1995)	Y	$MV_{i,t} = \alpha_{it} + \beta_1 NTA_{i,t} + \beta_2 EBIT_{i,t} + \beta_3 FS_{i,t} + \beta_4 Lev_{i,t} + \beta_5 LOSS_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$ حيث أن: ■ $MV_{i,t}$ السعر السوقي للأسهم العادية للبنك في نهاية السنة المالية مضموناً في عدد الأسهم القائمة في ذلك التاريخ. ■ $NTA_{i,t}$ إجمالي الأصول المتداولة + إجمالي الأصول الثابتة باستثناء الأصول غير الملموسة - إجمالي الإلتزامات. ■ $EBIT_{i,t}$ الأرباح قبل الفوائد والضرائب للبنك i في السنة t. ■ $FS_{i,t}$ متغير وهمي يقاس باللوغاريتم الطبيعي.

أثر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح.....
 أ/ إسلام محمد رفعت على يونس موسي

المتغير	المؤشر	الرمز	طريقة القياس
			- Lev i,t متغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا كان البنك مصنف على أنه ذات رافعة مالية عالية وقيمة (٠) إذا كان على أنه ذات رافعة مالية منخفضة. - LOSS i,t متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة الخسائر و (٠) في حالة الأرباح.
المتغيرات الرقابية			
حجم البنك		X1	اللو غار يتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك.
الرافعة المالية للبنك		X2	الرافعة المالية = إجمالي الإلتزامات/ إجمالي الأصول أو = إجمالي الإلتزامات/ إجمالي الخصوم (الإلتزامات وحقوق الملكية).
الخسارة		X3	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة الخسائر و (٠) في حالة الأرباح
حجم مكتب المراجعة		X4	متغير وهمي يعادل (واحد) إذا كان مكتب المراجعة من المكاتب الكبرى (Big 4) أو (صفر) بخلاف ذلك.

المصدر: إعداد الباحث.

ثالثاً: مصادر وأساليب جمع البيانات: قام الباحث بجمع بيانات الدراسة التطبيقية التي تخدم متغيرات البحث من واقع القوائم والتقارير المالية والسنوية للبنوك، وتقارير الاستدامة، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني لكل بنك أو من الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري بالإضافة إلى موقع مباشر مصر وتتمثل فترة الدراسة والتحليل في خمسة سنوات تبدأ من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢١ من خلال إجراء تحليل محتوى للتقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة، وقد قام الباحث بتجميع وإدخال وتصنيف البيانات باستخدام برنامج EXCEL عند إجراء تحليل المحتوى للتقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى استخراج القيم التي تساعد في حساب نماذج ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط، وجودة التقارير المالية كمتغير تابع.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة: وفقاً لطبيعة البيانات اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتعلقة ببرنامج SPSS وبرنامج تحليل المسارات الهيكلية AMOS ، والتي تتمثل في:

- معلومات الإحصاء الوصفي (Descriptive analysis)، لتحديد أدنى قيمة وأعلى قيمة، والتعرف على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بشأن المتغيرات وبيان دلالتها من الجانب المحاسبي.
- مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)، والتي تعكس درجة الارتباط بين كل متغير من متغيرات البحث وبقية المتغيرات، وبيان طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.
- أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) لتحليل محتوى التقارير والقوائم المالية لقياس مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال، حيث يعتبر أسلوب تحليل المحتوى من الأساليب البحثية الوصفية التطبيقية شائعة الاستخدام في مجال العلوم الاجتماعية خاصة عند تحليل وفحص عملية الإفصاح المحاسبي.

- نموذج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Model) والذي يستخدم لتحديد أثر المتغيرات المستقلة (مؤشر الإفصاح المحاسبي عن آليات مكافحة غسيل الأموال والمتغير الوسيط وممارسات إدارة الأرباح ، على المتغير التابع والمتمثل في جودة التقارير المالية).
- أسلوب تحليل المسار (Path Analysis)، لتفسير العلاقات السببية بين المتغيرات الرئيسية للبحث، ويتطلب تحليل المسار إجراء تحليل الانحدار والتأكد من دلالة من خلال مستوى المعنوية (Sig.) وفي حالة الدلالة يجب التأكد من وجود العلاقة الخطية بين المتغيرات موضع البحث، حيث يتم حساب معامل التحديد (R) وكلما زادت قيمة هذا المعامل دلت على وجود علاقة قوية، حيث يتم تحليل التأثير المباشر للإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية، وكذلك تأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال وجودة التقارير المالية.

خامساً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تناولت الدراسة في هذا الجزء توصيف بيانات الدراسة التطبيقية من خلال بيان كل من: أدنى وأعلى قيمة، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل متغير، وبالتطبيق على العينة محل الدراسة تمهيداً لاختبار فروضها واستخلاص نتائجها، حول قياس مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال، وممارسات إدارة الأرباح، وجودة التقارير المالية، وكذلك المتغيرات الرقابية، ويلخص الباحث نتائج الدراسة الوصفية فيما يلي:

جدول رقم (٤) توصيف متغيرات الدراسة التطبيقية

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	متغيرات الدراسة
.1416261	.687302	.9524	.3810	30	مستوى الإفصاح
.0649346	-.017556	.1184	-.1209	30	ممارسات إدارة الأرباح
10746090736	16285209304	35873877454	-2453085073	30	جودة التقارير المالية
3.4703989	21.888569	26.5931	17.5033	30	حجم البنك
.0280530	.894667	.9393	.8543	30	الرافعة المالية
.425	.23	1	0	30	الخسارة
.425	.77	1	0	30	حجم مكتب المراجعة

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق أن:

- فيما يتعلق بالمتغير المستقل والمتمثل في مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال، فقد بلغ المتوسط الحسابي (.687302) وذلك بانحراف معياري (.1416261)، وقد تبين اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال بين البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (.3810)، في حين بلغت أعلى قيمة (.9524)، وقد جاء المتوسط الحسابي لإجمالي مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال في المدى الطبيعي عند درجة ثقة ٩٥٪.
- وفيما يتعلق بالمتغير الوسيط والمتمثل في ممارسات إدارة الأرباح، فقد بلغ المتوسط الحسابي (-.017556) وذلك بانحراف معياري (.0649346)، وقد تبين اللوغاريتم

أثر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح..... أ/ إسلام محمد رفعت على يونس موسي

الطبيعي لإجمالي ممارسات إدارة الأرباح بين البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (-1209)، في حين بلغت أعلى قيمة (1184)، وقد جاء المتوسط الحسابي لإجمالي مستوى الإفصاح عن ممارسات إدارة الأرباح في المدى الطبيعي عند درجة ثقة ٩٥٪، في حين بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمتغير التابع والمتمثل في جودة التقارير المالية (16285209304)، وذلك بانحراف معياري (10746090736)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي ممارسات إدارة الأرباح بين البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (-2453085073)، في حين بلغت أعلى قيمة (35873877454)، وقد جاء المتوسط الحسابي لإجمالي مستوى الإفصاح عن ممارسات إدارة الأرباح في المدى الطبيعي عند درجة ثقة ٩٥٪.

- كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمتغيرات الرقابية (حجم البنك، الرافعة المالية، الخسارة، حجم مكتب المراجعة) خلال فترة الدراسة (21.888569) (894667) (23) (77)، وبانحراف معياري (3.4703989) (0280530) (425) (425) على التوالي.

سادساً: نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis: في ضوء طبيعة البيانات تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين المتغيرات، كما بالجدول التالي:

جدول رقم (٥) نتائج مصفوفة الارتباط المتغيرات الدراسة Pearson Correlation

المتغيرات	قيمة الاختبار والمعنوية	مستوى الإفصاح	ممارسات إدارة الأرباح	جودة التقارير المالية
مستوى الإفصاح	Pearson Correlation	1	.891	.630
	Sig. (2-tailed)		.015	.008
ممارسات إدارة الأرباح	Pearson Correlation		1	.792
	Sig. (2-tailed)			.016
جودة التقارير المالية	Pearson Correlation			1
	Sig. (2-tailed)			

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق أنه توجد علاقة ارتباط معنوية طردية بين مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال و ممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.891) بمستوى معنوية (.015)، كما توجد علاقة ارتباط معنوية طردية بين مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال وجودة التقارير المالية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.630) بمستوى معنوية (.008)، في حين توجد علاقة ارتباط معنوية طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.792) بمستوى معنوية (.016).

سابعاً: نتائج إختبارات فروض الدراسة التطبيقية:

١ - نتائج إختبار الفرض الأول بشأن مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال من قبل البنوك التجارية المصرية:

في ضوء مؤشر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال لقياس المتغير المستقل في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية للرقابة المصرفية، بالإضافة إلى التعليمات والإرشادات الصادرة عن البنك المركزي المصري، اعتمد الباحث على مؤشر الإفصاح التالي لقياس هذا المتغير (بدر، ٢٠٢٣):

■ مستوى الإفصاح (قيمة المؤشر) = إجمالي بنود الإفصاح الفعلي / إجمالي درجات بنود الإفصاح بالمؤشر

■ حيث يتم اعطاء درجة = واحد للبند المفصوح عنه ودرجة = صفر في حال عدم الإفصاح، ثم قياس مستوى الإفصاح وفقاً للمعادلة السابقة.

وقد تم الاعتماد على مقياس رتبي لإعطاء مستوى إفصاح البنوك عن آليات مكافحة غسيل الأموال باستخدام المقياس الرتبي للأهمية النسبية لتلك البنود، وذلك للاستفادة منها عند تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية. ويوضح الجدول العلاقة بين نسبة مستوى الإفصاح ومستوى الإفصاح المناسب:

جدول رقم (٦) العلاقة بين نسبة الإفصاح ومستوى الإفصاح المناسب

المستوى	نسبة الإفصاح	مستوى ودلالة الإفصاح
الأول	أقل من ٤٠٪	إفصاح منخفض جداً
الثاني	من ٤٠٪ إلى أقل من ٦٠٪	إفصاح منخفض
الثالث	من ٦٠٪ إلى أقل من ٧٥٪	إفصاح متوسط
الرابع	من ٧٥٪ إلى أقل من ٩٠٪	إفصاح كاف
الخامس	٩٠٪ فأكثر	إفصاح كاف جداً

وتأسيساً على ما سبق، يعرض الباحث فيما يلي تحليل القوائم المالية للبنوك محل العينة لقياس المتغير المستقل كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٧) قياس مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال في البنوك التجارية

البنك	السنوات	إجمالي بنود الإفصاح الفعلي (١)	إجمالي بنود مؤشر الإفصاح المقترح (٢)	مستوى الإفصاح (قيمة المؤشر) (1/2)	دلالة مستوى الإفصاح
بنك التعمير والإسكان	2017	11	21	٥٢٪	منخفض
	2018	11	21	٥٢٪	منخفض
	2019	13	21	٦٢٪	متوسط
	2020	14	21	٦٧٪	متوسط
	2021	17	21	٨١٪	كاف
بنك قطر الوطني الأهلي	2017	12	21	٥٧٪	منخفض
	2018	13	21	٦٢٪	متوسط
	2019	14	21	٦٧٪	متوسط
	2020	16	21	٧٦٪	كاف
	2021	16	21	٧٦٪	كاف
CIB البنك التجاري الدولي	2017	14	21	٦٧٪	متوسط
	2018	16	21	٧٦٪	كاف
	2019	16	21	٧٦٪	كاف

أثر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح.....
أ/ إسلام محمد رفعت على يونس موسي

كاف	٪٨٦	21	18	2020	بنك الكويت الوطني- مصر
كاف جداً	٪٩٥	21	20	2021	
منخفض جداً	٪٣٨	21	8	2017	
منخفض	٪٥٢	21	11	2018	
منخفض	٪٥٧	21	12	2019	
متوسط	٪٦٧	21	14	2020	
كاف	٪٧٦	21	16	2021	بنك قناة السويس
متوسط	٪٦٢	21	13	2017	
متوسط	٪٦٢	21	13	2018	
متوسط	٪٧١	21	15	2019	
كاف	٪٨٦	21	18	2020	
كاف	٪٨٦	21	18	2021	
منخفض	٪٤٨	21	10	2017	بنك أبو ظبي التجاري - مصر ADCB
متوسط	٪٦٢	21	13	2018	
متوسط	٪٥٧	21	12	2019	
كاف جداً	٪٩٠	21	19	2020	
كاف جداً	٪٩٥	21	20	2021	
إفصاح متوسط	69%	المتوسط العام			

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق، ارتفاع نسب ودلالة مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال في البنوك التجارية في البنوك التجارية المصرية خلال الفترة الممتدة بين العامين (2020-2021)، حيث تراوحت نسبة مستوى الإفصاح من (57%) إلى (95%) وبدلالة مستوى إفصاح تراوحت ما بين المستوى المتوسط والمستوى الكاف جداً. بينما إنخفضت نسب مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال في البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين العامين (2020-2021)، حيث تراوحت نسبة مستوى الإفصاح من (38%) إلى (62%) وبدلالة مستوى إفصاح تراوحت ما بين المستوى المنخفض والمستوى المتوسط.

ولاختبار صحة هذا الفرض تم تحليل محتوى التقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من (2017 إلى 2021)، وذلك لبيان وتحديد مستوى ونسبة الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال، وذلك على النحو الوارد في الجدول التالي:

جدول رقم (٨) مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال
خلال الفترة الممتدة (2017-2021)

البنك	السنوات	المتغير المستقل (مستوى الإفصاح)	دلالة مستوى الإفصاح
بنك التعمير والإسكان	متوسط الفترة	٪٦٣	إفصاح متوسط
بنك قطر الوطني الأهلي	متوسط الفترة	٪٦٨	إفصاح متوسط
CIB البنك التجاري الدولي	متوسط الفترة	٪٨٠	إفصاح كاف
بنك الكويت الوطني- مصر	متوسط الفترة	٪٥٨	إفصاح منخفض
بنك قناة السويس	متوسط الفترة	٪٧٣	إفصاح متوسط
ADCB بنك أبو ظبي التجاري - مصر	متوسط الفترة	٪٧٠	إفصاح متوسط
المتوسط العام		٪٦٩	إفصاح متوسط

المصدر: من إعداد الباحث.

أثر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح..... أ/ إسلام محمد رفعت على يونس موسي

ويتضح من الجدول السابق، ارتفاع نسب ودلالة مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال في البنوك التجارية المصرية خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧-٢٠٢١)، حيث بلغت نسبة مستوى الإفصاح (69%) وبدلالة مستوى إفصاح للبنوك تراوح ما بين المستوى المنخفض والمستوى الكاف، ويعني ذلك أن مستوى الإفصاح خلال فترة الدراسة كان مستوى متوسط، وبناءً على ذلك، يتضح للباحث قبول الفرض الأول حيث هناك التزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال بشكل كاف من قبل البنوك التجارية المصرية محل الدراسة في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية للرقابة المصرفية.

٢- نتائج اختبار الفرض الثاني بشأن تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة:

ينص الفرض الثاني من فروض البحث على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة"، ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار لأثر تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية، كما بالجدول التالي رقم (٩).

جدول رقم (٩) نتائج نموذج الانحدار لأثر تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال

على ممارسات إدارة الأرباح

المتغيرات	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعياري Beta	T قيمة " المحسوبة "	القيمة الاحتمالية p-value	الدلالة الإحصائية
ثابت الدالة	-.078	-	-1.328	.194	غير معنوي
آليات مكافحة غسيل الأموال	.088	.191	٢.050	.003	معنوي
■ المؤشرات العامة للنموذج:					
R معامل الارتباط المتعدد	.911				
R ² معامل التحديد	.830				
المحسوبة F قيمة	1.102				
(ن - ١) درجات الحرية	29				
p-value القيمة الاحتمالية	.003				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

ويتبين من الجدول السابق، معنوية نموذج الانحدار على المستوى الإجمالي لأثر الإفصاح المحاسبي عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (٥٪)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (1.102) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (.003). كما بلغ معامل الارتباط الكلي (R) Multiple Regression Analysis للنموذج (.911) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين متغيرات النموذج، وقد بلغ معامل التحديد (R²) Coefficient of Determination (.830)، حيث يشير إلى قدرة عناصر مؤشر الإفصاح المحاسبي عن آليات مكافحة غسيل الأموال على تفسير (٨٣٪) من التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح، وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية كافة مؤشرات الإفصاح المحاسبي عن آليات مكافحة غسيل الأموال للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

ومن ثم يمكن صياغة نموذج الانحدار الذي يقيس هذا الأثر وفقاً لنتائج الجدول السابق كما يلي:

$$EMP = -.078 + .088 DAML$$

ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول السابق، يمكن قبول الفرض الثاني من فروض البحث حيث " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، وذلك من خلال العرض والتحليل السابق لنتائج تحليل الانحدار.

٣- نتائج اختبار الفرض الثالث بشأن قياس مدى تأثير تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على تحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة: ينص الفرض الثالث من فروض البحث على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة"، ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار لأثر تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية كما بالجدول التالي رقم (١٠).
 جدول رقم (١٠) نتائج نموذج الانحدار لأثر تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على تحسين جودة التقارير المالية

المتغيرات	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعياري Beta	T قيمة " المحسوبة "	القيمة الاحتمالية p-value	الدلالة الإحصائية
ثابت الدالة	-.089	-	8.391	.000	غير معنوي
آليات مكافحة غسيل الأموال	.078	.179	4.981	.035	معنوي
■ المؤشرات العامة للنموذج:					
R معامل الارتباط المتعدد	.791				
R ² معامل التحديد	.562				
المحسوبة F قيمة	.962				
(ن - ١) درجات الحرية	29				
p-value القيمة الاحتمالية	.035				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي
 ويتبين من الجدول السابق، معنوية نموذج الانحدار على المستوى الإجمالي لأثر الإفصاح المحاسبي عن آليات مكافحة غسيل الأموال على تحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (٥٪)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (962). بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (035). كما بلغ معامل الارتباط الكلي (Multiple R) Regression Analysis للنموذج (791) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين متغيرات النموذج، وقد بلغ معامل التحديد (R² Coefficient of Determination) (562). حيث يشير إلى قدرة عناصر مؤشر الإفصاح المحاسبي عن آليات مكافحة غسيل الأموال على تفسير (56.2%) من التغيرات في جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية محل الدراسة، وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية كافة مؤشرات الإفصاح المحاسبي عن آليات مكافحة غسيل الأموال للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.
 ومن ثم يمكن صياغة نموذج الانحدار الذي يقيس هذا الأثر وفقاً لنتائج الجدول السابق كما يلي:
 ومن ثم يمكن صياغة نموذج الانحدار الذي يقيس هذا الأثر وفقاً لنتائج الجدول السابق كما يلي:

$$FRQ = -.089 + .078 DAML$$

ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول السابق، يمكن قبول الفرض الثالث من فروض البحث حيث " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة"، وذلك من خلال العرض والتحليل السابق لنتائج تحليل الانحدار.

٤- نتائج اختبار الفرض الرابع بشأن انعكاسات العلاقة بين تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال وممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة:

تم استخدام تحليل المسار (Path Analysis) لتحليل تأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال وجودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية.

ويمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$MV = B1 M + B2 X + B3 X1 + B4 X2 + B5 X3 + B6 X4 + B7 X5 + B8 X6$$

حيث أن:

=MV	القيمة السوقية للبنك	=X3	الخسارة
=M	الإستحقاقات غير الإختيارية	=X4	حجم مكتب المراجعة
=X	الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال		
=X1	حجم البنك		
=X2	الرافعة المالية		

ولاختبار صحة هذا الفرض تم إجراء التحليلات الإحصائية التالية:

١/٤ - اختبار سوبل Sobel Test:

يستخدم اختبار سوبل (Sobel Test) لقياس معنوية التأثيرات غير المباشرة للمتغير المستقل على المتغير التابع في ظل وجود المتغير الوسيط (مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية في ظل وجود الإستحقاقات غير الإختيارية كمتغير وسيط)، ومن ثم لا تكون النتائج ذات دلالة معنوية إلا بعد إجراء اختبار سوبل Sobel Test، ويعتمد اختبار سوبل على قيمة Z-Value فإذا كانت قيمة Z-Value أكبر من (1.96) نستنتج بأن النموذج هو نموذج متغير وسيط أي أن التأثير غير المباشر هو حقيقي والعكس صحيح إذا كانت القيمة أقل من (1.96).

وتعتمد قيمة Z-Value على معاملات الانحدار غير المعيارية والأخطاء المعيارية للعلاقة بين كل من المتغير المستقل (مؤشر الإفصاح) والمتغير الوسيط (ممارسات إدارة الأرباح)، وكذلك معاملات الانحدار غير المعيارية والأخطاء المعيارية للعلاقة بين كل من المتغير الوسيط (ممارسات إدارة الأرباح) والمتغير التابع (جودة التقارير المالية).

جدول رقم (١١) نتائج اختبار سوبل Sobel Test

مسار المتغير الوسيط	التأثير Effect	قيمة Z-Value	الخطأ المعياري SE	القيمة الاحتمالية P-Value
مؤشر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال - ممارسات إدارة الأرباح - جودة التقارير المالية	٠,٠٠١١	٢,١٥٨	٠,٠٠٠٥١	٠,٠٣١

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل AMOS

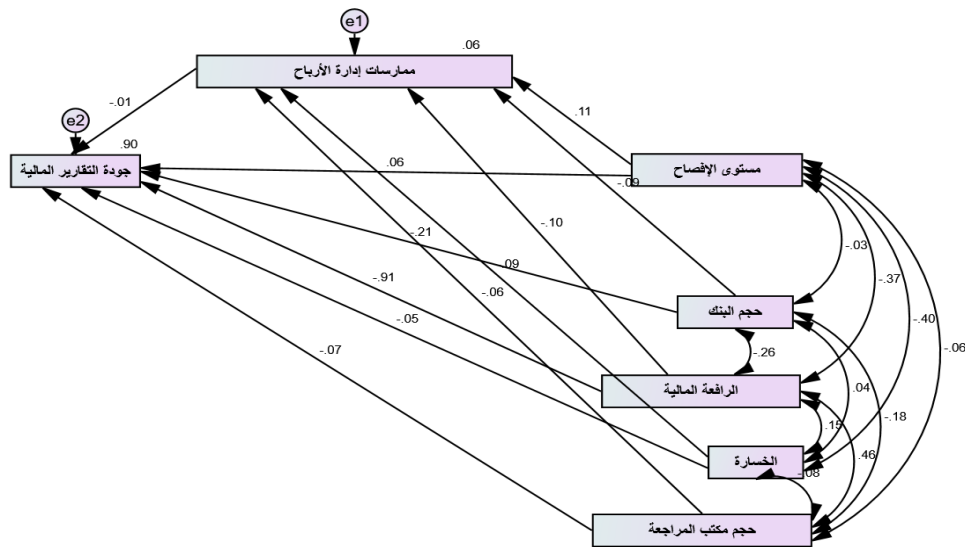
يتضح من الجدول رقم (١١)، أن ممارسات إدارة الأرباح يلعب دور الوسيط بين مؤشر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال وجودة التقارير المالية حيث بلغت قيمة اختبار سوبل Sobel Test (٢,١٥٨) بقيمة احتمالية P-Value = ٠,٠٣١ حيث

أثر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح..... أ/ إسلام محمد رفعت على يونس موسي

كان المسار كما يأتي: (مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال – ممارسات إدارة الأرباح – جودة التقارير المالية).

٢/٤- نموذج تحليل المسار (Amos):

ولاختبار صحة الفرض الرابع، تم استخدام نماذج المعادلات الهيكلية لتحليل المسار (Amos) لتحليل تأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال وجودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية في ظل وجود بعض المتغيرات الرقابية مثل حجم البنك والرافعة المالية والخسارة وحجم مكتب المراجعة، كما يوضح الشكل التالي:



المصدر: نتائج تحليل AMOS (version 26)

النسبة بين قيمة كاي ^٢ (Chi - Square) و درجات الحرية (DF) = ٣,٠٧٣، P- Value= .003
R ² (في حالة التأثير على (ممارسات إدارة الأرباح (M)) = .612
R ² (في حالة التأثير على (جودة التقارير المالية (Y)) = .897
مؤشر تاكر- لويس (TLI) = .999
مؤشر المطابقة النسبي (RFI) = .991
مؤشر المطابقة المعياري (NFI) = .998
مؤشر الملازمة التزايدية (IFI) = 1.000
الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) = .014
مؤشر جودة المطابقة (GFI) = .999
مؤشر المطابقة المقارن (CFI) = 1.000
الجذر التربيعي للبواقي (RMR) = .005

شكل رقم (١)

النموذج المقترح لمسار العلاقات بين مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال وممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية

ويمكن تجميع بيانات الشكل السابق من خلال الجدول التالي والذي يوضح طبيعة العلاقة والأثر بين متغيرات نموذج تحليل المسار (AMOS) ومدى معنوية كل منها وذلك النحو الآتي:

جدول رقم (١٢) نتائج نموذج AMOS لتأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط
 على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال
 وجودة التقارير المالية

المتغير الرئيسي	المتغيرات الفرعية	R2	معامل الانحدار (B)	T-Test (C.R)	التأثير المباشر	التأثير غير مباشر	التأثير الكلي	p-value	مستوى المعنوية
جودة التقارير المالية (Y)	مستوى الإفصاح (X)	.612	.112	.539٢	.112	.000	.112	.٠٣٢	معنوي
	مستوى الإفصاح (X)	.897	.061	.879٥	.061	-.001	.060	.39٠	معنوي
	حجم البنك (X1)		-.212	-3.435	-.212	.001	.212	.000	معنوي
	الرافعة المالية (X2)		-.913	-	12.276	.001	.912	.000	معنوي
	الخسارة (X3)		-.046	-.716٨	-.046	.001	.046	.44٠	معنوي
	حجم مكتب المراجعة (X4)		-.070	-1.037	-.070	.000	.070	.300	غير معنوي
	الاستحقاقات غير الاختيارية (M)		-.006	-٤,٠٩٨	-.006	.000	.006	.22٠	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل AMOS

ومما سبق يتضح للباحث ما يلي:

- معنوية النموذج المقترح ككل في إختبار العلاقة التأثيرية بين المتغيرات حيث بلغت النسبة بين قيمة كاي^٢ (Chi - Square) ودرجات الحرية (DF) (3.073) في حين بلغت قيمة P-Value = 0.003، حيث (P-Value > 0.05) ولذلك يعتبر النموذج المقترح معنوي في تفسير العلاقة التأثيرية، مما يدل ذلك على تطابق النموذج مع النموذج الأصلي للبيانات.
- بلغت قيمة مؤشر التوافق (GFI) (99.9 %)، وقيمة مؤشر المطابقة المقارن (CFI) (100 %)، وكلما زادت هذين المؤشرين دل ذلك على توافق أفضل، كما بلغت قيمة الجذر التربيعي للبواقي (RMR) (0.005) وكلما صغرت قيمة ذلك المؤشر دل ذلك على توافق أكبر، وبذلك يتضح لنا جودة النموذج المقدر.
- أيضاً كان مؤشر Toker-Lewis Index (TLI) الذي بلغ القيمة (0.999) دلالة على مطابقة البيانات للنموذج مطابقة جيدة بالإضافة لمؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) وهو أهم المؤشرات في النموذج البنائي والذي بلغ القيمة (0.014) وهي قيمة جيدة وقريبة من الصفر حيث التطابق التام، كما بلغ مؤشر المطابقة المعياري Normed Fit Index (NFI) قيمة (0.998) وهي قيمة جيدة تكاد تقترب من الواحد الصحيح، كما اتضح أيضاً أن قيمة مؤشر الملائمة التزايدية Incremental Fit Indices (IFI) واحد صحيح وهذا يشير إلى تطابق النموذج، وأخيراً بلغ مؤشر المطابقة النسبي Relative Fit Index (RFI) قيمة (0.991) وهذه قيمة جيدة للمطابقة حيث أن أفضل تطابق عندما تكون القيمة تساوي (0.950) والتطابق التام عندما تكون القيمة تساوي الواحد الصحيح
- يحقق النموذج نسبة كبيرة من التفسير للتغير في جودة التقارير المالية التي بلغت (89.7 %) وذلك يرجع لقيمة معامل التحديد حيث بلغت (R² = 0.897)، مما يدل ذلك على أن التغير في جودة التقارير المالية يرجع إلى التغير في كلاً من؛ مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل

- الأموال، حجم البنك، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، الخسارة، والإستحقاقات غير الإختيارية بنسبة (89.7%)، أما باقى نسبة التغير فترجع إلى متغيرات أخرى لم يتم إختبارها في الدراسة وبنسبة (10.3%).
- كما بلغ معامل التحديد الذي يفسر التغير في الإستحقاقات غير الإختيارية ($R^2 = 0.612$)، مما يدل ذلك على أن التغير في الإستحقاقات غير الإختيارية يرجع إلى التغير في مستوى تطبيق الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال بنسبة (61.2%)، أما باقى نسبة التغير فترجع إلى متغيرات أخرى لم يتم إختبارها في الدراسة وبنسبة (38.8%).
- هناك أثر طردى للإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على القيمة المطلقة للإستحقاقات غير الإختيارية وذلك في ظل عدم وجود متغيرات رقابية قد تؤثر على تلك العلاقة حيث بلغ معامل الانحدار (0.112). بمستوى معنوية (0.032)، ويعني ذلك وجود أثر عكسي للإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.
- وجود أثر مباشر موجب لمستوى تطبيق الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية للبنوك المصرية محل الدراسة، حيث بلغ معامل الانحدار (0.061). بمستوى معنوية (0.039). وتحول ذلك إلى أثر غير مباشر سلبي في حالة وجود الإستحقاقات غير الإختيارية (ممارسات إدارة الأرباح) كمتغير وسيط بين مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال وجودة التقارير المالية حيث بلغ معامل الانحدار (-0.001). بمستوى معنوية (0.039)، حيث أصبح الأثر الكلي أثر إيجابي بمعامل إنحدار (0.060). لذا نستنتج أهمية الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال كمغير مستقل في تحسين جودة التقارير المالية وتأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط. وعليه تكون معادلة خط الانحدار كما يلي:

$$MV = -0.006M - 0.061X - 0.212X1 - 0.913X2 - 0.046X3 - 0.070X4$$

ويتضح مما سبق أن القيمة المطلقة للإستحقاقات غير الإختيارية (ممارسات إدارة الأرباح) يلعب دور الوساطة بين مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال وجودة التقارير المالية، وذلك بعد أن أظهر تحليل المسار أن هناك تأثير غير مباشر معنوي بمستوى معنوية $P\text{-Value} = 0.039$ ، حيث كان المسار كما يأتي: (مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال - ممارسات إدارة الأرباح - جودة التقارير المالية).

ونستنتج من ذلك قبول الفرض الرابع حيث يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية في ظل وجود الإستحقاقات غير الإختيارية كمتغير وسيط. ويعني ذلك وجود أثر غير مباشر طردى معنوي لمستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية في ظل الإستحقاقات غير الإختيارية (ممارسات إدارة الأرباح) كمتغير وسيط.

القسم السادس

الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

في إطار عرض وتحليل الإطار النظري للبحث وبناء مؤشر مقترح للإفصاح المحاسبي عن آليات مكافحة غسيل الأموال في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية للرقابة المصرفية، وإسترشاداً بالضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري، وتقديم أدلة تطبيقية بالبنوك التجارية العاملة في مصر يمكن عرض نتائج البحث وتقديم مجموعة من التوصيات والدراسات المستقبلية على النحو التالي:

أولاً: دلالات ونتائج البحث:

- 1- تفرض المخاطر المتعلقة بعمليات غسيل الأموال تداعيات سلبية وتكاليف كبيرة قد تصل إلى مليارات الدولارات على مستوى العالم، والتي يصعب قياسها وتحليلها والعمل على ترشيدها خاصة في ظل عدم وجود أسس ونماذج موضوعية للمحاسبة بشأنها.
- 2- تمثلت مواجهة عمليات غسيل الأموال في ظهور العديد من الهيئات والمنظمات المهنية لتفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال لإحكام الرقابة، ومن الأمثلة البارزة على هذه المبادرات إتفاقية فيينا، وبيان مبادئ لجنة بازل، وتوجيهات الإتحاد الأوروبي، وقرار المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ومجموعة العمل المالي (FATF)، وأخيراً وضع معايير معينة عند منح الترخيص والهياكل المطلوبة للبنوك، وكذلك الالتزام بأساليب الرقابة المصرفية المستمرة.
- 3- تزايد الاهتمام من قبل كافة الأطراف الداخلية والخارجية بالإفصاح بشكل واضح عن آليات مكافحة غسيل الأموال مما يساعد مستخدمي التقارير المالية من تقييم آثار المخاطر المرتبطة بعمليات غسيل الأموال والحد من ممارسات إدارة الأرباح، مما ينعكس بدوره على تحسين جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية.
- 4- تمارس البنوك التجارية دور حيوي في تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال حيث يعتبر القطاع المصرفي المحور الرئيسي لغسيل الأموال حيث أنه يمثل القنوات الرئيسية لتحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال نظيفة، في حين تزدهر البنوك والمؤسسات المالية والنظام المالي بأكمله بفضل ثقة العملاء ويمكن أن يكون للانخفاض الكبير في مستوى ثقة العملاء في النظام المالي آثار سلبية على استقرار القطاع المصرفي.
- 5- تولدت ظاهرة غسيل الأموال في البنوك التجارية للعديد من الأسباب من أهمها المخاطر الأخلاقية الناتجة عن الفساد السياسي والاجتماعي والأخلاقي في أنظمة الدول مثل غياب الشفافية، والتلاعب في التقارير المالية (ممارسات إدارة الأرباح)، غياب الإتفاق الدولي على مفهوم موحد للمال ذات المصادر غير الشرعية ومكافحته مما يشكل عائقاً في سبيل التعاون الدولي لمكافحة هذه العمليات، وأخيراً غياب القوانين الصارمة لمكافحة غسيل الأموال في القطاع المصرفي وتقديم تسهيلات بنكية مما يشجع على عمليات غسيل الأموال فيها.
- 6- تمارس البنوك دوراً رئيسياً في عمليات مكافحة غسيل الأموال، وذلك عبر المراحل المختلفة لتلك العملية سواء كان ذلك في مرحلة الإيداع أو الإحلال (Placement)، التغطية أو الفصل (Layering)، الإدماج (Integration)، وسواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، فهناك أساليب مختلفة إما بإيداعها في أحد البنوك أو عن طريق تحويل هذه النقود إلى عملات أجنبية، أو عن طريق عمليات شراء ثم بيعها والتصرف فيها بعد ذلك.

- ٧- ترتبط ممارسات إدارة الأرباح بمجموعة من الحوافز التي تم تصنيفها إلى ثلاث حوافز رئيسية هم الحوافز التعاقدية (Contractual Incentives)، حوافز السوق (Market Incentives)، وأخيراً الحوافز التنظيمية (Regulatory Incentives).
- ٨- بدأ إهتمام الدولة المصرية بخطورة الممارسات المتعلقة بعملية غسيل الأموال وما يرتبط بها من جرائم منظمة بإصدار قانون مكافحة غسيل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، والذي تم بموجبه إنشاء وحدة مكافحة غسيل الأموال بالبنك المركزي، وهي وحدة للتحريات المالية تقوم بأنشطة مكافحة غسيل الأموال في مصر، وتهدف الوحدة إلى تحسين أنظمة مكافحة غسيل الأموال الموجودة لدى كافة المؤسسات المالية العاملة في مصر حتى تحول دون إستغلالها في غسيل الأموال الناتجة عن الأنشطة الإجرامية.
- ٩- تخدم الإدارة المركزية للرقابة بالبنك المركزي المصري إلزام البنوك في مجال مكافحة غسيل الأموال أهداف رئيسية تتمثل في ضمان الإلتزام بالإطار القانوني والرقابي لمكافحة غسيل الأموال، تقييم مخاطر غسيل الأموال بالمؤسسات المالية التي تخضع لرقابة البنك المركزي المصري، وأيضاً تحديد أوجه المخاطر وتقييم فاعلية الضوابط المطبقة والرقابة على خطط الإجراءات التصحيحية.
- ١٠- تتمثل السلطات الرقابية في منظومة مكافحة غسيل الأموال في كل من البنك المركزي المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، وجهات إنفاذ القانون (قطاع الأمن الوطني، هيئة الأمن القومي، هيئة الرقابة الإدارية).

كما كشفت الدراسة التطبيقية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي

- ١١- أظهرت نتائج تحليل المحتوى للتقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة من خلال مؤشر الإفصاح المقترح عن آليات مكافحة غسيل الأموال إرتفاع نسب ودلالة مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال في البنوك التجارية في البنوك التجارية المصرية خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠٢٠ - ٢٠٢١)، حيث تراوحت نسبة مستوى الإفصاح من (٥٧٪) إلى (٩٥٪) وبدلالة مستوى إفصاح تراوحت ما بين المستوى المتوسط والمستوى الكاف جداً. بينما انخفضت نسب مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال في البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠٢٠ - ٢٠٢١)، حيث تراوحت نسبة مستوى الإفصاح من (٣٨٪) إلى (٦٢٪) وبدلالة مستوى إفصاح تراوحت ما بين المستوى المنخفض والمتوسط.
- ١٢- تم استخدام اختبار سوبل (Sobel Test) لقياس معنوية التأثيرات غير المباشرة للمتغير المستقل على المتغير التابع في ظل وجود المتغير الوسيط (مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية في ظل وجود الإستحقاقات غير الإختيارية كمتغير وسيط)، ومن ثم لا تكون النتائج ذات دلالة معنوية إلا بعد إجراء اختبار سوبل Sobel Test، ويعتمد اختبار سوبل على قيمة Z-Value فإذا كانت قيمة Z-Value أكبر من (١,٩٦) نستنتج بأن النموذج هو نموذج متغير وسيط أي أن التأثير غير المباشر هو حقيقي والعكس صحيح إذا كانت القيمة أقل من (١,٩٦)، وأظهرت نتائج هذا الاختبار أن ممارسات إدارة الأرباح يلعب دور الواسطة بين مؤشر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال وجودة التقارير المالية حيث بلغت قيمة اختبار سوبل Z-Value (2.158) Sobel Test بقيمة احتمالية P-Value = 0.031 حيث كان المسار كما يأتي: (مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال - ممارسات إدارة الأرباح - جودة التقارير المالية).
- ١٣- يحقق نموذج AMOS لتأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال وجودة التقارير المالية نسبة كبيرة من

التفسير للتغير في جودة التقارير المالية التي بلغت (٨٩,٧٪) وذلك يرجع لقيمة معامل التحديد حيث بلغت ($R^2 = 0.897$)، مما يدل ذلك على أن التغير في جودة التقارير المالية يرجع إلى التغير في كلاً من؛ مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال، حجم البنك، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، الخسارة، والإستحقاقات غير الإختيارية بنسبة (٨٩,٧٪)، أما باقى نسبة التغير فترجع إلى متغيرات أخرى لم يتم إختبارها في الدراسة وبنسبة (١٠,٣٪).
١٤- بلغت قيمة معامل التحديد الذي يفسر التغير في الإستحقاقات غير الإختيارية ($R^2 = 0.612$)، مما يدل ذلك على أن التغير في الإستحقاقات غير الإختيارية يرجع إلى التغير في مستوى تطبيق الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال بنسبة (٦١,٢٪)، أما باقى نسبة التغير فترجع إلى متغيرات أخرى لم يتم إختبارها في الدراسة وبنسبة (٣٨,٨٪).

١٥- يوجد أثر مباشر موجب لمستوى تطبيق الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية للبنوك المصرية محل الدراسة، حيث بلغ معامل الانحدار (0.061). بمستوى معنوية (0.039). وتحول ذلك إلى أثر غير مباشر سلبي في حالة وجود الإستحقاقات غير الإختيارية (ممارسات إدارة الأرباح) كمتغير وسيط بين مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال وجودة التقارير المالية حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (-0.001). بمستوى معنوية (0.039)، حيث أصبح الأثر الكلي أثر إيجابي بمعامل إنحدار (0.060). لذا نستنتج أهمية الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال كمغير مستقل في تحسين جودة التقارير المالية وتأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط.

١٦- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية في ظل وجود الإستحقاقات غير الإختيارية كمتغير وسيط. ويعني ذلك وجود أثر غير مباشر طردي معنوي لمستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على جودة التقارير المالية في ظل الإستحقاقات غير الإختيارية (ممارسات إدارة الأرباح) كمتغير وسيط.

١٧- أظهرت نتائج نموذج AMOS لتأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال وجودة التقارير المالية معنوية النموذج المقترح ككل في إختبار العلاقة التأثيرية بين المتغيرات حيث بلغت النسبة بين قيمة χ^2 (Chi Square -) ودرجات الحرية (3.073 DF) في حين بلغت قيمة (P-Value = 0.003)، حيث ($P\text{-Value} > 0.05$) ولذلك يعتبر النموذج المقترح معنوي في تفسير العلاقة التأثيرية، مما يدل ذلك على تطابق النموذج مع النموذج الأصلي للبيانات.

ثانياً: توصيات البحث: في سياق عرض وتحليل الإطار النظري، ونتائج الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية العاملة في مصر، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

١- يجب العمل على تطوير نظام معلومات متكامل من خلال وضع برامج شاملة لتفعيل دور الدولة في تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال والإنضمام الى الاتفاقيات الدولية لمعالجة جريمة غسيل الأموال.

٢- ضرورة عقد دورات تدريبية وورش عمل بشكل مستمر لموظفي البنك من أجل تنمية مهاراتهم وخبراتهم للكشف عن ممارسات غسيل الأموال، ومعرفة الوسائل والطرق المستحدثة المتبعة في تمرير عمليات غسيل الأموال، بالإضافة إلى استقطاب الخبراء لتقديم المزيد من البيانات والمعلومات، وذلك في إطار المساعدات الفنية التي تقدم في مجال ممارسات غسيل الأموال.

٣- ضرورة وجود وظيفة مراقبة عمليات غسيل الأموال في إطار الهيكل الإداري للمؤسسات المالية مثل سماسرة العقارات وشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال ومكاتب السمسرة.

٤- يجب قيام البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية بإجراء عملية المساءلة للبنوك التجارية المصرية وذلك للتحقق من مدى الالتزام بالتعليمات التي تصدرها الجهات الرقابية والمتطلبات القانونية والإفصاح عن عمليات غسيل الأموال لتحقيق المزيد من الشفافية والمصادقية.

٥- يجب العمل على جلب الطرق والوسائل المستحدثة والمتبعة لمكافحة عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية من نظم وبرمجيات توفر الحماية الكافية من المخاطر التي تصاحب استخدام التكنولوجيا المصرفية، الأمر الذي بدوره يعمل على الرقابة والسيطرة على حركة الأموال مما يساعد على الحد من عمليات غسيل الأموال.

٦- يجب على البنوك التجارية الإفصاح عن عمليات الإشتباه بغسيل الأموال الخاصة بهؤلاء العملاء، وذلك كإشارة تحذير للبنوك الأخرى لعدم التعامل مع هؤلاء العملاء.

٧- يجب على البنوك التجارية ومراكز الأبحاث العلمية على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في مجال عمليات غسيل الأموال للوقوف على آخر التطورات الدولية في هذا المجال.

٨- ضرورة بذل الجهود من قبل المؤسسات المصرفية لتعزيز تنظيم سياسة مكافحة غسيل الأموال لتحسين كفاءة المؤسسات المالية، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز كفاءة مسؤول الإمتثال لضمان جودة إمتثال أفضل.

٩- ضرورة قيام البنوك التجارية ببناء أساليب دولية تواكب التطور التقني الحالي من أجل مكافحة عمليات غسيل الأموال ومواكبة المخاطر المتزايدة خاصة في مجال التقنيات المالية.

١٠- العمل على تقييم دوري لآليات الرقابة الداخلية في البنوك التجارية لمنع التلاعب بالبيانات، وكذلك رفع مستوى الإفصاح عن عمليات غسيل الأموال لتحقيق الشفافية مما يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية.

١١- يجب على إدارة البنوك العمل بشكل دوري على تطوير مدونة السلوك الأخلاقي لتحديد ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي، بالإضافة إلى ضرورة إفصاح إدارة البنوك بالتقارير السنوية عن آليات مكافحة غسيل الأموال طبقاً للنموذج العام لمؤشرات الإفصاح المقترح بالدراسة الحالية لتحسين جودة التقارير المالية.

١٢- ضرورة قيام المؤسسات المالية بتبني إستراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر الناتجة عن عمليات غسيل الأموال لتعزيز قدرتها على الإستجابة للفرص والحد من المخاطر والإمتثال للآطر التنظيمية والمتطلبات التشريعية المتعلقة بالحفاظ على تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية التي ترتبط بمجالات البحث:

يمكن للباحثين إجراء مزيد من الدراسات والبحوث التي ترتبط بموضوع البحث أهمها ما يلي:

١- دراسة إنتقادية وتحليلية لسياسات مكافحة غسيل الأموال (AML) المعمول بها في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالأصول الرقمية والعملات المشفرة.

٢- مدخل محاسبي مقترح للإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال في ضوء معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI-G4) على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية.

٣- نموذج محاسبي مقترح لتفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسة الإدارة للسلوك الانتهازي من خلال إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية.

٤- أثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركة على إرتكاب الغش بالقوائم المالية وممارسة عمليات غسيل الأموال - دراسة تطبيقية.

مراجع البحث

أ- المراجع العربية

١. إبراهيم، الهادي آدم محمد، وهارون، مصطفى. (٢٠١٦). المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح سوق المال في الخرطوم. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٥٥٤ ، ٢٠٤ - ٢٥٥.
٢. آل حسن، علي. (٢٠١٨). إدارة الأرباح باستخدام حسابات الاستحقاق: دراسة تطبيقية في الشركات السعودية. المجلة العربية للإدارة، ٣٨ (٤)، ٧٢-٥٥. doi: 10.21608/aja.2018.22437
٣. آل حسن، علي فايع محمد. (٢٠١٨). إدارة الأرباح باستخدام حسابات الاستحقاق: دراسة تطبيقية في الشركات السعودية. المجلة العربية للإدارة، مج ٣٨، ٤٤ ، ٥٥ - ٧٢.
٤. بدر، إسماعيل فرج سيد أحمد. (٢٠٢٣). نموذج مقترح لأثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة التقارير المالية وانعكاساته على قيمة المنشأة المصرفية: دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.
٥. البنك المركزي المصري. (٢٠٢٣). مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، جهود البنك المركزي للقضاء على غسيل الأموال بالبنوك المصرية.
٦. الببلي، إسلام أحمد أمين محمد، الجرف، ياسر أحمد السيد محمد، عويضة، صلاح الهادي، & عبدالفتاح ابراهيم، وليد عزت. (٢٠٢٣). أثر التحول الرقمي كأحد آليات الشمول المالي على جودة التقارير المالية في البنوك مع دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية، ١٠ (٣)، ٤٩٧-٤٥٩. doi: 10.21608/abj.2023.314619
٧. حسونه، عبدالشافى ممدوح عبدالستار. (٢٠٢٠). أثر القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ٩٤ ، ٥٩٣ - ٦٦١.
٨. حمدالله، انتصار عبدالحكم أحمد، العطار، حسن عبدالحميد، و خليل، رمضان عطية حسن. (٢٠٢٠). محددات توزيعات الأرباح النقدية: دراسة إمبريقية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، س ٤٠، ٣٤٧ - ٣٧٧.
٩. الحناوى، السيد محمود. (٢٠١٩). اثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، ١٤ ، ٦٦ - ١١٤.
١٠. خليل، علي محمود مصطفى. (٢٠١٩). تحليل العلاقة بين مدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية في ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI G4: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، مج ٢٣، ٢٤ ، ١ - ٦٩.
١١. السعدي، أنس محمد أحمد، وعبدالمنعم، أسامة علي. (٢٠١٩). أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. جرش للبحوث والدراسات، مج ٢١، عدد خاص ، ٢٧١ - ٢٩٤.
١٢. سعودي، سامح محمد لطفي محمد. (٢٠١٥). دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال: دراسة إختبارية. الفكر المحاسبي، مج ١٩، ٣٤ ، ٧٥٤ - ٧٩٣.

١٣. طيبي، عبداللطيف، و بن الشيخ، عبدالحميد. (٢٠٢٠). تقييم دور خصائص المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية. مجلة مجاميع المعرفة، مج ٦، ع ١٤، ٢٧٠ - ٢٨٩.
١٤. عز الدين، مدثر حسن سالم. (٢٠١٨). غسل الأموال ودور البنوك فيها: الظاهرة، الآثار، وسبل العلاج. مجلة الدراسات الإدارية والإجتماعية، مج ٢، ع ٣٤، ٩ - ٤٠.
١٥. غريب، ريم أحمد، و داود، ساميا أحمد. (٢٠٢٣). قياس جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الخاصة: دراسة مقارنة بين بنوك معتمدة على المعايير المحاسبية الدولية وبنوك معتمدة على معايير محاسبية محلية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مج ٧، ع ١٤، ٤٢ - ٦٧.
١٦. القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية.
١٧. مرزّه، أميره عبود. (٢٠٢٠). جريمة غسل الأموال وتأثيرها على اقتصاد الدولة. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مج ٨، ع ٢٤، ١٩٤ - ٢٠٨.
١٨. مسعود، سناء ماهر محمدي. (٢٠٢٠). قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، مج ٢٤، ع ٣٤، ١ - ٨٥.
١٩. الهاشمي، محمد ناصر، (٢٠١٩)، "المخاطر الأخلاقية في المصارف في ظل التطورات التقنية (غسل الأموال)"، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا- كلية التجارة، عدد ٢، ص ص ٣٨٠-٣٦١.

ب- المراجع الأجنبية

1. Abdi, S., & Soroushyar, A. (2022). The effect of anti-money laundering regulations on earnings management: evidence of Iran. Journal of Financial Reporting and Accounting.
2. Barros, A. D. N. F., dos Santos, M. R. L., Melo, I. D. A., dos Santos, M. P. D., & da Silva, S. M. (2022). Are politically connected firms in Brazil worried about anti-corruption disclosure?. Journal of Accounting in Emerging Economies, 12(2), 300-317.
3. Corporate Finance Institute 2022 Anti-Money Laundering. CorporateFinanceInstitute.URLhttps://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/finance/anti-money-laundering/. Accessed 3 Novemer 2023.
4. Elaiyarajah, K., & Hagevik, E. Ø. (2022). Compliance with the Anti-Money Laundering Act in the auditing and accounting industry (Master's thesis, Handelshøyskolen BI).
5. Abed, I. A., Hussin, N., Haddad, H., Almubaydeen, T. H., & Ali, M. A. (2022). Creative accounting determination and financial reporting quality: the integration of transparency and disclosure. Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, 8(1), 38.
6. Afifah, U., Zarefar, A., Khoiriyah, M., & Zarefar, A. (2022). Earning management, corporate governance and corporate social

- responsibility disclosure: Evidence from Indonesia. New Applied Studies in Management, Economics & Accounting, 5(3), 15-23.
7. Ahiauzu, N. (2022). Assessing the effectiveness of International Anti-Money Laundering Measures; a study of Commercial Banks in Nigeria (Doctoral dissertation, University of Surrey).
 8. Ahmad Tarmizi, M., Zolkafil, S., Omar, N., Hasnan, S., & Syed Mustapha Nazri, S. N. F. (2023). Compliance determinants of anti-money laundering regime among professional accountants in Malaysia. Journal of Money Laundering Control, 26(2), 361-387.
 9. Alhmood, M., Shaari, H., Al-Dhamari, R., & Armaya'U, A. S. (2023). Does ownership concentration matter for the relationship between CEO characteristics and real earnings management: evidence from Jordan. EuroMed Journal of Business, (ahead-of-print).
 10. Alsalmi, N., Ullah, S., & Rafique, M. (2023). Accounting for digital currencies. Research in International Business and Finance, 64, 101897.
 11. Al-Suwaidi, N. A., & Nobanee, H. (2021). Anti-money laundering and anti-terrorism financing: a survey of the existing literature and a future research agenda. Journal of Money Laundering Control, 24(2), 396-426.
 12. Amara, I., Khelil, I., El Ammari, A., & Khelif, H. (2023). Money laundering and infrastructure quality: the moderating effect of the strength of auditing and reporting standards. Pacific Accounting Review, 35(2), 249-264.
 13. Arther, N., Chen, H., Tang, Q., (2019), "Corporate ownership concentration and financial reporting quality International evidence", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 17, No. 1, pp. 104-132.
 14. Basel AML Index-Assessing money laundering risks around the world. (n.d.). Accessed 11 November 2023, from https://index.baselgovernance.org/basel_aml_index_2020_web.pdf
 15. Basel Institute on Governance. (2020). Basel AML Index : 9th Public Edition Ranking money laundering and terrorist financing risks around the world. 42. <https://baselgovernance.org/sites/default/files/2020-07/>
 16. Biswas, S., Bhattacharya, M., Sadarangani, P. H., & Jin, J. Y. (2022). Corporate governance and earnings management in banks: An empirical evidence from India. Cogent Economics & Finance, 10(1), 2085266.

17. Casey, R., F. Gao S. Li, and S. Pandit. 2018. Measuring Reporting Quality. Available at: <https://ssrn.com/abstract=:1-71>
18. Çemberci, M., Başar, D., & Yurtsever, Z. (2022). The effect of institutionalization level on the relationship of corporate governance with money laundering activity: An example of the BIST Corporate Governance Index. *Borsa Istanbul Review*, 22(5), 1020-1032.
19. Chung, R., Bayne, L., & Birt, J. (2023). The impact of environmental, social and governance (ESG) disclosure on firm financial performance: evidence from Hong Kong. *Asian Review of Accounting*, (ahead-of-print).
20. Di-Fabio, C., Ramassa, P., & Quagli, A., (2021), "Income smoothing in European banks: The contrasting effects of monitoring mechanisms *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, No. 43, pp. 1- 23".
21. Elbastawisy, M. A., and Mousa, E. M. R. A. Y. (2022). The Impact of Accounting Disclosure on Moral Risks in Light of Digitization on Financial Reporting Quality in Egyptian Commercial Banks. *Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research*, Volume 13, No. 2, 244-281.
22. FATF (2019), *International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and Proliferation*, Financial Action Task Force, Paris.
23. FATF 2023. Egypt. URL: <https://www.fatf-gafi.org/en/countries/detail/Egypt.html>. Accessed: 26 Oct 2023.
24. Franz, D. R., Hassab Elnaby, H. R. and Lobo, G. J., 2014, "Impact of Proximity to Debt Covenant Violation on Earnings Management", *Review of Accounting Studies*, Vol. 19 (1): 473-505.
25. García-Sánchez, I. M., & García-Meca, E., (2017), "CSR Engagement and Earnings Quality in Banks. The Moderating Role of Institutional Factors *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol. 24, No. 2, pp.145–158".
26. Ghaleb, B. A. A., Qaderi, S. A., Almashaqbeh, A., & Qasem, A. (2021). Corporate social responsibility, board gender diversity and real earnings management: The case of Jordan. *Cogent Business & Management*, 8(1), 1883222.
27. Ghulam, Y., & Szalay, B. (2023). Investigating the determinants of money laundering risk. *Journal of Money Laundering Control*.
28. Handajani, L., Muhsyaf, S., & Sokarina, A. (2022). Whistleblowing Disclosure of the Banking Sector. *Valid Jurnal Ilmiah*, 20(1), 22-32.

- 29.Hendeniya, H. G. G. M. N., Premarathna, W. G. I. D., & Tennekoon, S. T. M. S. (2023). The Effect of Corruption and Money Laundering on Banking Profitability and Stability of Licensed Commercial Banks in Sri Lanka.
- 30.Hernández-Pajares, J. (2023). An Analysis of Anti-Corruption Corporate Disclosure According to Gri Standards in Peruvian Companies. *Management & Accounting Review*, 22(1).
- 31.Hosseini, M., Chalestori, K. N., Hi, S. R., & Ebrahimi, E. (2016). A study on the relationship between earnings management incentives and earnings response coefficient. *Procedia economics and finance*, 36, 232-243.
- 32.Houcine, A., Zitouni, M., & Srairi, S. (2022). The impact of corporate governance and IFRS on the relationship between financial reporting quality and investment efficiency in a continental accounting system. *EuroMed Journal of Business*, 17(2), 246-269.
- 33.<https://egmontgroup.org/> Ac- cessed ١٣ Novemer 2023.
- 34.Hundal, S., & Eskola, A. (2023). The impact of financial reporting manipulations on the bankruptcy likelihood: A study of Nordic banks.
- 35.Hussain, N., Sheikh, S. M., & Shah, I. H. (2022). Exploring the role of corruption and money laundering (ML) on bank's loan portfolio quality: a cross-country investigation. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 30(3), 265-281.
- 36.Ilma, M. A. (2022). Bank role in preventing money laundering and cyber security. *Technium Soc. Sci. J.*, 37, 287.
- 37.International Federation of Accountants (IFAC), (2021) <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/developing-accountancy-profession/publications/anti-money-laundering-basics-installment-8-crime-trends/> . Ac- cessed 12 Novemer 2023.
- 38.International Federation of Accountants (IFAC), 2023 <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/tags/ethics-anti-corruption/anti-money-laundering/> . Ac- cessed 9 Novemer 2023.
- 39.International Federation sof Accountants (IFAC), "Anti, Money laundering", second Edition, (March, 2004).
- 40.Issah, M., Antwi, S., Antwi, S. K., & Amarh, P. (2022). Anti-money laundering regulations and banking sector stability in Africa. *Cogent Economics & Finance*, 10(1), 2069207.
- 41.Jayasekara, S. S. D., Perera, W., & Ajward, R. (2022). White-collar money laundering through opportunistic earnings management: fair

- value accounting practices of failed finance companies in Sri Lanka. Journal of Financial Crime.
42. Jonas, G. J., and J. Blanchet. 2000. "Assessing Quality of Financial Reporting". Accounting Horizons 14 (3): 353-363.
43. Jong, P. Y. (2023). Ethical behaviour towards sustainable corporate governance in anti-money laundering and counter financing: Awareness, knowledge, and intentions among DNFBPs in Malaysia (Doctoral dissertation, UTAR).
44. Li, Y., Kannan, Y., Rau, S., & Yang, S. (2022). Real earnings management, corporate governance and stock price crash risk: evidence from China. China Accounting and Finance Review, 24(2), 172-198.
45. Mangala, D., & Singla, N. (2023). Do corporate governance practices restrain earnings management in banking industry? Lessons from India. Journal of Financial Reporting and Accounting, 21(3), 526-552.
46. Mathias, E., & Wardzynski, A. (2023). Leveraging Anti-money Laundering Measures to Improve Tax Compliance and Help Mobilize Domestic Revenues.
47. Mensah, E., & Boachie, C. (2023). Corporate governance mechanisms and earnings management: The moderating role of female directors. Cogent Business & Management, 10(1), 2167290.
48. Minchao, L., Zengan, G., & Jiamin, J. (2022). The Role of Anti-Money Laundering Goals among Commercial Banks in Promoting Employee Task Performance: Feedback as a Mediator.[J]. Journal of Advanced Management Science. 2022 Vol. 10 (4).
49. Mousavi, M., Zimon, G., Salehi, M., & Stepnicka, N. (2022). The effect of corporate governance structure on fraud and money laundering. Risks, 10(9), 176.
50. Mbobo, M. E., & Ekpo, N. B. (2016). Operationalising the qualitative characteristics of financial reporting. International Journal of Finance and Accounting, 5(4), 184-192.
51. Nobanee, H., & Ellili, N. (2018). Anti-money laundering disclosures and banks' performance. Journal of Financial Crime, 25(1), 95-108.
52. OECD. (2019). Money Laundering and Terrorist Financing Awareness Handbook for Tax Examiners and Tax Auditors. Organization for Economic Co-Operation and Development.
53. Ofoeda, I. (2022). Anti-money laundering regulations and financial inclusion: Empirical evidence across the globe. Journal of Financial Regulation and Compliance, 30(5), 646-664.

- 54.Perera, K. W., Ajward, R., & Jayasekara, S. D. (2022). Fair value accounting practices in the banking industry: a possible opportunity to launder money through manipulated performance. *Journal of Money Laundering Control*, 25(4), 893-908.
- 55.Qawqzeh, H. K., Endut, W. A., Rashid, N., & Dakhlalh, M. M. (2020). Impact of the external auditor's effectiveness on the financial reporting quality: The mediating effect of audit quality. *Journal of Critical Reviews*, 7(6), 1197-1208.
- 56.Renkas, J., Goncharenko, O., & Lukianets, O., (2016), "Quality Financial reporting: Approaches to measuring", *International Journal of Accounting and Economics Studies*, Vol. 4, No. 1, pp. 1-5.
- 57.Shbeilat, M. K., & Alqatamin, R. M. (2022). Challenges and forward-looking roles of forensic accounting in combating money laundering: Evidence from the developing market. *Journal of Governance and Regulation/Volume*, 11(3).
- 58.Shoaib, A., & Siddiqui, M. A. (2022). Earnings management and theoretical adjustment in capital structure performance pattern: Evidence from APTA economies. *Borsa Istanbul Review*, 22(1), 20-36.
- 59.Shuraki, M. G., Pourheidari, O., & Azizkhani, M. (2021). Accounting comparability, financial reporting quality, and audit.
- 60.Siddique, M. A., Nobanee, H., Atayah, O. F., & Bayzid, M. K. (2022). Anti-money laundering and counter-terrorism financing disclosure by money exchange providers in the GCC countries. *Journal of Money Laundering Control*, 25(4), 833-842.
- 61.Sintayehu, K. (2023). Developing Anti Money Laundering Identification using Machine Learning Techniques. *organization*, 7(1), 64-74.
- 62.Siriyama, K. H., & Norah, A., (2017), "Financial Reporting Quality: A Literature Review", *International Journal of Business Management and Commerce*, Vol. 2 No. 2, pp. 1- 14.
- 63.Sudarmadi, D. (2022). Disclosure of Money Laundering Through Investigative Audit and Forensic Accounting. *JASa (Jurnal Akuntansi, Audit dan Sistem Informasi Akuntansi)*, 6(2), 118-129.
- 64.Tang, Q., Chen, H. & Lin, Z., (2016), "How to measure country level financial reporting quality? " , *Journal of Financial Reporting and Accounting*, Vol. 14, No. 2, pp. 230-2
- 65.Tarighi, H., Hosseiny, Z. N., Abbaszadeh, M. R., Zimon, G., & Haghighat, D. (2022). How do financial distress risk and related

- party transactions affect financial reporting quality? Empirical evidence from Iran. *Risks*, 10(3), 46.
66. Tarjo, N.H., (2015), "Application of Beneish M-Score Models and Data Mining to Detect Financial Fraud", 2th Global Conference on Business and Social Science (GCBSS), Procedia – Social and Behavioral Sciences, 17-18 Sep. Bali, Indonesia ,Vol, 211, No.25, November, pp. 924-930.
67. Tran, L. T. H. (2022). Reporting quality and financial leverage: Are qualitative characteristics or earnings quality more important? Evidence from an emerging bank-based economy. *Research in International Business and Finance*, 60, 101578.
68. Tun, H. T. (2022). Factors Affecting The Anti-Money Laundering Compliance Practices of Private Banks in Myanmar (Doctoral dissertation, MERAL Portal).
69. Veganzones, D., Séverin, E., & Chlibi, S. (2023). Influence of earnings management on forecasting corporate failure. *International Journal of Forecasting*, 39(1), 123-143.
70. Xu-dong Ji, Wei Lu, Wen Qu, (2017), "Voluntary Disclosure of Internal Control Weakness and Earnings Quality Evidence from China", *The International Journal of Accounting* (Vol. 52), pp.27–44.
71. Zakaria, N. B., Mohamed, N., & Marzukai, N. (2022). Determinant of Compliance Perceptions among Bank Officers towards Anti-Money Laundering. *Universal Journal of Accounting and Finance*, 10(2), 457-464.
72. DARMAPUTRA, Y., ABUBAKAR, L., & SUSENO, S. (2023). Beneficial Ownership Transparency in Law Enforcement of Money Laundering Act Involving Corporations. *Russian Law Journal*, 11(5s).
73. Iqbal, S., Law, K., Dranga, O., & Hingarh, N. (2022). Global anti-money laundering mechanisms and classifications. In 24th RSEP International Conference on Economics, Finance and Business. 24th-25th February.
74. Thesing, J., & Velte, P. (2021). Do fair value measurements affect accounting-based earnings quality? A literature review with a focus on corporate governance as moderator. *Journal of Business Economics*, 1-40.
75. Gerbrands, P., Unger, B., Getzner, M., & Ferwerda, J. (2022). The effect of anti-money laundering policies: an empirical network analysis. *EPJ Data Science*, 11(1), 15.